# الحماية الاجتماعية للفقراء

قراءة فى معنى الحياة لدى المهمشين

د. صلاح هاشم

" لا حياة فى مجتمع ترتفع فيه أرصدة الدموع فى أحداق الأبرياء.."

**صـــلاح هاشـــم**



بالرغم من معدلات النمو المرتفعة التي كانت تحققها الحكومات المتعاقبة قبل عام ٢٠١١ إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من قطاعات المجتمع التي استمرت تعانى وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية وقد كان مفهوم العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية يطلقان بشكل نظريا وبعيدا عن الحقائق على الأرض، ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا الحماية الاجتماعية مباشرة بعد ٢٠١١، وانعكس ذلك بوضوح في كافة البرامج التي تطرحها الحكومات المتتالية والتي توجت بالدستور الذي تم الاستفتاء عليه في يناير ٢٠١٤ والذي أكد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح وفي قلبها العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

وفى هذا السياق فإن مؤسسة فريدريش إيبرت والتي تتبنى مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية كأحد مبادئها الأساسية قد قامت بالتعاون مع الاتحاد المصري لسياسات التنمية والحماية الاجتماعية بتنفيذ مشروع لزيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني في تطبيق مبادئ الحماية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص .

وفي إطار هذا يأتي هذا الكتاب لإلقاء الضوء وربما للمرة الأولى بهذا القدر من التعمق عن مفاهيم الحماية الاجتماعية ودور العمل الأهلي في تمكين المهمشين وتطور وظائف ونظم وآليات الحماية الاجتماعية، كما يتطرق أيضا إلى معنى الحياة من خلال النماذج المختلفة الواردة في صفحات هذا الكتاب.

وتتمنى مؤسسة فريدريش إيبرت من خلال هذه المساهمة أن يقوم هذا الكتاب ولو بالقدر اليسير بالتعريف بهذا المحور الهام لمساعدة المهتمين من منظمات المجتمع المدني العاملة بقضايا التنمية بشكل عام ومحاور العدالة الاجتماعية بشكل خاص وأن تحقق أهدافها بشكل أكثر شمولا وأعمق تأثيرا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

أرمين هازمن

الممثل المقيم

مؤسسة فريد ريش إيبرت - مكتب مصر

القاهرة، ديسمبر 2014

**توطئة:**

بعد مرور قرابة ستين عاما على نشوء الأمم المتحدة، لا زالنا نرى العنف طاغيا والفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون ثراءً. ولمواجهة هذا الواقع المعتم فى حياة الإنسانية استضافت الأمم المتحدة فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م قمة الألفية؛ حيث وضع حشد غفير من قادة العالم التنمية فى صدارة جدول الأعمال العالمي؛ وذلك من خلال تبنيهم للأهداف التنموية للألفية، وتحديد أهدافاً واضحة المعالم للحد من الفقر والمرض والأمية وتلوث البيئة والتميز ضد المرأة وتحاشى وقوع الشعوب فى براثن المجاعة وذلك بحلول عام ٢٠١٥م.

ولقد وقعَّت الدول العربية ومن بينها مصر على إعلان الألفية بأهدافه التنموية الثمانية وغاياته الثماني عشر. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً حول الأهداف التنموية للألفية فى البلدان العربية وكيفية الوصول إلى الغايات المطلوبة بحلول عام ٢٠١٥م. وبالتوافق مع هذه الأهداف اتجه العالم نحو ما أسمته الوثيقة" إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" وعليه ترتبت مجموعة من الإلتزامات على دول العالم بدأت تترجم إلى أطر للعمل تأكد فيها دور الجمعيات الأهلية كقوة دافعة، ويمكن أن تلعب دوراً فاعلاً فى عمليات التحول السياسى والاجتماعى ومن ضمنها تحقيق أهداف الألفية التنموية، وفى هذا السياق شهدت نهاية القرن العشرين توسعاً كبيراً لمفهوم العمل الأهلى والتنموى على الصعيد العالمى؛ إذ انعقدت مؤتمرات دولية عديدة حول عدد من قضايا التنمية فى العالم الثالث وأعادت تلك المؤتمرات النظر فى الأدبيات التنموية معتبرة المنظمات غير الحكومية قطاعا ثالثاً Third Sector إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص . وقدمت مفهوما إجرائياً للمجتمع المدنى معتبرة الجمعيات الأهلية التى انتشرت فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين الوريث الشرعى للحركات الاجتماعية . وفى مواجهة هذا الواقع شهدت مصر انتشارا واسعات لمفاهيم التنمية عبر الجمعيات الأهلية ومراكز البحوث والوزارات المعنية ، حيث كثرت التقارير حول الفقر ومعدلاته وسبل محاربته.. كما توزعت المشاريع إلى اهتمامات مفصلية كالمرأة والطفل والتنمية والشفافية ومحاربة الفقر ومكافحة الفساد والحكامة الجيدة والبيئة، بالإضافة إلي تعزيز

قدرات الجمعيات الأهلية ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان. وذلك من خلال رسم خطط عمل تنموية تتواكب مع أهداف الألفية.

فمع بداية القرن الحادي والعشرين واجهت عديد من دول العالم تحولات عالمية ومحلية ارتبطت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية صعبة؛ ترتب عليها إعادة هيكلة اقتصادها القومي، وإحداث تغييرات في سياساتها الإقتصادية والاجتماعية[i]. ولقد كان لهذه التحولات الاقتصادية تأثيرات اجتماعية سلبية في العديد من المجالات، نظراً لتقلص دور الدولة في مساندة المواطن العادي والفقير الذي لا يستطيع أن يشبع رغباته بالإعتماد على نفسه، خاصة وأن هذه الفئة تمثل الغالبية من مجموع السكان، لذا أدت هذه السياسات إلى تهميش واستبعاد فئات اجتماعية وقطاعات واسعة من المواطنين من مجالات الإنتاج والعمالة، وبالتالي استبعادهم من المشاركة في التنمية مما عمق من الأزمة التنموية[ii]. وذلك أدى إلى اهتمام الدول بوضع سياسة اجتماعية متكاملة تشمل مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية[iii]. ولكي تتكامل السياسة الاجتماعية يجب أن تبدأ بالأهداف التي تتخلل ركيزتي التنمية الاجتماعية والبشرية[iv].

ومنذ عام ١٩٩٠ عقدت سلسلة من القمم العالمية ومن المؤتمرات الدولية التي وضعت جدول أعمال شامل للتنمية البشرية، بما في ذلك أهدافاً مختارة وغايات ذات أطر زمنية محددة ومؤشرات قابلة للقياس. تحث هذه الأهداف والغايات الشركاء المحليين والدوليين على العمل واتخاذ المبادرات، كما تساعد على إقامة التحالفات الجديدة، هذا إضافة إلى توفيرها لنقاط مرجعية لتقييم التقدم في مجال التنمية البشرية، وعلى الرغم من أن الإصلاحات في مجال السياسات والتغيير المؤسساتي وتخصيص الموارد تنتج في الغالب من المناقشات والمداولات المتمحوره حول الأهداف ذات الأطر الزمنية المحددة، إلا أن أقل من ثلث الدول النامية تضع بصورة دورية أهدافاً وطنية محدده وقابلة للقياس من أجل تخفيض الفقر ودعم التنمية البشرية[v].

فالفقر ظاهرة قديمة جداً وآفة اجتماعية خطيرة شاهدتها البشرية عبر

العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية(vi). فلذلك تختلف الدراسات المتخصصة التي تناولت الفقر في العلوم الاجتماعية والاقتصادية حول تحديد أبعاد الفقر، وسماته، ومؤشراته، وسبل قياسه، وسبل معالجته، لكنها تتفق جميعا في أن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه ليس "قدراً مقدوراً "وإنما هو ثمرة سياسات مختلة أو منحازة، وأنه ظاهرة تمكن، كما يجب مكافحتها(vii). وأيضاً يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والحضارات والأزمنة، إلا أنه من المتفق علية أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الإحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات(viii) . ومن هنا قد مثل الفقر لب المشكلة الاقتصادية التي تؤرق الكثير من المواطنين في العالم أجمع مما يجعل من الجهد المبذول لتشخيصها والقضاء عليها معيار الأهلية والكفاءة في العمل من أجل مصلحة المواطن حاضراً ومستقبلاً(ix).

والفقر ليس مجرد مشكلة تتعلق بالفقراء فهو أحد التحديات التي تواجه جميع المدافعين عن العدالة الاجتماعية وجميع الباحثين عن النمو المستدام ولا سبيل إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق اقتصاد عالمي مستقر ومزدهر إلا بتحقيق القدرة الإنتاجية والاستهلاكية لكل مواطني العالم. ومن الأمور الأساسية لتوسيع نطاق الأسواق والنهوض بها باعتبارها شريان الحياة للمشاريع والنمو الاضطلاع بمسعى توفير له أسباب النجاح من أجل زيادة القدرة الاستهلاكية للسواد الأعظم من سكان العالم، ولاسيما هؤلاء الذين يعيشون على دخول منخفضة ولن يكون الاقتصاد عالميا بحق إلا بإدراج الفقراء في عدد المستهلكين الفعليين(x).

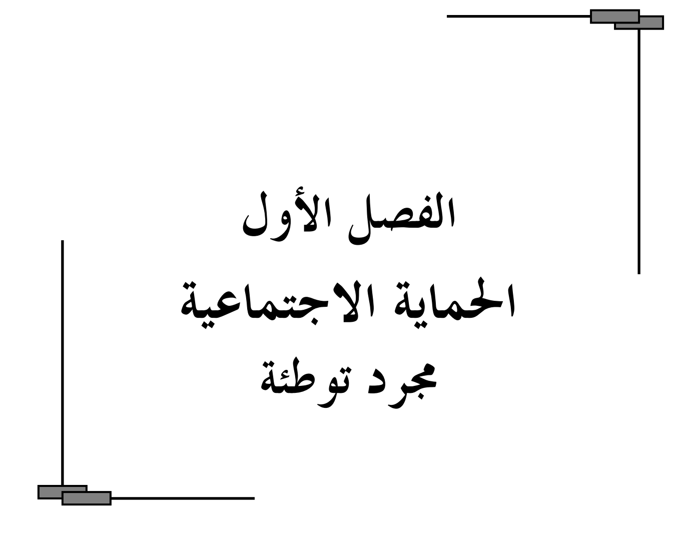
ففي بلدان العالم بصفة عامة يعيش ١,٧٥ مليار شخص من ١٠٤ بلدان يغطيها دليل الفقر المتعدد الإبعاد أي ثلث سكان هذه البلدان في فقر متعدد الأبعاد، حيث ٣٠ في المائة من المؤشرات على الأقل يدل على حرمان شديد في الصحة أو التعليم أو مستوى المعيشة. وهذا يتجاوز ما تشير إلية التقديرات بأن

١,٤٤ مليار شخص في تلك البلدان يعيشون على ١,٢٥ دولار في اليوم أو اقل ( مع أنها دون النسبة التي تعيش على دولارين أو اقل) ، وتشهد بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدل انتشاراً للفقر المتعدد الأبعاد، حيث يتراوح بين حد أدنى قدرة ٣ في المائة في جنوب إفريقيا وحد أقصى قدرة ٩٣ في المائة في النيجر. ويتراوح متوسط معدل الحرمان بين ٤٥ في المائة في سوازيلاند والغابون وليسونو و ٦٩ في المائة في النيجر .ومع ذلك يعيش نصف سكان العالم الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في جنوب آسيا "٨٤٤ مليون نسمة" وأكثر من الربع في أفريقيا"٤٥٨ مليون نسمة"[xi]. وفى عام ٢٠٠٥ كان نحو ٢٠,٣ في المائة من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً، وبناءً على خط الفقر الدولي فإن نحو ٣٤,٦٠مليون عربي كانوا في عام ٢٠٠٥ يعيشون في فقر مدقع. غير إن استخدام الدولارين يومياً قد لا يعطى صورة إحصائية كاملة في جميع الحالات عن فقر الدخل في البلدان العربية ومع تطبيق خط الفقر الوطني يتبين أن معدل الفقر العام يتراوح بين ٢٨,٦ في المائة الى٣٠ في المائة في لبنان وسورية في حدها الأدنى ، ونحو ٥٩,٩ في المائة في حدها الأعلى في اليمن، ونحو ٤١ في المائة في مصر.

ويزداد الفقر المدقع حدة في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض حيث يعانى الفقر المدقع نحو ٣٦,٢ في المائة من السكان.وكما هو متوقع فإن فقر الدخل وما يلازمه من عدم الاستقرار هو الأكثر شيوعاً في أوساط أهل الريف. وثمة منظور آخر لقياس الفقر تعبيرا عن حرمان المرء من الإمكانيات والفرص، أنه استخدم "دليل الفقر البشرى" وهذا الدليل معيار مركب من ثلاث مكونات (ا) طول العمر (ب) المعرفة (ج) مستوى المعيشة. وبحسب هذا الدليل تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته بمعدل يصل إلى ٣٥ في المائة مقارنةً بمعدل ١٢ في المائة في الدول ذات الدخل المرتفع ويظهر هذا المقياس أن فقدان الأمن يمثل انتقاصاً من مستويات التعليم والصحة والمعيشة[xii].

**المؤلف**

# الفهرس



# الفصل الأول
# الحماية الاجتماعية
# مجرد توطئة

**تمهـــــــــــــيد:**

تعتبر الحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، كما إنها تؤدي دوراً هاماً للحماية من الفقر وتخفيفه، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان. فالحماية الاجتماعية يمكن أن نوصفها بأنها إطاراً يشمل مجموعة أوسع من البرامج والأطراف المعنيين والأدوات المرتبطة بخيارات أخرى "كالسياسات الاجتماعية" أو "الضمان الاجتماعي" أو "التأمين الاجتماعي" أو "شبكات الأمان" ، يُستخدم مصطلح "الحماية الاجتماعية" للدلالة على أيّ مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهشمة اجتماعياً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهشمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي(xiii).

إن الوظيفة الرئيسية للحماية الاجتماعية تتمثل في تأمين الدخل وتوفير الحصول علي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية ، ويشمل هذا الأمر مختلف الفاعلين ، من قبيل الأسرة وشبكات التضامن المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والمنشآت والسوق التجارية والحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي فضلا عن المجتمع الدولي(xiv).

فالاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضا المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة.... وغيرها ، والإهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث، مما يستلزم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية حتى تواكب التطورات والتغيرات المختلفة التي تطرأ على المجتمع. ففي مجال العمالة الغير منظمة لابد من تفعيل برامج الحماية الاجتماعية وأشارت دراسة أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (٢٠١٠م)

أن المؤسسات الحكومية لا تقدم خدمات مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير منظم إلا نسبة محدودة للغاية، وعدم وجود تأمين صحي للعـــاملين في هذا القطاع ، وكذلك عدم وضع العاملين تحت مظلة التأمينات الاجتماعيـــة الخاصة بالعمالة غير المنظمة ، وعدم اشتراك العمال بالنقابات العماليـــة لعـــدم معرفتهم بها وشعورهم بأن هذه النقابات لا تحقق الحمايـــة الاجتماعيـــة لهـــم، وأكدت الدراسة ضعف الجمعيات الأهلية في تقديم المساعدة للعاملين في توفير جزء من نفقات التعليم لأبنائهم ونفقات العلاج لأسرهم ، وعدم توفير خـــدمات اجتماعية وترفيهية لأسرهم وخدمات الرعاية الصحية للعاملين ، وأكدت علـــى عدم شعور العاملين بعدم الرضا نتيجة لشعورهم بالملل والتعب وعدم الراحـــة وتخوفهم من التحديات التي تواجههم[xv].

وإن برامج الحماية الاجتماعية تهتم بالمرأة والإرتقاء بها، عن طريـــق تفعيل حقوقها القانونية والضمانية وتوسيع الحماية الاجتماعية في مجالي العمل والضمان الاجتماعي وهذا ما توصلت إليه دراسة **الحملاوي صالح عبد المعتمد** (٢٠١٠م) التي تهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل، عن طريق الإرتقاء بالمرأة من خـــلال محـــو أميتهـــا وتعليمها ، وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتـــصادية والـــسياسية والاجتماعيـــة والنقابية ، توسيع نطاق الحماية الاجتماعيـــة فـــي مجـــالي العمـــل والـــضمان الاجتماعي ، لتشمـــل كافة العاملات في مختلف القطاعـــات ، وكـــذلك إنـــشاء منظمات وحركات نسائية ضاغطة ، وتوعية المرأة بحقوقها القانونية ومشاركتها في صنع القوانين والتشريعات الخاصة بها ، زيادة مساهمة المرأة في الأنـــشطة المختلفة للقطاع غير المنظم، وإعطاء الأهمية لتدريب وتأهيل المرأة لمتطلبـــات سوق العمل ، وإيجاد فرص عمل لها من خلال الإجراءات القانونية والتشريعية والاجتمـــاعية، تذليل الصعوبات التي تواجه المرأة في الدخول إلـــى ســـوق العمل ، تمكين المرأة من ممارسة حقها في اختيار نوع العمـــل، والاستفـــادة المتساويـــة مع الرجل من فرص التعليم والتدريب المؤهلة للعمـــل ، تكثيـــف

البرامج الهادفة لتشغيل المرأة، وتوفير فرص العمل لها، وتعزيز دور القطاعين الخاص والأهلي، وتفعيل دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في هذا المجال[xvi].

وتساعد التكنولوجيا الحديثة في توصيل برامج الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها وهذا ما أشارت إليه **دراسة ديفيد وماثيلد** **David and Mathilde (2011)** التي تم تنفيذها على إحدى المشاريع في بنجلادش، حيث كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحديد إطار لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية واستكشاف كل المكونات الرئيسية وعلاقتها مع التنفيذ الفعال باستخدام الأدلة الدولية، وكان من أهم توصيات الدراسة هو أن التكنولوجيا يمكن أن تلعب دوراً كبيراً للمساعدة في التغلب على بعض العوائق الرئيسية في توصيل الحماية الاجتماعي[xvii].

و يتم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكي تشمل كافة أفراد المجتمع عن طريق القدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتسهيل الإجراءات الائتمانية التابعة لها، والسعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية، والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن. وهنا نشير إلى أن القطاع الحكومي لا يستطيع وحده مواجهة الفقر ووضع برامج وآليات الحماية الاجتماعية، فأصبح إلزاما عليه إيجاد شريك قوى وفعال لمعاونته وخاصة في ظل السياسات الدولية التي تهدف إلى إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة الفقر. وهذا ما أكدت عليه دراسة أندرسون دونالد **(1999) Anderson Donahd** والتي أوضحت أن الجهود التقليدية المتمثلة في الجهود الحكومية فشلت في علاج مشكلة الفقر لأنها لم تخلق الآليات التي تجعل الفقراء يساعدون أنفسهم في حل مشكلاتهم كما أنها أديرت من خلال أفراد من خارج المجتمع الذي يعانى من الفقر كما أكدت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تلعب دوراً رائدا في ولايتي فرجينيا ونورث كارولينا خاصة في مجال تحسين الأنظمة التعليمية والبنية التحتية وعمل برامج للمسنين والرعاية الصحية وغيرها من البرامج والخدمات[xviii].

ورغم هذا نجد أن الجمعيات الأهلية تعانى من بعض المعوقات التي تقف عقبة أمامها أثناء ممارسة البرامج والآليات واستراتجيات الخاصة بهـا فـي مواجهة المشكلات المجتمعية.وهذاما نوهت إليه دراسة **نهاد محمد كمال يحيـى (٢٠٠٠ م)** على الرغم من حجم ونوعية الجمعيـات الأهليـه فـي المجتمـع المصري والإتجاه إلى زيادة عددها ولكن معظمها تعانى من المعوقات والتـي منها قلة التمويل ونقص الخبرات العلمية وسيطرة روح الذاتية على معظم هـذه المجتمعات مما يؤدى إلى عزوف بعض الأفراد عن المـشاركة فـي إعمـال المجتمعات وقد أوصت الدراسة على أهميه التماسك الاجتماعي والاندماج فـي أنشطة المجتمع والمشاركة فيها حتى يتثنى تحقيق تكافؤ الفرص في الحـصول على الخدمات الاجتماعية[xix]. وننوه هنا إلى أهمية منظمات المجتمع المدني في التصدي ومواجهة المشكلات الاجتماعية ،وذلك رغم التحديات التي تقف عقبة أمام هذه المنظمات إلا أن الجهود التي قامـت بهـا حققـت مكاسـب كثيـرة وخصوصاً في مواجهة المشكلات التي تواجه الفقـراء. وتبـين هـذا دراسـة **ميرافتاب Miraftab(2003)** حول التحديات التي تواجهها منظمات المجتمـع المدني ومحاولتها لتحسين أدوارها كعامل مساعد في مواجهة مشكلات المجتمع والتمكين ،وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمـات المجتمـع المـدني امتـدت وتوسعت وحققت مكاسب كثيرة وقدرات في الاستجابة للمشاكل الخاصة بالفقراء من السكان[xx].

ولابد هنا أن نشير إلى الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية فـي مواجهة المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدة الآثار السلبية لهذه المـشكلات الاجتماعية في هذا العصر. فترجح دراسة **أحمد علـى مـصطفى(٢٠٠٣م)** أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً لا يستهان به في التخفيف من حدة الآثـار السلبية للعولمة مثل " زيادة أعداد الفقراء والبطالة والجريمة والعنف والمخدرات ،وكذلك غياب البعد الإنساني في النشاط التجاري" كما أنها تسهم بشكل فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية[xxi].وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن

تلعب دوراً هاماً في التخفيف من حدة مشكلات الفقر، وذلك ينتج عن التعاون الايجابي بينها وبين المنظمات الحكومية. فأظهرت هذا دراسة **نهـا ممـدوح الهرميل(٢٠٠٤م)** التي سعت إلى تحديد آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور تنظيم المجتمع وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في الحد من مشكلة الفقر وأن التعاون الإيجابي بين الجهود الحكومية والأهلية يساهم بشكل كبير في الحد والتخفيف من مشكلة الفقر[xxii].

ولقد لعبت الجمعيات الأهلية دوراً حيوياً وهاماً في تخفيف حدة الفقر من خلال البرامج والمجالات التي نفذت بالتعاون مع الجهات المانحة، رغم القيود التي تفرضها الدولة وتكون عقبة على النشاط التطوعي في مصر. وهذا ما توصلت إليه دراسة **جمال محمد محمد حماد (٢٠٠٥م)** حيث اهتمت الدراسة بآليات حددتها وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية لمواجهة الفقر واستعراض لنشاط وتوجهات هذه الآليات والوقوف على دورها الفعلي في مواجهة الفقر وأشادت الدراسة بدور الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر ومواجهته ودور الجهات المانحة في البرامج والمجالات المسموح بها وعرض القيود التي تفرضها الدولة على النشاط التطوعي في مصر[xxiii]. فمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية تقوم بجمع التبرعات وعمل اجتماعات وندوات توعية للأسر،لقد أوضحت هذا دراسة **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (٢٠٠٦م)** قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بدورها داخل المجتمع في التخفيف من المشكلات التي تواجه الأسرة الفقيرة بجمع التبرعات وإعطاء المنح لصالح الأسر الفقيرة مع تشجيعهم على الاشتراك في مشروعات وبرامج تدر عليهم عائد كبير مثل الأسر المنتجة[xxiv]. فإذا تم التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني سوف يتم التغلب على المعوقات التي تكون حائل أمام القطاع الأهلى في مواجهة مشكلة الفقر ، فقلة الدعم المالي وتعقد الإجراءات.... وغيرها يكون عقبة أمام منظمات المجتمع المدني. وهذا ما أشارت إليه دراسة **نجاة محمود عبد المقصود (٢٠٠٩)** التي

تهدف إلى تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني كانت تعقد الإجراءات الإدارية التي يتطلبها تقديم خدمات المنظمة للفقراء وقلة الجهود التطوعية للتعاون مع المنظمة وتعقد مشكلة الفقر وتعدد أوجهها وضعف الدعم المالي الحكومي للمنظمة وعدم وجود تعاون بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بالمجتمع وتدخل الدولة في شئون المنظمة(xxv).

وأشارت دراسة **كاثرين فيرجسون Catherine Ferguson** **(2011)** التي تهدف إلى توسيع دور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في ثلاثة مجالات محددة تتعلق بالقضاء على الفقر: التقنية والمالية والسياسية، وكانت أهم توصيات هذه الدراسة هو توسيع دور الجمعيات الأهلية لحشد الدعم الشعبي لبدء أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني(xxvi). وبالنظر إلى الدراسات التي أجريت عن الفقر وكذلك التقارير الدولية مثل تقارير التنمية البشرية وتقارير البنك الدولي والتقارير المحلية وغيرها من التقارير المهتمة بدراسة الفقر والتنمية، نجد أن نسبة الفقراء تكون أكثر في المناطق الريفية من المناطق الحضرية والمناطق الأخرى، وهى نتيجة طبيعية لما تعانيه هذه المناطق من نقص في البرامج والمشروعات التنموية التي تساعد في تطوير الخدمات بأنواعها المختلفة وتحسين أوضاع الناس المعيشية مما يحقق الرفاهية في هذه المجتمعات.

فالفقر عقبة أساسية أمام تحقيق التنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني للمجتمع لما يتيحه من بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الإنحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر(xxvii).

**أولاً– مفهوم الحماية الاجتماعية Concept and issues of social protection**

ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة وفي مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم وتوفير سبل العيش والأمن لهم، إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير... ولم تدع الحماية الاجتماعية في الأديان السماوية باب محتاج إلا طرقته ولا تركت ضعيفاً إلا أعانته(. وفى الوقت الحاضر تعد الحماية الاجتماعية هي أحد أهم صو رالأمان وقد بدأت فكرة الحماية الاجتماعية مطلع القرن العشرين في الدول الصناعية في شكل التأمينات الاجتماعية للعاملين. تأمينات ضد الشيخوخة والوفاة والإصابة وأمراض العمل ثم تطورت في ظل ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية لتشمل الضمان الصحي والضمان ضد البطالة حتى وصلت إلي ما يسمى بالحماية الاجتماعية الشاملة. وقد كانت الحماية الاجتماعية أيضاً قضية بارزة في المحافل الدولية . وكانت الموضوع الرئيسي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥،حيث التزمت الحكومات" وضع وتنفيذ سياسات لضمان حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية في أثناء البطالة والمرض والأمومة وتربية الأطفال والترمل والعجز والشيخوخة"، وعقدت الدورة الاستثنائية ٢٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، في جنيف في يونيو ٢٠٠٠ لتقديم استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة،شدد على أهمية إنشاء وتحسين نظم الحماية الاجتماعية وتقاسم أفضل الممارسات في هذا المجال .تلقى مسألة الحماية الاجتماعية أيضا النظر بجدية في تمويل قمة التنمية الذي عقد في مونتيرا،المكسيك، في مارس ٢٠٠٢ .وعلاوة على ذلك،شدد مؤتمر القمة الأخيرللتنمية المستدامة **فيجوهانسبرج** على ضرورة تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال التأكيد على متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراضها لمدة خمس سنوات ودعم نظم الحماية الاجتماعية

يشير مصطلح الحماية الاجتماعية إلى السياسات والنهج التي تساعد الناس والأسر والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم ضد الصدمات والمخاطر.

وفي ورقة ODI لوزارة التنمية الدولية البريطانية وتعرف الحماية الاجتماعيـــة بأنها" الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة لمستويات الــضعف والمخــاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً ضمن نظام سياسي معين أومجتمع. ويستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية للدلالة على أي مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص يكون من شأنها توفير مصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الــضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وســواهم مــن الفئــات المهشمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فهي تركز على الوقاية والحد من الفقر، بل على تقديم الدعم للفقراء والضعفاء والأكثر فقراً، وعلى معالجــة أسباب الفقر، وليس مجرد أعراضه

ويمكن أن نعرف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة مــن البــرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والأصوات التي تحقق لهم" الحرية من الحاجة والخوف وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة " وتتطرق الحماية الاجتماعية إلى المجموعات التي تتعــرض لمخــاطر كبيــرة وتهدف إلى حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية والمساواة والترويج للرفــاه الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي .وتشمل الحماية الاجتماعية الخدمات المقدمــة للعاطلين عن العمل وإمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة وغيرها.

وهى أيضاً تقدم للفقراء وغير الفقراء، من أجل مساعدتهم على مواجهة المخاطر الجسيمة وهذا ما أشار إليه التعريف الخاص للحماية الاجتماعية حسب التقرير الأوربي حول التنمية، والذي يعرفها على أنها"مجموعــة محــددة مــن الإجراءات لمعالجة أوجه القصورفي حياة الناس . من خلال التأمين الاجتماعي، بتوفيرالحماية لهم ضد المخاطر والمحن في جميع مراحل الحياة؛ ومــن خــلال المساعدة الاجتماعية،بتقديم الأموال والتبرعات العينية لدعم الفقراء وتمكيــنهم؛ ومن خلال جهود الإدماج التي تعزز قدرة المهمشين على الحصول على التأمين

الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية". ويشيرهذا التعريف إلى مهام أساسية هـي : توفيرالآليات لتجنب المصاعب الشديدة بالنسبة للفقراء وغيرالفقراءعلى حد سواء في مواجهة المخاطر الجسيمة، وتوفيرالوسائل لمساعدة الفقراء في محـاولاتهم للهروب من الفقر، بالإضافة إلى تحسين إمكانية وصول الفئات المهمشة إلى كل من ذلك . والحماية الاجتماعية أكثر من مجرد " شبكات أمان "يمكنها تخفيـف آثار الأزمات الخطيرة :فهي جزء من منهج شامل لانتشال الناس من الفقر، مما يسمح لهم ليس فقط بالاستفادة من النمو، ولكن أيضاً بالمشاركة فيه على نحـو مثمر.

ويشمل مفهوم الحماية الاجتماعية على مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمـسكن والملـبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتـصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تـصب في النهاية في خلق الآمان الاجتماعي أو الاقتصادي للناس،الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.وأكثـر الفئـات الاجتماعية حاجة للأمن الاقتصادي هم اليتامى والأرامل والعجـزة، والمعـاقون والشيوخ والأطفال، والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع، والعـاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم.ومن المنظور الاقتـصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي ؛ حيث يكـون بمقـدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكانياتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أماناً واستقراراً. وتمثـل الحماية الاجتماعية استثمار في رأس المال البشرى وفـي التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية على حد سواء، وبالنسبة إلى الدول وشـعوبها .لا تمثـل الحمايـة الاجتماعية مسألة استحقاق ومسؤولية فحسب وإنما مسألة حقوق.ومن هنا أصبحت

الحماية الاجتماعية واحدة من المكونات الأساسية لـسياسة اجتماعيـة متكاملـة وشاملة، وحق من حقوق الإنسان.

**ويمكن تعريف الحماية الاجتماعية** على أنها مجموعة مـن الـسياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حـالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل، وتـوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكـذلك تزويـد النـاس بالرعايـة الـصحية والإسكان.**وعرفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية** بأنهـا مجموعـة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة والتي ترمى إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظـروف العمـل غيـر العادلة والخطرة وغير الصحية، وترمى أيضاً إلى إتاحـة الخـدمات الـصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر، ودعـم الأسـر التي لديها أطفال، فهي تعوض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالـة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الـشيخوخة. **ويمكـن وصـف الحماية الاجتماعية** بأنها كل المبادرات العامة والخاصة التي تـوفر تحـويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء، وحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيـشة، وتعزيـز الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين، مع تحقيق الهدف العام المتمثل في الحـد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، الفئات الضعيفة والمهمشة.

ومن ثم يمكن تعريف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة متكاملة مـن التدخلات تشمل: إجراءات الحماية و التدابير الوقائية والتعزيزيـه والتحويليـة. **وتستهدف إجراءات الحماية ما يلي:**

- شبكات الأمان للدخل والاستهلاك في تجانس فترات الأزمات أو الإجهاد (مثل برامج المساعدة الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من فقر مزمن).
- والتدابير الوقائية تسعى لتجنب الحرمـان (مثـل التـأمين الاجتمـاعي والمعاشات مثل استحقاقات الأمومة) .

- والتدابير التعزيزية تهدف إلى تعزيز قدرات ومتوسط دخل حقيقي، وتوفير الفرصة وسلامة انطلاق للخروج من براثين الفقر .
- والتدابير التحويلية تسعى إلى معالجة شواغل العدالة الاجتماعية والاستبعاد من خلال التمكين الاجتماعي (مثل العمل الجماعي لحقوق "العمال، وبناء سلطة وصوت في صنع القرار بالنسبة للمرأة) .

والغرض من الحماية الاجتماعية وفقاً للأمم المتحدة :هو ضمان الحد الأدنى من معايير الرفاه بين الناس في حالات وخيمة للعيش حياة كريمة، وتعزيز القدرات البشرية، وتشمل الحماية، ردود الدولة والمجتمع لحماية المواطنين من المخاطر ومواطن الضعف والحرمان، ويشمل ذلك تدابير لتأمين التعليم والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، وسبل العيش، والحصول على دخل ثابت، فضلاً عن فرص العمل ، وفى الواقع ينبغي أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية شاملة ولكن لا تقتصر على التدابير التقليدية للضمان الاجتماعي. **وأجمع الباحثون على أن لنظم الحماية الاجتماعية الحديثة وظيفتان أساسيتان هما:**

**وظيفة مظلة الأمان:** التي ينبغي أن تضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع يواجه الفاقة بالحد الأدنى لمستوى الإيرادات النقدية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغذى.

**وظيفة الحفاظ على الدخل :** والتي تتيح لأفراد المجتمع النشطين اقتصادياً أو المقيمين بناء الاستحقاقات التي تمنح لهم بالحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أو المرض أو الولادة أو الشيخوخة أو العجز أو الوراثة وحين يتعذر الحصول على أشكال أخرى من الإيرادات والنشاط .

**يمكن إدراك نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال أربعة مكونات هي:**

١. **نظام التأمينات الاجتماعية** – المزايا القانونية المرتبطة بالعمل( المعاشات التقاعدية ، المزايا النقدية قصيرة الأمد، التأمين الصحي الاجتماعي).

٢. **نظم المزايا الاجتماعية العالمية "الشاملة"** – المزايا لجميع المقيمين (العلاوات الأسرية، الخدمات الصحية العامة، والمنح السكانية للشيخوخة).

٣. **نظم المساعدات الاجتماعية** – مزايا تخفيف الفقر النقدية والعينية للمواطنين والمقيمين من ذوى الحاجات الخاصة

٤. **نظم المزايا الخاصة** – المزايا المرتبطة بالعمل أو الفردية (المعاشات التقاعدية المهنية، التأمين الصحي المقدم من جهة العمل.

**تقوم برامج الحماية الاجتماعية على مجموعة من الأسس والمبادئ أهمها:**

١- **المساواة في المعاملة:** وإعطاء إهتمام خاص لتحقيق المساواة بين الجنسين وبين المواطنين وغير المواطنين.

٢- **والتضامن:** الذي ينبع مباشرة من الإعتراف بعدم وجود حق للفرد ويمتد إلى توفير الحماية الاجتماعية لجميع البشر فمبدأ المساواة في المعاملة يتوافق مع حقيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣- **الشمول:** هي مستمدة من مبدأ التضامن من جانب جميع الأعضاء ولابد أن يشاركوا ويستفيدوا من الحماية الاجتماعية في المجتمع.

٤- **المسؤولية العامة للدولة** : والتي تستمد من حقوق الإنسان حق للحماية الاجتماعية.

٥- **شفافية وديمقراطية الإدارة:**عن طريق مشاركة جميع أفراد المجتمع "وخاصة العمال وممثلي أصحاب العمل" فإدارة نظم الحماية الاجتماعية هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفوائد التمويل والضمانات وتكاليف الإدارة عن طريق الصناديق الجماعية "تخصيص الضرائب والإعفاءات الضريبية

والمساهمات ......وغيرها. هذه المبادئ تجعل برامج الحماية الاجتماعية تصل إلى مستحقيها، وأن تقدم باعتبارها حق مشروع تكفله الدولة والمجتمع لكل مواطن من المواطنين.

**ثانياً- آليات الحماية الاجتماعية**

توفر الحماية الاجتماعية أو الأمن الاجتماعي مجموعة من الآليات لسد الفجوة بين المجموعات سريعة التأثير وتلك غير سريعة التأثير عن طريق تقليل تعريض الناس للأخطار وتعزيز قدراتهم على حماية أنفسهم ضد مخاطر/ خسائر الدخل. غير أن ميزة إعادة التوزيع القوية لمعظم سياسات الحماية الاجتماعية، جعلتها غير مفضلة من قبل الأساليب التقليدية في الثمانينات والتسعينات(باستثناء مشاريع إصلاح معاش التقاعد)؛ ففي حالات قصوى مثل بوليفيا، تم إغلاق وزارة الأمن الاجتماعي. ومع ذلك، فالحماية الاجتماعية ضرورية في أي مجتمع لأن منافع النمو لا تصل إلى الجميع بدونها، ولا يملك الناس نفس القدرة للتغلب على الأخطار نظراً لأن القضاء على الفقر ضرورة ملحة، فالحماية الاجتماعية في مقدمة جدول أعمال النمو الاجتماعي حالياً. يوجد العديد من أنواع الحماية الاجتماعية سواء كانت الحماية الاجتماعية رسمية أو غير رسمية. **وأهم هذه الأنواع الأكثر شيوعاًهي:**

- **نقل الموارد** : بمعنى نقل موارد،إما نقداً أو عينية ،إلى الأفراد أو الأسر الضعيفة - المساعدة الاجتماعية .ويمكن لهذه التحويلات أن تكون غير مشروطة(على سبيل المثال ، المعاشات الاجتماعية أو الإعانات النقدية) أو الشرطي (تعطى في مقابل العمل على برامج الأشغال العامة أوالحضور في المدرسة،على سبيل المثال).

- **التأمينات الاجتماعية**المستفيد يجعل المساهمات في خطة لتخفيف المخاطر،مثل التأمين الصحي أوبرامج التأمين ضد البطالة.

- **التدخل في سوق العمل**:البرامج المصممة لحماية العمال،مثل تشريعات الحد

الأدنى للأجور.

- **الحماية الاجتماعية المجتمعية أو" غير الرسمي"**: ونقصد بها الآليات التي يتم توفيرها شبكات الأمان الاجتماعي واستراتيجيات المواجهة واستدامة على مستوى المجتمع .

**كما يمكن تصنيف آليات الحماية الاجتماعية إلى الأتي:**

- **آليات الحماية الاجتماعية الرسمية** (خارج نظم الحماية الاجتماعية التقليدية) مثل: التعليم والتدريب، الصحة، تنظيم الأسعار ودعمها.

- **آليات الحماية الاجتماعية الرسمية "ضمن نظم الحماية الاجتماعية التقليدية"**: مثل المساعدة في البحث عن وظيفة، برامج إعانة الأجور، برامج تمويل الأعمال الصغيرة، برامج المساعدات الاجتماعية، الصناديق الاجتماعية، صناديق الخدمات الاجتماعية بالوحدات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، صندوق دعم الطلاب، المساعدات النقدية والعينية، دعم الأغذية للمستهلكين، بنوك الإدخار للتنمية الاجتماعية (مثل بنك ناصر الاجتماعي بمصر) الجمعيات التعاونية، المنظمات الطوعية المحلية والعالمية، برامج التنمية المحلية، الجمعيات الخيرية.

- **آليات الحماية الاجتماعية غير الرسمية:** مثل إدارة وتوزيع نشاط الأسرة (كقيام العائلات الريفية بتوزيع نشاطها الزراعي والنشاط الحيواني والعمل خارج المزارع مما يحقق تنوع في مصادر الدخل) المساعدات الخيرية الدينية (حيث تشدد الأديان السماوية على أهمية تقديم المساعدات الخيرية، فالإسلام يأمر الأغنياء أن يساعدوا في تحسين حال الفقراء عن طريق دفع الزكاة والصدقات).

## ثالثاً- نشأة وتطور نظام الحماية الاجتماعية:

ارتبط العرب بفكرة التأمين وجوهره منذ الجاهلية، فإذا كان عقد التأمين

من العقود المستحدثة التي لم تكن في عصور أسلاف العرب الأولين؛ فإن بعض الباحثين نوه عن الصلة بين بعض العقود التي عرفت في صدر الاسلام ، وبين التأمين كفكرة وكنظام معاصر؛ ومن هذه العقود التي يذكرها الباحث عقد الموالاة الذي ذكره فقهاء الحنفية الأوائل في مراتب أسباب الميراث ، وجوهر هذا العقد : أن يقول شخص مجهول النسب لآخر :"أنت وليي تعقل عني إذا جنيت وترثني إذا أنا مت" والعقل هو دفع التعويض المالي جناية الخطأ.

هذا من جهة، ومن جهة أخري فإنا نجد تطورا حضاريا في مجال المرافق الصحية في البلاد العربية فقد اتخذ العرب البيمارستانات كدور للعلاج ومكاناً لتدريس الطب . وقد أنشأ الوليد بن عبد الملك أول بيمارستان بدمشق (حوالي ٧٠٧) وأجري الأرزاق للمرضي ،وأمر بحبس المرضي لئلا يخرجوا . وفي صدر الدولة العباسية بني المنصور دوراً للعجزة والأيتام وأخري لمعالجة الجنون ، وأنشأ الرشيد بيمارستانين ، وفي نهاية القرن التاسع بني الخليفة المعتضد بيمارستانا ببغداد .وفي سنة ٨٧٢ بني ابن طولون بيمارستانا بالفسطاط ، وشرط أنه إذا جيئ بالعليل فرش له ، وألبس ثياباً وينـدي عليه ، ويراح بالأدوية والأغذية والأطباء حتي يبرأ. وكانت فيه خزانة كتب تحوي ما يزيد علي مائة ألف مجلد في سائر العلوم . وعمل في مؤخره ما يشبه العيادة الخارجية . وفي سنة ٩١٨ أنشئ البيمارستان المقتدري ببغداد، آخر بإسم والدة المقتدر. ورتب له ٢٤ من أشهر أطباء زمانه. فيهم الجراحون والمجبرون والفاصدون والأطباء الطبيعيون. وفي ٩٤٩ بني البيمارستان العضدي ، وفي ١١٨١ أنشأ صلاح الدين الأيوبي بيمارستانه الشهير بالقاهرة. وأحسن وصفه الرحالة ابن جبير ، وفي ١٢٨٤ بني الملك المنصور قلاوون البيمماستان المنصوري.وأخل فيه كل مبتكر ، ووصفه المقريزي وصفاً رائعاً ، كما وصفه ابن بطوطة ، وقد ظل قائما إلي أيام حملة نابليون علي مصر (١٧٩٨) ووصفه جومار وصفا مطولا وقد أنشئ أول مستشفي بالأندلس . ١٣٠٥ بمدينة غرناطة، وفي الشام أنشئت مستشفيات عديدة أخري. منها البيمارستان الكبير النوري.

شيده الملك نور الدين زنكي. ومنها البيمارستن النوري بحلب. وكان العرب أول من اخترع المستشفيات المتنقلة منها ماكان يحمله أربعون جملا. ومن هذا نعلم أو يكون في وسعنا أن نقرر أن العرب كان لهم المبادرة في تصميم واختـــراع وتصميم العديد من مظاهر التطوير في مجال الرعاية الصحية فكتابات الرحالة الأجانب تكون بالقطع قد أوحت للغرب بتطبيق هذه المظاهر في بلادهم.

وبظهور قانون الأعداد الكبيرة ونجاحه في تطبيـــق مظـــاهر التـــأمين التجاري انتقل تطبيقه في التأمين الاجتماعي علي يد باسمارك في القرن التاسع عشر في ألمانيا حيث طبق لأول مرة علي إصابات العمل ثم انتشر بعد ذلك في كل أوروبا تحت إسم الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية بتشجيع منظمة الضمان الاجتماعية الدولية بالدراسات المتعمقة في مجال الحماية الاجتماعيـــة. **وفى ضوء ما تقدم يمكننا تناول نشأة وتطور نظم الحمايـــة الاجتماعيـــة مـــن خلال:**

**أولا: اختلاف الباحثين حول النشأة:** اختلف الباحثون في تحديد الجـــذور التاريخية للحماية الاجتماعية ، فمن قائل بأن الشعور بالإنتماء والاستعداد لتقديم الحماية المتبادلة كان لها عظيم الأثر والنفوذ الـــذي أحدثتـــه الرغبـــة الأنانيـــة لاستعباد الكائنات البشرية الضعيفة منذ المرحلة المبكرة للتطور البشري ، نجـــد آخـــرون يؤكدون بأن الإحسان لم يكن من الفضائل المعروفـــة فـــي الأزمنـــة القديمة ،، ويري غيرهم أن أقدم تلك الصور من الضمان الاجتمـــاعي \"والتـــي يمكن أن توصف بأنها نوع مـــن أنـــواع الـــضمان الاجتمـــاعي أو (المنـــافع الاجتماعية) "social benefits ، وبما يعرف بمكافآت الخدمة rewards for serviceالتي يمنحها المجتمع ممثلا للمتربعين علي عرش الـــسلطة الـــسياسية والتي قد تشمل توزيع الغنائم للجنود ، ومنح الأراضي ، المعشات للمحـــاربين القدماء ، ورجال السياسة المحنكين، وأرامل وأيتام الجنود الـــذين قتلـــوا فـــي الحرب، وكذا لرجال البلاط الملكي وعائلاتهم .

وتري فئة رابعة بأن الإنسان الأول منذ عرف الحياة ، عـرف الحاجـة والبؤس ، والفقر، فأخذ يسعي للتخلص منها عن طريق بذل الجهود الفردية أولا ثم المحاولات الجماعية التعاونية، وأخيرا عن طريق التدابير الحكوميـة، التـي تبلورت في النهاية في مفهوم الضمان الاجتماعي بصورته الحديثة . وفي رأي هؤلاء العلماء أن الإحسان كان أول وسيلة اتخذها الإنسان لتخفيف حاجة الفقراء ولتفريج كرب المرضي، والبؤساء

هناك من يري "أن رعاية الجماعة لآعضائها ، وعلي الأخص المحتاجين منهم ، هذه الرعاية تعتبر قديمة قدم الانسانية غير أن مفهوم الرعاية الاجتماعية وأغراضها ومناهجها وفلسفتها ،ومدي فعالية منهجها في تحقيق أغراضها، كـل ذلك قد اختلف باختلاف المجتمعات الانسانية . وثمة من يربط نـشأة التـأمين بظهور فكرة التعاون ، فيري أنه تطور بتطور حياة الإنسان إلي أن وصل إلـي الصورة التي يظهر عليها في العصر الحديث ، ويؤكد علي أن التاريخ المسطور علي جدران معبد الأقصر بالوجه القبلي بمصر تذكر أن قدماء المصريين كونوا جمعيات لدفن الموتي ، منذ آلاف السنين .وهناك من يرجع جـذور الـضمان الاجتماعي إلي الأسرة كوحدة اقتصادية حيث كانت تقوم علي أساس من التعاون المشترك في مجال اشباع حاجاتها ، وعلي أساس من التضامن فـي مواجهـة المخاطر الطبيعية، والاجتماعية ، كالعناية بالضعفاء ، والعجزة من أفرادها. كما كانت تري في رعاية أبنائها مسئوليات تقع علي عاتقها .

إن المتمعن في حياة الشعوب القديمة يري أنها وفقا ل \"ول ديورانـت\" ،يري أنها \"إما أن تتخم نفسها دفعة واحدة أو تمسك عن الطعام وإنك لتري أكثر القبائل تخلفا بين الهنود الأمركيين يحكمون علي من يدخر طعاما \"لغده بضعف المراس وانعدام الذوق. تلك هي حياة الأنسان القديم الـذي لايـري ضـرورة للإدخارطالما أنه يستطيع إذا جاع أن يلقف الثمرة مـن شـجرتها أو يـصطاد الحيوان الذي سيقتات به ، وطالما كانت الملكية مشاعة أفراد العشيرة أو القبيلة بأكملها . فلو سلمنا بالقول بأن الإحسان كان أول من اتخذها الإنسان لسد حاجة

الفقراء ؛ لأغفلنا عصراً كاملاً من عصور البشرية الأولـــي ألا وهـــو عـــصر الإنسان القديم عصر المشاعية الأولي، والملكية العامة، الذي لم يكـــن يعـــرف الملكية الخاصة التي تمثل الأساس الرئيسي لنشوء ظاهرة الإحسان ، ولقلنـــا إن هذا العصر لم يكن يعرف حالة خاصة مـــن الحـــالات التـــي تتطلـــب حمايـــة اجتماعية. فالإحسان يقوم أساساً علي عدد مـــن القواعـــد : أهمهـــا أن يكـــون الاستحواذ علي الخيرات ، والغلة ، والثمار، بينما يكون لآخرون في حاجة ماسة لها، ولا يستطيعون الوصول إليها ، بقوة اليد، وثانيها أن تتملك من يـــستحوذون علي تلك الخيرات دوافع قوية في مد يد العون لأولئك المحرومين. ولهذا يكون بوسعنا القول بأن الإحسان لم يظهر إلا بعد ظهور الملكية الخاصة. إذ لن يكون للإحسان معني في وجود الملكية العامة ومشاعية التملك بين الجميع.

أما القول بأن نظام مكافآت نهاية الخدمة أقدم صورة من صور الحمايـــة الاجتماعية ؛ فقول تنقصه الحنكة، إذ أنه لا يسود إلا في عصر الملكية الخاصة وعصر الحكم في الدويلات المستقلة ، والذي يعتبر من مراحل التطور المتقدمة في حياة الشعوب ، ولهذا فإننا لا نعول عليه ونعتبر مرحلة مكافآت نهاية الخدمة من المراحل المتقدمة في سلم تطور نظـــام الـــضمان الاجتمـــاعي والرعايـــة الاجتماعية.

**ثانيا:أول صور الحماية الاجتماعية:** والبحث في أول صـــور الحمايـــة الاجتماعية يدفعنا إلي القول بأن ظاهرة الحماية الاجتماعية قـــد تزامنـــت فـــي نشوئها مع ظهور الإنسان علي وجه البسيطة . فما دمنا نؤمن بوحـــدة الخلـــق والنشأة البشرية فإن أول نشأة لظاهرة الحماية الاجتماعية في رأينا إنمـــا ذلـــك الشعور بالإنتماء الدمي الذي بين آدمم عليه السلام وحواء ومقومات هذا الشعور بالانتماء تكمن في:

- أن حواء خلقت من ضلع آدم فقد أثبت التشريح أن الضلع الثاني عـــشر مثل الضلع الأول وأن العاشر والحادي عشر له سطح مفصلي وأحد كامل

برأس وأن ما يتميز به عن بقية الأضلاع هو صغر حجمه وانحرافه زيادة علي أنه لا يوجد بحرفه ميزاب ، وليس به زاوية أمامية ولا زاوية خلفية وطرفه الأمامي حر طليق. الأمر الذي يدعو إلي حقيقة الإنتماء الدمي بين البشر

- وأن الخلايا البشرية تنتمي جميعها إلي أصل واحد وهي الخلية البشرية الأولي التي خلقها الله سبحانه وتعالي. تكون بدن آدم عليه السلام ، فهي لا تزال تنقسم وتتشطر إلي يومنا هذا . وهذا هو مصداق الله تعالي بوحدة الخلق فالإنتماء الدمي بين البشر هو الذي يربط الأم بوليدها فترعاه . حتي أنه في الوسع القول بأن مصطلح الرعاية الاجتماعية قد يكون قد انبثق من هذه الرعاية الأمية.
- وهنا نستطيع أن نقول أن مقومات الحماية الاجتماعية هي:الشعور بالإنتماء الذي أدي إلي حماية أقوي للضعيف. وأن هذه الحماية مع تخزين القوت أدي إلي الإدخار العيني ثم النقدي. وأن الإدخار النقدي أدي إلي جمعيات الحماية المتبادلة
- وأن جمعيات الحماية مع قانون الأعداد الكبيرة أدي إلي نظم الضمان الاجتماعي القومية

## رابعاً- الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان:

قد لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً حاسماً في فهم ظروف الفقر التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وقد أظهرت الدراسات في مجلس أوربا، ومنظمة الأمم المتحدة في جنيف (مجلس حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان) وغيرها من المحافل حيث تتم مراجعة المسائل القانونية التي تنفى الفقر أولئك الذين يعانون من حقوقهم الأساسية، أشد الناس فقراً قد علمتنا أن نفهم مفهوم تجزئة حقوق الإنسان.الفقر المدقع ينتقص من حرية ممارسة الحقوق الأساسية مثل الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من الحقوق مثل الحق في المسكن والصحة والتعليم والثقافة والعدالة، على سبيل المثال ولكن الأكثر

أهمية عندما تستمر هذه المخاوف، فإنها تضعف قـدرة النـاس علـى الوفـاء بمسؤولياتهم وإلى استعادة حقوقهم من قبل المـساعي الخاصـة بهـم. هـؤلاء الأشخاص لم يعودوا يشعرون أن لديهم حقوق(xxviii). وهكذا أصبح الفقر التحدّي الأخلاقي الأكبر في عالم اليوم. وهو تحدّ يستحث همم الحكام والمثقفين وعـالم الأعمال وأعضاء المنظمات غير الحكومية من نقابات ومنظمات حقوق الإنسان فضلاً عن سائر المواطنين المهتمين بقضايا المجتمع. ذلك أنه لا يمكن الحـديث عن تنمية مستدامة دون قضاء على الفقر. وإن خاصية الفقر هي أنـه لا يمثـل انتهاكاً لواحد من حقوق الإنسان وإنما يمثل انتهاكاً لجميع حقوقـه، لـذلك بـدأ الحديث في العقد الأخير خاصة عن الفقر باعتباره انتهاكاً شاملاً لحقوق الإنسان. وقد ذهب نلسون منديلا أبعد من ذلك في قمة كوبنهاكن حين وصف الفقر وصفاً بليغاً باعتباره "الوجه الحديث للعبودية". وكما ألغت البشرية العبودية خلال القرن التاسع عشر وجرّمته، فهي مطالبة اليوم بإلغاء الفقر وتجريمه لأنه يتسبب فـي أشكال جديدة من العبودية (xxix). وأصبح حماية الفقراء حاجة ملحة، واعتـرف المجتمع الدولي بأن الحماية الاجتماعية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ .على حد تعبير الإعلان،" لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسـرته ." إعادة صياغة منظمة العمل الدولية مؤخراً من بيان مهمتها بأنها تنطوي علـى العمل على" تأمين العمل اللائق للنساء والرجال في كل مكان "هو تأكيد علـى منظور حقوقهم ويعكس التزام الإعلان إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعيـة للجميع(xxx).

وأكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية علـى أهميـة الإنـصاف والمشاركة والتمكين والتضامن، مشدداً على نهج أكثر شـمولاً فـي الحمايـة الاجتماعية الواردة في الإعلان بشأن التنمية الاجتماعية الذي اعتمـده مـؤتمر القمة في عام ١٩٩٥ التزاماً بـ "وضع وتنفيذ سياسات لضمان حصول جميـع

الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية في أثناء البطالة والمرض والأمومة وتربية الأطفال، والترمل والعجـز والـشيخوخة " (الالتـزام ٢ "د") الـدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، عقدت في جنيف في يونيو ٢٠٠٠ لتقييم الانجازات والعقبات في تنفيذ التزامات كوبنهاجن والبت في مزيـد مـن المبادرات لتسريع التنمية الاجتماعية للجميع، وشدد على أهمية إنشاء أو تحسين نظم الحماية الاجتماعية فضلاً عن تقاسم أفضل الممارسات في هذا المجال(xxxi). كما تم عمل المجتمع الدولي من أجل التنمية الاجتماعية ورفاه الإنسان المركزي في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، قد وحدت حولها سلسلة من القـيم المشتركة والأهداف والاستراتيجيات، وتعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال سلسلة متصلة من الجهود مع الدور الهام الذي تلعبه الحماية الاجتماعية، وتشمل هذه مؤتمر القمة العالمي للأطفال ١٩٩٠، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئـة والتنمية ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣، والمـؤتمر الـدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابـع المعنـى بالنـساء ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المـؤتمر الـدولي الثـاني ١٩٩٦)، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦، وإعلان الأمم المتحدة للألفيـة ٢٠٠٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤتمر العالمي لمناهـضة العنصرية ٢٠٠١، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

ومن هنا أصبحت الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان، وللجمعيات الأهلية الفضل في ترسيخ هذا الحق بالنسبة للفقراء . وبذلك ظهر الدور البارز الذي تقوم به الجمعيات الأهليةً في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء.

## الفصل الثانى

# الحماية الاجتماعية وتحسين معنى الحياة..

### السبيل إلى "الحياة الحلوة .........."

تمهيد:

كثيرين هم الذين لم يتوقفوا عن البحث عن معنى الحياه. وكثيـــرا مـــن الناس ينظرون الى ظروف حياتهم والى علاقاتهم التى أنتهت وفشلت، ويتسألون عن سبب شعورهم بالفراغ، بالرغم من وصولهم للأهـــداف التـــى وضـــعوها لحياتهم. ففى مجتمعنا البشرى يسعى الناس وراء عديد من الأهـــداف متخيلـــين أنهم سيشعرون بالرضى عند تحقيق تلك الاهداف. بعض تلك الاهـــداف هـــى النجاح الوظيفى والنجاح المادي، وتكوين العلاقات الناجحه، الجنس، التـــسليه، عمل الخير تجاه الأخرين....الخ. ولقد أعترف بعض الناس أنهم حينما قد حققوا أهدافهم كان هناك صوت بداخلهم وفراغ داخلى لا يمكن ملؤه بأى شىء.

ويشعر الناس أن الحياة الحلوة " الجيدة" لها مواصفات معينة، ولكن غالبا لا يهتموا بالتحديد الدقيق والواضح لهذه المواصفات. وقد يكتفون بأن يضمرونها فى دواخلهم ولا يفصحون عنها. وقد يكون ذلك لآن طموحاتهم تفـــوق بكثيـــر واقعهم، أو لأن المجتمع المحيط بهم قد لا يقبل أو يتقبل هـــذه الطموحـــات، أو لعجزهم فعلاً عن التعبير الدقيق عنه أو لأسباب أخرى. وإذا سالت واحداً مـــن المهمشيين عن أمله فى الحياة فقد يجيب ببساطة " الستر" وإذا ما تعمقـــت فـــى السؤال عما يقصده بالستر ؟ فقد تأتى إجابة تقول " عدم الحاجة إلى الآخرين"

أما البعض الذى لديه قدرا من الإفصاح فقد يفسر الستر بأنه " بيت أمن ودخل كاف مستقر وشريف يؤمن احتياجات المعيشة " وقد يكون لـــدى بعـــض البسطاء إجاَبة أخرى عن الأمل فى الحياة فيقول: " الـــصحة والـــستر" ويـــصد بالصحة قائلاً:" أن لا أشكو وجعاً" أو أن يقول:" أن يبقى جسدى قـــادرا علـــى العمل طول عمرى".

وإذا ما اندلعت مشادة بين زوجين عن مطالب الحياة فقد تتضمن المشادة عبارة شائعة " هذه ليست عيشة ".. ومعنى ذلك أن قائـــل هـــذه العبـــاره لديـــه مواصفات خاصة عن المعيشة أو الحياة الجديدة. ويرى أن مواصـــفات الحيـــاة الراهنة لا تتطابق مع مواصفات الحياة الجيدة " الحلوة" التى يأملها.

والشاهد هنا أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلاّ إذا عــرف أن لحياتــه معنى ، فنحن " كبشر " لا نتعامل مع الأشياء باعتبار ما هي عليه ، لكننا نتعامل معها من خلال ما تعنيه بالنسبة لنا ، اي لا نتعامل مع اشياء مجردة بل نعرفها ونتعامل معها من خلال ذواتنا. ومن المؤكد أن جوهر أي خبرة إنسانية عبــارة عن ترجمة لوجهات نظرنا الإنسانية في الحياة.

**أولاً- " معنى الحياة "**: المفهوم وإشكالية التطبيق

يعد مفهوم " معنى الحياة " من المفاهيم التى لاقت صعوبات بالغة فــى التعريف. نظرا لكونه من المفاهيم الهُلامية المطاطة والعالقة بمفــاهيم أخــرى سواء من حيث الشكل أو المضمون.. فإذا كــان المتخصــصون فــى الفلــسفة يعتبرونه مفهوما محوريا لديهم، بيد أنهم يربطونه دائما بمفهوم " فلسفة الحيــاة "..ورغم أهمية هذه المفهوم فى العلوم الاجتماعية والنفسية. إلا انــه لا يــزال غريبا فى كتاباتهم. وإن شئنا قلنا ثمة شبه قطيعة مع المفهوم.. نظرا لاهتمامهم الكبير بمفهوم " نوعية الحياة " أو جودة الحياة" والذى لاقى اهتماما بالغا لــديهم ولاسيما فى العقود الثلاثة الماضية..

وعلى أية حال فإننا لا يمكننا تناول مفهوم معنى الحياة بعيد عن المفاهيم المرتبطة والدالة على أثره، ولا بدون التعرض للعوامل التى تــشكل بفاعليــة معنى الحياة لدى الإنسان.. وتتبلور الحياة الإنسانية بوجه عام في قدرة الفــرد على التكيف مع المتغيرات الحياتية والبيئية والاجتماعية المحيطة به. وفي التعدد والتباين في احتياجات الفرد، وبالتالي تتحــسن نوعيــة الحيــاة بتحــسن هــذه المتغيرات عامة، ويصبح للحياة معنى مختلف وقتها.

وتستمد الحياة جزء كبير من خصوصيتها واستمراريتها من المعتقــدات والقيم الدينية، وبالبحث نجد أن كافة الديانات والمعتقدات السماوية تحترم الحياة الإنسانية وتعلي من شأنها وتعمل على الرقــي بالبــشر أخلاقيــا واجتماعيــا واقتصاديا وتربط بين معنى الحياة وبين قيمة المعتقد الديني الــذي يــضبط أداء وسلوك الفرد في علاقته بالسماء وبالأرض.

ولا شك فى أن الحياة بمعناها العام تقوم على غايات وأغراض كثيــرة، تستهدف في النهاية قيمة الفرد أو كرامة الإنسان وبالتالي يزعم الــبعض عــن قناعة أن معنى الحياة" الإنسانية " رهن بقدرة المتغيرات الحياتية والإنسانية على تعظيم كرامة الفرد ونوعية الحياة التي يعيشها.

ومن التعريفات المهمة أيضاً لمعنى الحياة، أن هذا الأخير يعكس قــدرة المجتمع على إسعاد الفرد، والسعادة هنا تعني الحياة فى مناخ وبيئة ايجابية تعظم حياة الفرد بالمجتمع، وتعمل على سهولة العيش وتقلــيص حجــم المنغــصات وعوامل التوتر النفسي والجسدي له. ومن ثم فمعنى الحياة هنا يعني هنا تعظيم وتحسين نوعية حياة الفرد بصورة شاملة. [xxxii]

ومما سبق نستخلص أن معنى الحياة هو سؤال فلسفي يهتم بشكل خاص بالبحث في أهمية الحياة أو الوجود بوجه عام ، ولعل هذا المفهوم " معنى الحياة " قد يتخذ صورا وأشكالا مختلفة من التساؤلات مثل.لماذا نحن هنا ؟ ما الغايــة من الوجود ؟ ماهي الحياة ؟ ما الغرض من الوجود ؟

وبشكل عام، نجد أن معنى الحياة ، قضية ترتبط بــالوجود وبالكينونــة وبالخير والشر فمعنى الحياة فى ذاته قضية مرتبطة بالعقائد الدينية القديمة. كما ترتبط بالحفاظ على البيئة وبالسعادة وبالتوازن النفسي. ومعنى الحياة إذن هــو مفهوم يرتبط بالأثرة وإيثار الغير وبالعمــل علــى مــساعدة ودعــم الفقــراء والمعوزين.[xxxiii]

كما أن معنى الحياة يعد مفهوما ذاتيا يختلف تفسيره باختلاف الثقافــات والرؤى الحياتية للبشر زمانيا ومكانيا حتى أن البعض يرى أن معنــى الحيــاة يتلخص في الحياة نفسها ، فقيمة الحياة في حد ذاتها يعطي معنى لها وللكائنــات الحية ووتبلوة قوة هذا المعنى في الحياة الإنسانية التي تعي قيمة الحياة والتــي تربط بين الحياة وبين الوعي بها.[xxxiv]

وفي هذا الصدد يشير تقرير منظمة الصحة العالمية ١٩٩٧ ، إلــى أن

معنى الحياة هي جملة المهارات الفردية والاجتماعية والنفس اجتماعية التي تعد بصفتها هامة في الارتقاء بنوعية حياة الفرد.أي أن معنى الحيـاة هنـا يـرتبط بالسلامة النفسية والجسدية والاجتماعية للفرد والتي تمكنه مـن التغلـب علـى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية من فقر وبطالة وغيرها..(xxxv)

ويُقصد بمعنى الحياة: ، قدرة الفرد على تحقيـق اسـتقلاليته، وتحملـه للمسئولية الشخصية والاجتماعية، وتَمَكُنه مـن مواجهـة التحـولات الجاريـة بالمجتمع. ومن ثم فإن معنى الحياة يرتبط بقدرة الفرد على المشاركة الإيجابيـة بشتى مناحي الحياة.(xxxvi)

وبناءا على ما تقدم.. إن تناولنا لمفهوم معنى الحياة يجعلنا نأخذ فـي الحـسبان جملة من الاعتبارات، والتى من أهمها: (xxxvii)

- عند صياغة معنى لحياة فرد ما ، نجد أن هذا الشخص يأخذ فـي اعتبـاره الظروف المحيطة به وبالتالي يختلـف معنـى الحيـاة بـاختلاف البـشر وباحتلاف ذواتهم.
- شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين زيادة الاهتمـام بمعنـى وبنوعية الحياة للفرد على كوكب الأرض وارتبط نمو هذا المفهوم بـشكل خاص بزيادة مهارات التعليم والتعلم
- تؤكد الدراسات أن معنى الحياة كمفهوم يركز على قـدرة التعلـيم علـى تطوير نوعية وجودة حياة الفرد بالمجتمع.
- كما يرتبط مفهوم معنى الحياة بقدرة التعليم على تغيير كثير من الأوضاع الحالية المحيطة والمؤثرة بالفرد؛ ومن ثم بالمجتمع. وقدرته أيـضا علـى إحداث الحراك الاجتماعي والاقتصادي للفرد. ومن هنا يمكن الربط بـين معنى الحياة وبين كم ونوعية المهارات والخبرات الحياتية التـي يكتـسبها الفرد.(xxxviii)
- يمكن القول أن معنى الحياة والمعرفة صنوان ، يُعرف كل منهما بالآخر ،

فالمعرفة هي ما يتيح للفرد الخروج من ربقة الجهل على آفاق التحرر من الخوف. فالمعرفة أداة تُستخدم لإعادة صياغة معنى جديد للحياة.

والمتتبع لحركة مصطلح " معنى الحياة " Meaning of Life يجد أنه مفهوم ذو مرجعية فلسفية. ينطلق من تساؤل فلسفى عام حول أهمية الحياة أو الوجود بشكل عام.. **وتم التعبير عنه بعد صيغ أهمها:**

- لماذا نحن هنا وهل نحن هنا بالفعل؟
- ماهى طبيعة الحياة وماهى حقيقة الواقع؟
- ما هو الغرض من الحياة وما هو الغرض من حياة واحدة؟
- ماهو المغزى من الحياة وما هو المعنى والقيمة من الحياة؟
- ما هى قيمة الحياة وما هو سبب العيش ولماذا نعيش؟

ولقد أسفرت هذه الأسئلة جميعها عن مجموعة واسعة من الإجابات المتنافسة والحجج والنظريات العلمية والتفسيرات الفلسفية واللاهوتية والروحية. ومن ثم فالفلاسفة يرون أن مفهوم معنى الحياة يعبر عن الإيديولوجيات التى تفسر الحياة من ناحية المثل العليا ومن ناحية تجريدات معينة من قبل البشر.[xxxix]

أما الاجتماعيون والمتخصصون فى التنمية فقد استخدموه باعتباره واحد من المؤشرات الدالة علي الاهتمام برفاهية الفرد في مجالات الحياة كافة. باعتباره وسيلة لتحسين ظروف الحياة وتحقيق الرفاهية....

وتناوله علماء النفس من زاوية مختلفة ربما تكون أقرب للقياس العلمى وليس الفلسفى. إذ أنهم ربطوا مفهوم "معنى الحياة" بزيادة الشعور بالرضا عن الحياة وبالانفعالات الايجابية وهناك حالات ذاتية ايجابية تختلف كيفيا بين الأفراد، فالأفراد المختلفون قد يحصلون علي درجة من الشعور بالرضا من مصادر مختلفة كالأصدقاء أو الموسيقي، أو ممارسة التدريبات البدنية، أو

الجنس أو كسب النقود أو العمل..الخ وليس للسيكولوجي أن يقرأ أيها أحسن، أو من الذي يتمتع بنوعية حياة أفضل.[xl]

وفى كثير من الأحيان ينظر إلى " معنى الحياة" باعتباره مفهوماً افتراضيا. يقصد به إحساس عام بالحياة أو الوجود؛ إذ أنه يتضمن جوانب من السعادة والرضا عن الحياة بشكل عام، وهو مفهوم واسع وذاتي أكثر من كونه مفهوما محددا وموضوعيا. حيث يتصور الأفراد مواصفات خاصة أو معاني للحياة التى يعيشونها، فعند بعضهم تتمثل السعادة فى الحياة بوجود فرص عمل أو تكوين أسرة وأصدقاء. والبعض الأخر تتمثل لديه السعادة فى القدرة علي السفر، وشراء السيارات الفاخرة والحصول علي بيت فاخر ومريح ودخل مرتفع. وآخرون يعتقدون أن الحياة الجيدة تتمثل في وجود صحة جيدة، مع ضرورة وجود امتداد اسري ووجود أحفاد. وكل فرد في المجتمع لديه أحلام واحتياجات تساعده في تحديد جودة حياته[xli].

وعلي هذا فإن مفهوم معنى الحياة هو مفهوم نسبي. يختلف تعريفه من شخص لأخر حسبما يراه الفرد من معايير لتقييم حياته. وهو في الأصل كان يطلق علي الجانب المادي والتكنولوجي، إلا أنه امتد حديثا، ليعبر عن الإنسان وعن الحياة نفسها، حيث أصبح المفهوم نفسه يستخدم للدلالة علي بناء الإنسان ووظيفته ووجدانه، وتتمثل جودة حياة الإنسان في توظيف قدراته العقلية والإبداعية وإثراء وجدانه؛ ليتسامى بعواطفه ومشاعره وقيمه الإنسانية من خلال بيئة الإنسان والمدرسة والعمل.

**ثانياً- الضغوط الحياتية وتشكيل معنى الحياة:**

كل البشر وبدون استثناء يحيون في ظروف اضطرارية رئيسية تشكلّ ماهية ومكونات الحقيقة وتنعكس هذه الظروف في صورة ضغوط حياتية أو دوافع اضطرارية، عادة ما تنعكس على تصرفاته وسلوكياته فيما بعد، وربما تؤثر على نظرته للحياة. **ومن هذه الظروف ما يلي:** [xlii]

١- **الظرف الاضطراري الأول:** أننا جميعا كبشر نعيش على كوكب الأرض وهو صغير للغاية، ومن المفترض أن نعيش على هذا الكوكب في ضوء ما يوفره لنا من موارد طبيعية محدودة بدورها. وأن نحاول تطويرها واستخدامها في حدود معارفنا. ويفترض أيضاً أن نقوم بتطوير أجسادنا وعقولنا وقدراتنا في ضوء ذلك كله مما يشكل تحديات بالغة الصعوبة خاصة مع التكاثر البشري المتزايد.وتفرض علينا هذه القيود تحديات كثيرة مع وجود الكثير من العيوب ونقاط الضعف التي ترتبط بالبشر وجودا وعدما.

٢- **الظرف الاضطراري الثاني:** أن كل واحد منا عضوا في جماعة من البشر. يعيشون من حوله وأن وجودنا مرتبط بوجود هؤلاء. وأن الضعف والوهن الذي يصيب الجنس البشري يجعل من الفرد عاجزا بمفرده على تحقيق أهدافه واحتياجاته الشخصية وهو مضطر للجوء للجماعة في هذا الشأن. وإطار محدودية عمر الفرد .. فإننا مرتبطين مع بعضنا البعض، كجماعات للتغلب على عوامل الفناء، وحتى يمكن لهؤلاء انجاز أي احتياجات أو أغراض.

٣- **الظرف الاضطراري الثالث:** أن الجنس البشري ، ينقسم إلى رجال ونساء. وأن بقاء الجنس البشري رهن بوجود الاثنين، وبارتباطهم مع بعض في علاقات.

و فى ضوء تلك الظروف الاضطرارية، ثمة اعتبارات أساسية ربما تعطي للحياة معنى ومغزى، وتؤثر على معنى الحياة لدى الأفراد.. **ومن هذه الاعتبارات:**(xliii)

١- البساطة simplicity
٢- التواصل communication
٣- وجهة النظر perspective
٤- المرونة flexibility

٥- التعاطف empathy
٦- التفرّد individuality
٧- الانتماء belonging
٨- الصفاء serenity
٩- الاحتمالية possibility
١٠- المرح joy

وفى **ضوء ما تقدم يمكننا استخلاص مجالات العمل الحقيقية لمفهوم** " **معنى الحياة" وذلك كما يلي:**

- **المجال الأخلاقي:** المستمد من العقائد والمعتقدات الدينية والرسالات السماوية والتي شكلّت النسق الأخلاقي بالمجتمعات الإنسانية قديما ولا تزال وأسست للعلاقة القوية بين معنى الحياة وبين الأثرة والعطاء للغير.
- **المجال الفردي الإنساني:** ويشتمل على قدرة الفرد على التعلم والطموح والرقي من حال لآخر ومن وضع لوضع أفضل، ولعل قيمة ومعنى الحياة هنا تتلخص في قدرة الفرد على تطوير المكان الذي يعيش فيه. ويتبلور معنى الحياة هنا في التطورات الحضارية البشرية بتراكماتها المختلفة عبر العصور، حتى وصلت للصورة التي نحياها الآن.
- **المجال المجتمعي:** ويُقصد به قدرة المجتمع على توفير حياة كريمة للفرد وتمكينه من المشاركة في التنمية الجارية ويتحقق معنى الحياة في إطار مراعاة حق الفرد حاليا والأجيال التالية مستقبلا في نسق تنموي متناغم مع الطبيعة وغير جائر على حقوق البشر والكائنات الأخرى.وهو ما يعرف بالــ " التنمية المستدامة".

**ثالثاً- معنى الحياة والمعتقد الديني:**

تشير الدراسات الفلسفية الحديثة إلى أن فكرة معنى الحياة ، تستمد وجودها ونشأتها من جملة المعتقدات الدينية والتي تركز على أن قيمة الإنسان

الفرد ، يستمدها من إحساسه بقيمة الحياة وبعلاقة الفرد بالسماء وبالبشر من حوله وكلما كانت هذه العلاقة قوية وتخضع للضوابط والمحددات الدينية ، كلما أمكن للفرد أن يشعر بقيمة الحياة وبمعناها بصورتها المطلقة التي نادت بها الرسالات والكتب السماوية وفقا للكثير من المعتقدات الدينية فإن الحياة بأسرها ، نتاج هبة من الخالق " عز وجل " وأن الإنسان وهو مخلوق قد وُهب قدرة على الوعي بقيمة الحياة والكون من حوله ، وأن حياته لا تتعلق بالجسد والجوانب الحسية فقط بقدر ما ترتبط بجوانب روحية تمتد لما وراء الموت.(xliv)

وترهن قيمة ومعنى الحياة بقدرة ورغبة الفرد في الموازنة بين حياته الدنيوية وبين حياته الأخروية. وأنه كلما التزم الإنسان بعلاقة قوية وإيجابية بالسماء كلما تحققت له السعادة والهناء على الأرض. وبخلاف النظرة الدينية العقائدية، نجد أن للحياة معنى ومغزى كبير يتمثل في الفهم والوعي بالعالم المحيط وبأهمية ودور الإنسان بهذا العالم، ويتلخص مفهوم معنى الحياة هنا في قدرة الفرد أو الإنسان على الوعي بوجوده وبوجود من حوله من كائنات عاقلة أو غير ذلك. وربما يتطلع بوعيه حتى أعماق الكون الكبير أو عالم الذرات متناهي الصغر. إذا وحسب مضمون هذا المفهوم " معنى الحياة " فالوعي والفهم بما يحدث وما يجري من حول الإنسان هو ما يميزه عن غيره من باقي المخلوقات الموجودة على سطح الأرض. حيث أصبح الوعي مرادفاً موضوعياً هنا لمعنى الحياة. وكما ذكرنا سابقا فإن الوعي يتشكل من خلال التعليم والتعلم وتنمية مهارات البحث والتقصي.(xlv)

وقد يتحقق مفهوم معنى الحياة عندما تلتقي الجوانب الذاتية للفرد مع الموضوعية او عندما يتطابق كل من الجسد والروح أو المنطق والواقع في نقطة واحدة؛ تمكن الفرد من استيعاب وجوده وتدبر الغاية من خلقه بهذا الشكل. وتأكيدا لما سبق فإن معنى الحياة كمفهوم يعني الوعي بالكينونة والوجود وما سبقها من عالم خفي أو غير مرئي، كما يعنى والقدرة على توقع المستقبل، وفق منهج موضوعي قائم على حدس داخلي. (xlvi) وفى هذا السياق يذهب "أرسطو"

بأن السعادة تستلزم وجود التفضيل والأثرة ، فسعادة المرء رهن بقدرته على التحلي بالأخلاق الحميدة وبمراعاة الآخرين من حوله ويؤمن أن السعادة هي معيار الحكم على معنى الحياة بكاملها بغض النظر عن فقر أو ثراء الفرد. وأن التضحية بالنفس من أجل الآخرين هي ما يعطي للحياة معنى جيد.

**رابعاً- معنى الحياة والحرمان النسبي:**

لا ستطيع أحد أن ينكر الدور الذي يلعبه الحرمان فى تشكيل شخصية المحرومين ولا فى الصفات التى يضفيها عليهم ولا تتعلق بالقهر والتسامح والشعور بالغبن والكرم وحتى مشاعر الانتماء وقيم التعاون. ومن ثم فالحرمان عادة ما يكون له أكبر الأثر فى تشكيل معنى الحياة لدى المهمشين الذين عادة ما تتسم حياتهم بأنها شديدة البؤس.. ومعنى الحياة لدى الإنسان عادة أيضا ما تحكمه جملة الاشباعات أو الحرمانات التى يعيشها وربما يجد صعوبة فى التعايش معها.

وتعود أصول نظرية الحرمان النسبي إلى إسهامات "سوفر وآخرين، ١٩٤٩م"، و"مارتين وروس، ١٩٦٨م"، وقد تم إعادة صياغتها وتعديلها وتطويرها على يد "كروسبي، ١٩٧٦م"، و"مادتن، ١٩٨٦م"، وافترضت هذه النظرية أن مشاعر الحرمان ربما تنشأ من خلال المقارنات الاجتماعية الأوسع في سياقات عديدة مختلفة(xlvii).

فعادة ما يضفى الناس قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية مثل الثروة، والمكانة، والقوة، والأمن، والمساواة، والحرية، ...وعندما لا يتمكنوا من تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة يتطلعون إليها؛ فإن حالة من اللا رضا والغضب والعداء تتشكل .وهذا الموقف يعرف ب" الحرمان النسبي " ويشير إلى" :التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما وما هو كائن وما ينبغى أن يكون فعليًا فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية."[xlviii]

ولقد أشار "مارتنMartin ١٩٨١م" إلى أن نظرية الحرمان تتشابه مع

نظرية العدالة "لآدمز" حيث إن كلا النظريتين تقوم على الفرضية القائلة بأن الشخص يقوم بشكل مستمر بقياس نسبة مدخلاته إلى مخرجاته؛ ثم مقارنة هذه النسبة بالشخص المرجعي لتقييم العدالة التوزيعية؛ حيث يشعر الفرد بمشاعر الحرمان إذا كانت نتيجة مقارناته الاجتماعية التي قام بها تشير إلى عدم العدالة في التوزيع. [xlix] وبرغم تشابه النظريتين في نفس الافتراض فإن مفهوم الحرمان النسبي كان من أهم ما يشعر به الفرد في حالات عدم العدالة.[l] وفي هذا الصدد أوضح بيتجيروPettigrew فقد **أن الحرمان النسبي يتخذ شكلين مختلفين تماما هما:**[li]

**(أ) الحرمان الأنانى: Individual Egocentric Deprivation**

وهذا النوع من الحرمان ينتج عن شعور الفرد بعدم المساواة نتيجة المقارنات الاجتماعية الفردية بين الأفراد. وهذا النوع هو ما أشارت إليه وعبرت عنه نظرية المساواة.

**(ب) الحرمان الجمعى: Group Based Fraternal Deprivation**

وهذا النوع من الحرمان ينتج عن شعور الفرد بعدم العدالة في إطار المقارنات الاجتماعية بين الجماعات المختلفة، ويهتم هذا النوع بعدم التساوي الدائم بين الجماعات المتباينة بالاعتماد على مؤشرات توزيعية متعددة؛ فالفرد يشعر بأن الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها محرومة بسبب الخصائص العامة للجماعة مثل (العمر والجنس والعنصر... وغيرها).

أي أن حرمان الجماعة يركز على التفاوت الثابت (عدم المساواة) بين جماعات (الذكور والإناث)، (البيض والسود)، (الإدارية والعمال)، وفي إطار هذه المؤشرات يبني الفرد معتقداته ومدركاته بشأن عدالة أو عدم عدالة التوزيعات والموارد التي تحصل عليها الجماعة التي ينتمي إليها.

ويتمثل الحرمان النسبي بشكل عام في " الأفكار "التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو

يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه. فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هناك أشكالاً متفاقمة من الحرمان، بينما يعتقد المحرومين أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء . ومن هنا فإن الحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء.

وقد اقتربت أطروحات جيشويندر Geschwender حول الحرمان النسبي من صيغة نظرية أكثر نظامية عندما قدم في عام 1964 أطروحة "التوقعات المتصاعدة " Rising Expectations لتصف فجوة الحرمان الناشئة عن ارتفاع التوقعات المصاحب لتحسن الظروف المادية، الأمر الذي يولد حالة من اللا رضا تصل في مستواها إلى الحد الذي ارتفعت إليه التوقعات. وبطبيعة الحال فإن التوقعات في هذه الحالة توفر مقارنة مهمة بين مستويات الإشباع التي يمكن تحقيقها من خلال الظروف المحسنة، والإشباعات المحققة فعليًا.[iii]

قدم **تد روبرت جر** Ted Robert Gurr أطروحاته حول الحرمان النسبي مستفيدًا من أطروحات سابقيه **وصاغ ثلاثة نماذج للحرمان النسبي على النحو التالي**[iiii]:

**أ.الحرمان الطموحاتي:** Aspirational Deprivation ويتشكل عندما تزداد طموحات الناس بينما تبقى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة.إذ أن التعليم، والمهارات الجديدة، والتعرض لأنماط الاستهلاك الغربي قد يخلق طموحات حول تسهيلات تعليمية أكثر من أجل عمالة أفضل ومستويات معيشية أفضل بينما تعجز الأنساق الاقتصادية والسياسية عن تحقيقها. والنماذج المؤهلة لهذا الحرمان هي :البطالة الحضرية، والمتعلمين، وأشباه المتعلمين في المناطق النامية.

**ب- الحرمان المتناقص:** Decremental Deprivation ويشير إلى المواقف التي تتناقص فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة .مما يولد إحباطًا وغضبًا ينبثق عن الخسارة في الإشباع حتى عندما يتعلق الأمر بقيمة أمتلكت لمرة واحد،ة وهذا النوع من الحرمان يرتبط

بالحراك الهابط للأسفل لأولئك الذين يخسرون حقوقًا امتلكوها لفتــرة زمنيــة طويلة .والأفراد الذين يمتلكون دخلاً لا ثابتًا في فترات التضخم.

**ج- الحرمان التقدمي : Progressive Deprivation** وفيه يخبــر الأفــراد مكاسب وتحقيقات طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، ويجدون أن هذه المكاسب لــن تستمر، ولكن على أساس الخبرة السابقة يفترضون بأن هذه المكاسب يجب أن تستمر.

**خامساً- معنى الحياة ونوعية الحياة :**

حظي مفهوم نوعية الحياة باهتمام خاص لدى المتخصصين فــى العلــوم الاجتماعية لأهميته فى قياس مدى رضا الأفراد عن مختلف جوانب حياتهم، بل ورضاهم عن الحياة برمتها، لذا فمن المهم التفرقة بين الرضا الذاتي عن الحياة ونوعية الحياة ذاتها، فقد حلت المسوح المتخصصة لنوعية الحياة محل المسوح العامة متعددة الأبعاد، ومن ثم فقد لاقى المفهوم استحساناً كبيــراً فــي كافــة مجالات الحياة كالطب وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع وحديثاً في مجالات الخدمات الاجتماعية ، علي الرغم من أن هذا المفهوم قد حظي بالاهتمام العــام من قبل المتخصصين بصفة عامة والمهتمين بصناعة القرار بصفة خاصــة، إلا أنه ما زال في حاجة إلى أن يكون أكثر تحديداً في ضوء عناصره ومكوناتــه، ومن هنا فقد اتجه البعض إلى مفهوم نوعية الحياة على أنه "الرفاهيــة الماديــة والاجتماعية والعاطفية للناس وقدرتهم على التأمل والتفاعل مع مهام الحياة"[liv].

كما يعرفه الاقتصاديون تعريفاً يعكس مداخلهم في بناء مؤشرات هــذا المفهوم، حيث يتمثل في أن تتبقي للفرد أكبر قــدر مــن المــال بعــد إشــباع الضروريات الأساسية وأن يكون لديه الوقت الكافي مع القــدرة علــى قــضائه بطريقة سارة مع توافر المدى الواسع مع الاختيارات لطريقة الحياة ،حيث يمكن قياس نوعية حياة الفرد بالدولار بحساب الاستهلاك مع تحديد قيمة نقدية لوقــت الفراغ[lv].**ويذهب إليه آخرون بأنه [lvi]:**

- الدرجة التي يتمتع فيها الشخص بمسئولياته المهمة في الحياة.
- الشعور بالرفاهية والإنجاز والاكتفاء الناتج عن العوامل التي لها تـأثير على الإنسان والمستمدة من البيئة الخارجية للفرد.

ومن منظور علم النفس الاجتماعي فإن نوعية الحياة تعنـي الأحـوال الحسنة أو الجيدة أو السيئة التي يشعر بها الفرد والتي تتوقف على مدي شعوره بإشباع حاجاته وإدراكه الذي يعبر عن تقويمه ومشاعره واتجاهاته واسـتجابته للحياة ككل[lvii].

وهناك من عرف نوعية الحياة على أنها "الدرجة التي يتمتع فيها الفـرد بالحرية والتي تساعده علي أن يعيش نوع الحياة التي يختارها عوضـاً ولـيس حياة أخرى، حيث ينعكس ذلك في المزاوجة بين الأفعـال المناسـبة والـصحة وصور الأداء الأكثر تعقيداً كاكتساب احترام الآخرين والحفاظ علـى الكرامـة الإنسانية[lviii].وفى تعريف آخر يري مفهوم نوعية الحياة بأنه " مقدار الصحة أو السعادة أو تقدير الذات أو الصحة النفسية أو الرضا عن الحياة، حيث يعتمد على سعادة الناس ورضاهم عن الخدمات المقدمة لهم ومن ثم الرضا عن حياتهم. [lix]

كما ركزت هناء الجوهري في تحديدها لمفهوم نوعية الحياة على أبعاد هذا المفهوم الذاتية والموضوعية وعلى المؤشرات الكيفية والكمية لنوعية الحياة، حيث عرفته بأنه " مجموعة من المتغيرات المتنوعة التي تهـدف إلـى إشـباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعة تقيس القيم المتدفقة وبمؤشرات ذاتية تقيس قدر الإشباع الذي تحقق. [lx]

كما يذهب إليه " طلعت مصطفي السروجي " فيري أن المفهوم الجيـد لنوعية الحياة يشمل الأغراض والظروف والأوضاع الكيفية لمـستوي الأفـراد والمجتمع اجتماعياً وصحياً واقتصادياً وموقف الأفراد تجاه البيئـة الخارجيـة بمتغيراتها المختلفة ،ومن ثم فهي تعني " المؤشرات الكيفية والكمية بمـدلولاتها

للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة إنتاجية الفرد ومشاركته الفاعلة ودرجة تقبل الأفراد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة[lxi].

إن المدقق للنظر في التعريفات السابقة لمفهوم نوعية الحياة يرى أنها تشير إلى الرفاهية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ،على الرغم من أن هناك العديد من المجتمعات الفقيرة التي لا تصل إلى درجة من الرضا عن الحياة والسعادة بين أفرادها، وفى المقابل فإن هناك مجتمعات تصل إلى درجة عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الانتحار والاكتئاب وعدم الرضا عن الحياة ينتشر بين هذه المجتمعات.

وعلى الرغم من التعدد الواضح في آراء الباحثين والمتخصصين حول مفهوم نوعية الحياة، إلا أن هناك غموض واضح في مكنون هذا المفهوم. وربما يرجع هذا الغموض إلى تعدد استخدام مفهوم النوعية في كافة المجالات المختلفة في الوقت الراهن فضلاً عن **مجموعة من الأسباب التي يمكن إجمالها فيما يلي :**

١- اعتبر المتخصصون أن هذا المفهوم يعد حكراً عليهم ومن ثم عرفوه من وجهة نظرهم المتخصصة.

٢- يعد مفهوم نوعية الحياة من المفاهيم المميزة نظراً لاستخدامه في كثير من المواقف المختلفة وفروع العلم المتعددة.

٣- إن مفهوم نوعية الحياة يتغير بتغير الزمن وتغير الحالة النفسية للفرد.

٤- يعد مفهوم نوعية الحياة من المفاهيم التي زاد استخدامها بشكل ملحوظ في المواقف المختلفة وفروع العلم المتعددة.

٥- لا توجد نظرية محددة لنوعية الحياة يمكن أن ينطلق منها هذا التعريف.

**ويقترب مفهوم "نوعية الحياة " من مفهوم " معنى الحياة " من ثلاثة**

**جوانب رئيسة تشكل طبيعة هذا المفهوم هي** [lxii]:

أ – **الجانب الوجودي:** هو الذي يتضمن بعض المظاهر الأساسية للفـــرد وهـــو عبارة عن جوانب فرعية تشتمل على الجانب المادي والنفسي والروحـــي، حيث يتضمن الجانب المادي أنماط الصحة الجسدية والصحة الشخــصية للفرد والغذاء والممارسة.

ب- **الخصوصية:** وهي التي تتضمن تكيف الشخص مع البيئـــة المحيطـــة بـــه وتشتمل على الخصوصية المادية والاجتماعيـــة وخـــصوصية المجتمـــع المحلي المتمثلة في اهتمام الفرد بـــالموارد المتاحـــة بـــالمجتمع وســـعيه للاستفادة منها أفضل استفادة ممكنة.

ج- **الجانب الممارس:** وهو الذي يصف أعمال الفرد التي تتم بـــصورة يوميـــة كالأنشطة المنزلية والعمل المأجور والأنشطة التطوعية والاستثمار الأمثل لوقت الفراغ.

وفى إطار ما تم عرضه من تعريفات وضحت كينونة مفهوم نوعية الحياة **فإننا نعرفها بأنها:** مقدار ما يشعر به الفقراء والمستفيدون من برنامج القروض من الإشباع الجيد لحاجاتهم ومتطلباتهم المختلفة. والخلاصة أن نوعية الحياة هى جزء من كل من مفهوم معنى الحياة، فكي يكون لحياة الفرد معنى وقيمة ينبغي بداية أن نعمل على تحسين نوعية الحياة وجودتها المقدمة له، وقتها يمكن لهـــذا الفرد أن يعطي بلا حدود وان يتجاوز فرديته وذاتيته لتنعكس في صورة أثـــره وإيثاره للغير من البشر، وارتقاءه بقيم وأخلاقيات المجتمع ذاته.

- **مكونات نوعية الحياة :**

تتكون نوعية الحياة من مكونات عديدة، منها ما يرجع إلى المشاعر الذاتية الفردية ورضا الناس وقدرتهم على المشاركة والتأثير فى القرارات المؤثرة على نوعية حياتهم، وما يرجع للمجتمع والبيئة والظروف المختلفة بأهـــدافها الكميـــة وتتضمن مكونات نوعية الحياة ما يلي [lxiii]

**جدول رقم (١) يبين مكونات نوعية الحياة**

| مكونات | الفرد | المجتمع |
|---|---|---|
| **المشاعر الذاتية** | شعور الناس بالرضا عن أنفسهم وظروفهم | شعور الناس بالرضا عن مجتمعهم وقدرتهم على المشاركة والتأثير في القرارات المؤثرة على نوعية حياتهم |
| **هدف كمي** | معرفة القراءة والكتابة.. الحالة الوظيفية والحالة التعليمية | البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية للسكان ومستوى الأداء الحكومي |

- **المداخل الأساسية لتحسين نوعية حياة الفقراء :** هناك من يرى أن هناك مداخل أساسية يمكن من خلالها تحسين نوعية حياة الفقراء وهذه المداخل هي [lxiv]:

١- **المدخل الموضوعي لنوعية الحياة : Objective Approach** يعتمد هذا المدخل على رصد المؤشرات الموضوعية في نوعية الحياة مع قياس التغير بها وتقييمها، ومن الجهود التي بذلت في هذا الصدد محاولات وضع دليل قياسي لنوعية الحياة في الدول المتقدمة، حيث تم الاهتمام في هذا الصدد بمجالات عدة مثل المجال الصحي، الأمن العام، العمل، الدخل، الفقر، الإسكان، والحرية والاستقرار الأسري.

٢- **المدخل الذاتي لنوعية الحياة : Objective Approach** يسعي هذا المدخل إلى معرفة رضاء الناس عن الحياة ككل ومدي رضاهم عن جوانب الحياة ومجالاتها المختلفة التي تشكل اهتمامات الناس.

٣- **المدخل الموضوعي والذاتي في بناء مؤشرات نوعية الحياة:** أكد البعض

على ضرورة المزج بين كل من المدخل الموضوعي والذاتي في دراسة نوعية الحياة حيث لا يغني أي منها عن الآخر، فمن خلالها يتم قياس الظروف الواقعية الموجودة بالمجتمع والتي يعيشها الأفراد وتؤثر علـــى درجـــة رضـــاهم عـــن الحياة(lxv).

**سادساً- التنمية والحياة الحلوة : "عندما يصبح للعيش خيارات عديدة"**

لا زال حلم " الحياة الحلوة" يداعب الناس فى يقظـــتهم ومنـــامهم، حلـــم يتحدون به واقعهم بما يفرضه من محددات طبيعيـــة وماديـــة ومجتمعيـــة بـــل وشخصية، وهو أيضا حلم متعدد المضمون، يتباين ويتجدد كمع تغاير الزمـــان والمكان والثقافة.

وتحدى الواقع يحتاج إلى توافر قوة قادرة على تغيير هذا الواقع بمحدداته المتعددة. ويبحث الناس عن هذه القوة ويتدافعون أفرادا وجماعات ودولا لامتلاك أسبابها ليحققوا أحلامهم المتعددة والمتجددة.. وكلما أعيتهم سبل الحصول علـــى هذه القوة ؛ تحولوا باحثين عن سبيل أخر للقوة؛ يؤمن لهم الغلبـــة فـــى تحـــدى الواقع وتغييره بلوغا للحلم المأمول وهو " الحياة الحلوة "أنكفأ الناس على أنفسهم يائسين قانطين. والعكس بالعكس صحيح، فكلما اتسعت أمام الناس تلك الـــسبل، وتعددت وتنوعت أصبح بلوغ حلم الحياة الحلوة أقرب منـــالاً، وأيـــسر تحقيقـــاً وانتعشت نفوسهم بالأمل، وزادت قدرتهم على تقبل مكابدات الحيـــاة ويـــصبح لتحمل معاناتها قيمة؛ لأنها تقربهم من الأمل المنشود.(lxvi)

ولذلك فليس من المستغرب أن يصبح توسيع خيارات الناس هو المؤشـــر الأكثر قبولا لاقتراب يبشير بتحقيق الحلم البعيد. فتوسيع الخيارات هو التعبيـــر عن تعدد السبل وتنوعها أمام الناس ليطرقوها؛ بلوغاً لآمالهم فى الحياة الحلـــوة حسب رؤاهم وتطلعاتهم. ومن ثم فقد استقرت الأدبيات المحلية والدولية على أن التنمية الإنسانية فى ابسط تعبيراتها هى عملية " توسيع خيارات الناس" وعندما نقول " أبسط تعبيراتها" فإننا نعى بالفعل أن هذا التعبيـــر قـــصد بـــه التيـــسير

والتسهيل لضمان الذيوع والانتشار لمفهوم التنمية الإنسانية. ولكنه ليس بالضرورة التعبير العلمى الدقيق عنها. فتوسيع خيارات الناس لا يعنى بالضرورة أن التنمية الإنسانية التى هى حلم الغد الفضل قد تحققت تلقائياً.

فالمفهوم الأدق للتنمية الإنسانية يتضمن أنها " عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة لناس فى مختلف جوانبها. يتشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها.[lxvii] **وتتحدد طبيعة التنمية الإنسانية وما يقصد بها على النحو التالى:**

- " **عملية** " بمعنى سلسلة متتالية من النشطة متتالية عبر فترة زمنية معينة
- " **تغيير**" لأنها تنقل الناس إراديا من حال إلى حال أفضل.
- " **ارتقائية**" بحيث يكون الحال الجديد أفضل من سابقه، بمعايير المثل العليا فى الحياة من حق وخير وعدل وجمال.
- " **مخططة**" اى مرتبة متتابعة المراحل، محسوبة التوقعات، وفق توقيت زمنى تتوزع خلاله الأدوار والمهام.
- " **نهوض شامل**" يحدث تغييراً كليا وعاما وليس جزئيا أو قطاعيا وهو تغيير يشمل النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه الناس من ناحيتى البناء والوظائف فى آن واحد وتزامن متسق، ويعمل على سد الفجوات التنموية فى مختلف صورها فيما بين الذكور والإناث، وفيما بين القادرين وغير القادرين، وفيما بين الريف والحضر....الخ. ويمتد إلى شمول النظرة المستقبلية لحماية حقوق الأجيال التالية؛ بما يضمن استدامة التنمية وتواصلها.
- " **جودة الحياة**" بما يحسنها فى كافة نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبما يضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية وبما يحقق سعادة الإنسان ورفاهيته.

- " **مشاركة الناس**" بأن يتم هذا التغيير بمبادرات واسهامات الناس الإيجابية الفعالة فكرا وتخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً. وقيام المشاركة على القبول والاقتناع وليس القهر أو الارغام.
- " **العدالة**" وتتضمن توسيع قاعدة المشاركة أمام كل الناس المستهدفين بالتنمية. وحرية هذه المشاركة وتكافؤ فرصها وشفافيتها. وإمكانية مساءلة منفذيها وتداول سلطاتها.
- " **تحمل الأعباء** " حيث يتشارك الناس بعدالة فى تحمل تكلفة التغيير والتنمية بتضحيات يقبلوها بتراض.
- " **تقاسم عوائد التنمية**" حيث يتشارك الناس بعدالة أيضا فى اقتسام وتوزيع عوائد ونواتج ومردودات التنمية. ويقبلون أنصبتهم العادلة منها بتراض.

**سابعاً- التنمية كمدخل لتحسين معنى الحياة:**

- منذ بداية التسعينات، أقرت المنظمات الدولية ومن ضمنها البنك الدولي أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، أو إعطاء معنى جديد للحياة الإنسانية وخاصة في عالم الدول الفقيرة، وأن أفضل نوعية للحياة تتطلب دخولاً عالية، ولكنها في الوقت نفسه تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليماً جيداً ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة، وفقراً أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنية.
- وفي هذا الصدد، يفيد خبراء السكان والتنمية بأن نوعية حياة الشخص لا تعتمد على الصحة الجيدة والعافية البدنية الجيدة فقط، بل على مجموعة متنوعة من الظروف الأخرى، ومن هذه الظروف : استقرار وتوافق الأسرة، رفاهية الأطفال، الحرية في الاستمتاع بالأنشطة المختلفة التي

تتضمن مثلاً : أوقات الفراغ، أو التعليم، أو الأنشطة الاجتماعية.

- كما يفيد الخبراء أيضاً بأن تحسين معنى الحياة يتطلب حصول الفرد أو الأسرة على أكبر قدر ممكن من قدرات التنمية البشرية، ومن بينها القدرات المتعلقة بالسكن الصحي، والدخل الذي يلبي متطلبات الحد الأدنى للعيش الكريم، وحرية الانتماء السياسي، وحرية العمل والملكية والتنقل في داخل الوطن وخارجه وكل أنواع الحرية المشروعة، ونصيب الفرد من التعليم والصحة والأمن والطاقة والمياه الصالحة للشرب

يؤكد هؤلاء الخبراء أن التنمية البشرية تعد شرطاً أساسياً مهماً جداً لتحقيق التنمية الإنسانية في العيش، واكتساب المعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، وبالتالي فإن خلق مستقبل للجميع يسهم في بناء المجتمع هو من ضرورات التنمية الإنسانية والتنمية البشرية على حد سواء، فهما وجهان لعملة واحدة، ولابد من أن يكون ذلك هدفاً إستراتيجياً لجميع بلدان العالم التي دخلت القرن الحادي والعشرين.

- الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد أصدرت تقرير لجنة **جرو هارلم بروندتلاند** سنة ١٩٨٧ تحت عنوان " مستقبلنا المشترك " للتحذير من خطوة تدهور نوعية الحياة للبشر بالكثير من مناطق العالم. وصاغت وقتها مفهوم التنمية المستدامة كأداة لتحسين نوعية حياة الفرد بالمجتمعات الإنسانية المعاصرة..

**ثامناً- السمات العامة للحياة الحلوة :**

حديثا.. بذل الخبراء جهودا ضخمة لرصد وتحديد العوامل التى تحدد مواصفات الحياة الجيدة وتشكل معانيها.. وهناك درجة من الاتفاق بين غالبيتهم على حد أدنى من هذه المواصفات.. وهنا حرى بنا أن نقدم وجهتى نظر، تحاول كل منهما أن تقدم نموذجا للسمات العامة للحياة الجيدة أحدهما وجهة نظر تنموية

والأخرى فلسفية. وفيما يلى سوف نتعرض لهاتين الوجهتين بشيئ من الإيجاز:

أ. **وجهة النظر التنموية :** وحين نتحدث عن وجهة النظر التنموية فإننا نتحد عن أفكار ليست من ضروب اليوتوبيا وليس أفكار هولامية ولكنها أفكار تحدد مجالات معينة للعمل كما يمكن أن تتحول تلك الأفكار إلى مشروعات تنموية خدمية تشارك فيها قطاعات الدولة الثلاثة " الحكومى والخاص والأهلى " كما يمكننا ببساطة وضع معاير لمتابعتها وتقييم أثرها على حياة الناس ولاسيما المهمشيين منهم.. وتتلخص تلك الأفكار فيما يلى :

١- **المسكن الصحى الملائم:** والذى يأمن فيه الفرد على نفسه وأسرته ويحفظ لهم خصوصيتهم. وتتسع مساحته لحياة أفراده. وتتوافر فيه خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نقية وصرف صحى مناسب، مع توافر القدر المطلوب من الطاقة أو الكهرباء. ويسهل الوصول إليه والاتصال به.. على أن تتوافر فيه مواصفات المسكن الصحى المتفق عليها بحيث تدخله الشمس ويتخلله الهواء.

٢- **جودة الخدمات الصحية العلاجية والوقائية:** والتى تجعل الفرد يتمتع بمتوسط عمر اطول بجسد سليم معافى خاليا من الأمراض والاعاقات.. جسد قادر على أداء وظائف الحياة والعمل والاستمتاع بكفاءة عالية..

٣- **جودة الخدمات التعليمية المتاحة:** ونقصد به توافر نظام تعليمي يكسب الفرد مهارات ومعارف ومعلومات وقدرات وقيم وعادات تمكنه من الفهم السليم لكل ما يحيط به ويؤهله للعمل والكسب ويتيح له استمرار فرص الارتقاء والتقدم فى الحياة والاستمتاع بها.

٤- **جودة نظم التشغيل والتوظيف والأجور:** ونعنى بالعمل جملة المهام والأنشطة التى يؤديها الفرد برغبته وحسب قدرته فى اطار ما يملكه من معارف ومهارات ومدى حاجة المجتمع إليها. بحيث يدفع المجتمع للفرد مقابلا عادلا يساعده فى اشباع احتياجاته وتحقيق طموحاته؛ بما يتيحه له

من فرص للتقدم والارتقاء فى هذا العمل..

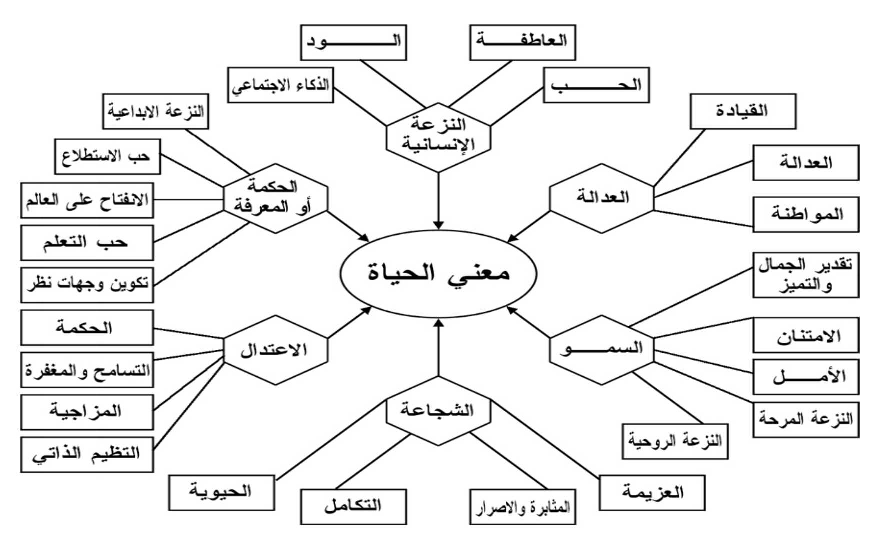
٥- **جودة نظم توزيع الدخل فى المجتمع:** ونقصد بالدخل جملة الممتلكات التى تقيم بالمال. ومن الضرورى للحياة الجيدة أن يكفى الدخل المتحصل عليه – بكل صوره– لتغطية النفقات اللازمة للحياة من مسكن وغذاء وكساء وخدمات مثل التعليم والصحة وغيرها. وأن يكفى أيضا لإدخال جزء منه لمواجهة احتياجات مستقبلية.

٦- **جودة الخدمات الثقافية والترويحية والإعلامية والدينية المتاحة:** ونقصد بها توافر منظومة ثقافية تنعكس على القيم والعادات والسلوكيات وما يرتبط بها من توافر خدمات روحانية خالصة نقية. وخدمات ثقافية وترويحية ترتقى بالحس والادراك والذوق والعادات والتقاليد. وتزيد الاستبصار بمباهج الحياة.

٧- **الأمان الاجتماعى:** وهو ما يعكسه وجود شبكات قوية للأمان الاجتماعى. يامن بها الفرد وأسرته على غدهم إذا ما واجهتهم عثرات الزمن وتقلباته غير المتوقعة.. **وفى هذا الصدد تظهر أهمية كل من :**

- جودة نظم التأمين لصرف معاشات التقاعد والتأمين الصحى والتأمين على الممتلكات والتامين ضد البطالة.
- جودة شبكة التكافل الاجتماعى لحماية الفئات الأشد فقراً؛ لتأمين حصولهم على ما يكفل لهم ضروريات الحياة. وهنا كذلك تظهر أهمية جودة نظم الدعم الذى تقدمه الدولة ليصل إلى مستحقيه دون غيرهم.
- مدى جودة نظم الدفاع الاجتماعى لإعادة التأهيل والدمج فى المجتمع لمن خرجوا عن نظمه وقواعده وأنهوا فترات عقابهم. فضلا عن رعاية أسرهم خلال مدة العقاب. بالإضافة إلى مدى جودة سياسات مواجهة الفقر والتهميش.

**ب. وجهة النظر الفلسفية : نموذج" سيلجمان لتحسين معنى الحياة:**




وفى هذا النموذج يضع سيلجمان ستى محاور أساسية يراحا مرتبطة بتحقيق سعادة الانسان على الأرض وهى" الشجاعة والإنسانية و السمو والاعتدال والعدالة والحكمة أو المعرفة " ثم وضع سيلجمان لكل محور أربعة محكات فرعية. وكأن أراد أن يقدم للمعنيين بسعادة الإنسان وصفة طبية شاملة ؛ إذ جاءت المحكات وكأنها اجراءات اساسية تفسر المحور، وتكفل إمكانية تطبيقه. **ويمكننا تصور مجالات ومحاور معنى الحياة من خلال النظر في نموذج " مارتن سيلجمان " على النحو التالي :**

أ.**الشجاعة :** وتتمثل في : العزيمة – المثابرة والاصرار – التكامل – الحيوية

ب- **النزعة الإنسانية : وتتمثل في:** الحب – العاطفة – الود – الذكاء الاجتماعي

ج- **السمو: ويتمثل في:** تقدير الجمال والتميز- الامتنان – الأمل – النزعة المرحة – النزعة الروحية

د. **الاعتدال : ويتمثل في** : التنظيم الذاتي – المزاجية – التسامح والمغفرة – الحكمة.

**هـ- العدالة : وتتمثل في:** القيادة – العدلة- المواطنة-

**و- الحكمة أو المعرفة : وتتمثل في:** النزعة الابداعية- حب الاستطلاع – الانفتاح على العالم – حب التعلم – تكوين وجهات نظر.

# الفصل الثالث
# العمل الأهلي وتمكين المهمشين
## مدخل لتحسين معنى الحياة ..

تمهيد:

ظهر مفهوم الإقصاء الاجتماعي للشباب للمرة الأولى مع صدور كتاب "ضحايا الإقصاء "في عام ١٩٧٤، وعبر هذا المفهوم عن ألم مؤلفه من عجز الاقتصاد الفرنسي في فترة نموه عن إدماج بعض مكونات المجتمع، مثل ذوي الإعاقات الجسدية والنفسية .وكان الكاتب قد استنتج هذا الواقع بعد أن لاحظ أن عشرات الفرنسيين يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة كل الاختلاف عن ظروف حياة سائر الفرنسيين، إذ يعانون من حالات إقصاء جديدة في ظل النظام الاجتماعي الفرنسي الجديد .. والذى أسفر عن بروز فئة اجتماعية جديدة تعيش على هامش الأطر المؤسسية والمجتمعية. ومهد ذلك الواقع لولادة فئة المهمشين كمصطلح اجتماعي يصف الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية.

وتشمل فئة المهمشين فئات سكانية وجغرافية غير مستقرة ممن اختاروا مغادرة المدن للعيش في مجتمعات خاصة، والطلاب المحتجين، والمتمردين اجتماعياً، أي كل الذين لم يندمجوا مع القيم السائدة، وذلك للبحث عن أنماط حياتية بديلة. أما في أيرلندا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال، فكان يقصد بمفهوم التهميش العملية التي تبتعد بموجبها مجموعة من الفئات الاجتماعية من الوسط بصفة مؤقتة، مثل الشباب الباحثين عن عمل، أو بصفة مزمنة، مثل المتنقلين أو الغجر. ويعنى ذلك أن التهميش هو وضع انتقالي طوعي أو مفروض يقع بين مرحلتي الإدماج والإقصاء النهائي.

ويلعب التهميش دورا محوريا فى تشكيل نظرة المهمشين للحياة والذين يتخيلون دائما أنهم خارج إطار الحياة الطبيعية للبشر وربما يؤمنون بقدرهم ويرون أن حياة الأخرين ماهى الا حالة شاذة للحياة الطبيعية التى يعشونها والتى تخيم عليها سحابات الحزن والبؤس والجوع والمرض .. يرجع بعضهم سوء أحواله وهامشيته إلى النظام الحاكم. وحسب نظرية الحرمان النسبى يهيئون

أنفسهم للقيام بثورة لاحداث تغيير اجتماعى موجه للنهوض بأحوالهم المعيــشية واعادة دمجهم فى المجتمع .. وفى أحيان كثيرة يقــرون بفــشلهم ويرجعــون هامشيتهم للقدر وأن ما هم فيه محض ابتلاء من الله ..

وفى الحالتين سواء أكان التهميش نتاجا لنظام اجتماعى واقتصادى ظالم أو هو ابتلاء من الله. يظل التماسك الاجتماعى وسيلة المهمشين الفعالة لتغييــر واقعهم المؤلم.. والذى يمكن أن يكون للعمل الأهلى دورا فعالا فى تحقيقه سواء من خلال حشد وتعبئة المهمشين للدفاع عن حقوقهم التى سلبها النظام منهم عمدا أو بغير قصد، أو من خلال زيادة حدة تماسكهم من خلال اقرار ودعــم نظــام فعال للتكافل الاجتماعى بين المهمشين أو بين المهمشين والأغنياء علــى حــد سواء.. وهذا ما سوف نناقشه فى السطور التالية.

## أولاً: مفهوم التهميش وعلاقته بالاقصاء الاجتماعى

يعتبر التهميش من المفاهيم متعددة الطبقات، ففى حين توجد مجتمعات بأكملها مهمشة على المستوى العالمي، توجد طبقات ومجتمعات مهمشة من النظام الاجتماعي السائد، وبالمثل الجماعات العرقية والأسر و الأفراد يمكن أن يتهمشوا داخل مجتمعاتهم. وإذا كان التهميش ينظر إليــه كظــاهرة مرتبطــة بالوضــع الاجتماعي القائم. الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية رفيعة فى مرحلــة مــا ، قــد يفقدون تلك المكانة فى حالة حدوث تغيير اجتمــاعى غيــر مــواتٍ يتحولــون بمقتضاه إلى فئات مهمشة. وبالمثل فالشعوب التى سادت العالم يومــاً مــا فــى طريقها للتهميش فى يوم أخر. [lxviii]

ومن ثم فإن كلمة التهميش ليست جديدة في اللغتين العربية والإنجليزيــة بقدر جدتها في الدلالات والمدلولات والظلال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بها. فالمتتبع لسير مصطلح أو كلمة تهميش فى اللغة العربية يجدها ترجع إلي الفعل همش، ويقال همش الرجل همشاً، أي أكثر الكلام فــي غيــر صواب، ويقال أيضاً فلان يعيش علي الهــامش أي لا يــشارك فــي الأمــور

العامة(lxix).أما فى اللغة الإنجليزية فجاء مصطلح التهميش موازيـــاً لمفردتـــي marginalizationوالتي تعنى حرفيًا وضع الأشخاص أو الجماعـــات علـــى هامش الأحداث والأفعال ومصطلح social exclusion والذي يعني العـــزل أو الإقصاء أو الاستثناء أو عدم الشمول(lxx). وينبغي ألا ينحـــصر التهمـــيش فـــي النواحي الاقتصادية الضيقة، بل هو مصطلح ذو دلالات ثقافية واجتماعية وسياسية وحضارية ورمزية.(lxxi) وفى قاموس اكسفورد يشير مصطلح تهميش إلي الشيئ الهامشي علي أنة الشيئ ضئيل الأهمية(lxxii). ويعني التّهميش اصطلاحا الإهمال واللاّمبالاة الموجهين لفرد من الأفراد والذي عادة ما يكون مسّلطا من فئة عليا على فئة دنيا..

فالتّهميش هو ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعـــات مـــن مظاهرها .ومصطلح التّهميش له مدلولات سياسية واقتصادية واجتماعية مرتبطة خصوصا بالفئات والأشخاص والجماعات الموضوعة علـــى هـــامش المجتمـــع. فالتهميش هو جزء من العزل الاجتماعي، وكلها مصطلحات تعنـــي اغتـــراب أو تغريب بعض الجماعات داخل مجتمعهم وعزلهم . .وقد ترتبط أيـــضا بالأقليـــات الإثنية أو العرقية أو بالمعوقين وبذوي الاحتياجات الخاصة أو النساء والأطفـــال والمسنين أو غيرهم من ذوي الحظوظ الأقل في المجتمع .فـــالتّهميش إذن يعنـــي، انعدام قدرة المجتمع على استيعاب كل أفراده .وبالتالي نفي أي اعتبار أو قيمة عن مجموعة ما(lxxiii). ومن ثم فإنه يمكننا النظر إلى التهميش باعتباره شـــكل مـــن أشكال الحرمان الحاد والمستمر في جذور عدم المساواة الاجتماعية الأساســـية"، ويعتبر الأطفال والنساء من الفئات الأكثر تهميشا وحرمانا فى العالم، بالإضـــافة إلى الأقليات العرقية والأسر الفقيرة، والناس الذين يعيشون في مستوطنات غيـــر رسمية، والأفراد المعوقين ،و سكان الريف والسكان الرُحُل الذين تضرروا مـــن النزاعات المسلحة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وأطفـــال الـــشوارع والأطفال العاملين(lxxiv).

ويعرف التهميش فى أبسط التعريفات وأكثرها عمليـــة بأنـــه: "جملـــة

الإجراءات والخطوات المُنظَّمة التي على أساسها تُوضع الموانع أمـــام الأفــراد والجماعات، حتى لا يتحصلوا على الحقوق، والفــرص ,والمــوارد، وخــدمات السكن و الصحة والتوظيف والتعليم و المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق المُتاحة للمجموعات الأخرى. والتي هي أساس التكامل الاجتماعي" .(lxxv).

وفى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة في مطلع سبعينات القرن الماضي، برزت ظواهر اجتماعية استدعت استعمال أدوات تحليلية جديدة، فأصبح مفهوم التهميش والفقر من أكثر المصطلحات المستعملة في أوربـا فـي تحليل الواقع الاجتماعي الجديد.

ويوصف التهميش بأنه عملية تجمع بين واقع الأشخاص المهمشين مـن الذين دفعتهم ظروفهم المادية إلى العيش خارج الأطر التقليدية للمجتمع أو الذين اختاروا ذلك، ولكن مع مساهمتهم في صنع التاريخ. فبرز مفهوم التهميش فـي خمسينات القرن الماضي لوصف الواقع الاجتماعي لسكان الإحياء الفقيرة الناتج من نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن الكبرى. غير أنه على عكس ما لوحظ في أوروبا لم يختر هؤلاء المهمشون وضعهم وهم لا يمثلون أقلية، ولم يندمجوا في الاقتصاد المنظم، وليس لديهم أية حظـوظ للانـدماج فـي البنيـة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة. والملاحظ أن واقع هؤلاء هـو نتـاج مباشر لتفاقم عدم المساواة السائد في البلد. لكن مـع بدايـة ثمانينيـات القـرن الماضي عرف الاهتمام بقضايا المهمشين وضحايا الإقصاء تحـولاً جديـدا، إذ غاب هذا المصطلح من اهتمامات السلطات العامة ووسائل الإعلام ليبرز مكانه مفهوم الفقر. وحدث ذلك في الوقت الذي أثرت فيه إعادة هيكلة أسواق العمـل الدولية والأزمة الاقتصادية على مستويات التوظيف في مختلف مناطق العـالم، وأدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية جديدة، وبخاصة العمال المهرة الذين تم فصلهم نتيجة لإعادة هيكلة الصناعة والتطور التكنولوجي، وعدم قدرة مهن كثيرة على التأقلم مع التطورات المؤسسية والاقتصادية الجديدة، وهو ما أثر بوجه خاص على النساء وافقدهن وظائفهن(lxxvi).

وجاء التهميش كجزء من العزل الاجتماعي وليس بديل لـــه. وكـــذلك فانّ مصطلحات الإستثناء أو العزل أو التهميش الإجتماعي كلها تعني اغتراب أو تغريب بعض الناس أو الجماعات داخل المجتمع وعزلهم. وهي حالـــة تـــرتبط أحياناً بالطبقة (class) أو بالوضع التعليمي أو مستوى الحياة ومدى تـــأثير كـــل ذلك في الحصول على الفرص الحياتية المختلفة. وينطبق العزل فى الوقت ذاته على مجموعات الأقليات الإثنية أو العنصرية أو الأقليميـــة أو المعـــاقين وذوى الحاجات الخاصة أو النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من أهل الحظوة الأقـــل في المجتمع. وبالتالي فإن أي شخص يجد نفسه في وضع مختلف أو منحـــرف نوعيا لا كميا. من الوضع الاجتماعي العام للناس في المجتمع؛ فإنه يعتبر فـــي حالة أستثناء أو تهميش أو عزل أو إقصاء اجتماعي. والتهميش في بعض جوانبه يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفراده بالدرجة التي يحققون فيها ذواتهم ويُفعلون فيها مقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم. ومن ثم فإن التهمـــيش لا ينبغي. أن ينحصر في النواحي الاقتـــصادية الـــضيقة بـــل ذو دلالات ثقافيـــة واجتماعية وسياسية وحضارية ورمزية أيضاً (symbolic) حيث أن التهميش في هذا المضمار يعني غياب الإعتبار lack of recognition وغياب المعنى lack of meaning وغياب القيمة (valueless) لجماعة ما[lxxvii]. ومن هنـــا أصـــبح يوافق مفهوم التهميش مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب، فهو موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنيـــة الاجتماعيـــة فـــي أي مجتمع، فالاستبعاد ليس أمرًا شخصيًّا، ولا راجعًا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر علـــى أداء هـــذه البنية لوظائفها.

ومن أكثر التعريفات ذات الجدوى للتهميش هى تلك التى فرقـــت بـــين الشخص المهمش وغير المهمش .. إذ أنها تضمنت أربعة حدود فاصـــلة بـــين "المُهمَّش" وغير "المُهمَّش" وهى:[lxxviii]

**الحد الأول** : حدّ فاصل جغرافيّ مكانيّ.

**الحد الثانى** : حدّ فاصل آخر يُعرّف معياريّاً، إذا قررّ المجتمع معـــايير معيّنـــة، فإنّ كلّ من لا يطبّقها يوصمون stigmatization -بأنّ ممارساتهم غير عاديّة، مثلاً : الذين لا يتحدثون العربية ولا يدينون بالإسلام فى الحالة السودانية.

**الحدّ الثالث** : ويرتبط بالأصل، الأصل الفضائيّ أو القبليّ أو الدّينيّ أو الإثنيّ... والمثال الأكثر شُهرة هو حالة "المنبوذين" في الهند، هذه الهامشيّة لا تتعلّق فـــي حدّ ذاتها بالفقر أو الغنى، لكنّها قد تكون منتجة لفقر جماعيّ.

**الحدّ الفاصل الرّابع** : هو التّهميش على أساس إجتماعيّ إقتصاديّ. وهذا الحـــدّ مرتبط مباشرة بوصول أو عدم وصول الأفراد أو المجموعات إلـــى المـــوارد الاقتصاديّة، وهنا تظهر فئات العاطلين عن العمل، وكلّ من لا يـــصلون إلـــى الموارد (التّعليم و الصّحّة والسّكن، والأرض للفلاّحين ومياه الشّرب .. إلخ.

كما أنّ التّهميش الجماعيّ المرتبط بعدم الوصول إلى الموارد لا يستثني وصول بعض الأفراد من المجموعات المُهمّشة إلى وضعيّات مميّزة، رغـــم أنّ هؤلاء الأفراد ينحدرون من المجموعات المُهمَّشة (مثل حالة الرّئيس الأمريكـــيّ أوباما)،. فالهامشيّة يمكن أن توفّر لبعض الأفراد فرص نجاح قد لا تتحقّق لهـــم خارج هذه المجموعة المهمّشة، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر تعقُّداً، وبخـــصوص فإن المرأة من حيث هي إمرأة، مُهمّشة، مع تفاوت في الدّرجة، فعنـــدما يوجـــد رجل مهمّش، فإنّ زوجته غالباً ما تكون أكثر هامشيّة منه، حيث يرتبط مفهـــوم التهميش (المُتعَمَّد) بالإقصاء ويقول : إن أوّل صيغة من صيغ الإقـــصاء هـــى الوصمة، و تنبع من حكم القيمة المسلّط على المُهمّشين . [lxxix].

ولذلك يصف مصطلح " التهميش" عادةً أفعال المجتمعـــات البـــشرية أو ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراهم بلا منفعة، وذلك باستثنائهم "تهميشهم" من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع، ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء[lxxx].

ويعرف التهميش بأنه: وضع متدنِ للأفراد في إطار نظام للتـــدرج الاجتمـــاعي

يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كلياً أو جزئياً عن بقية أفراد المجتمع ويحدث ذلك نتاجاً للعناصر التالية[lxxxi]:

١- سيطرة طبقة أو فئة اجتماعية أخرى داخل نظام محكم للتدرج الهرمي.
٢- استبعاد فئات معينة من أنشطة اقتصادية لخدمة القوى المسيطرة.
٣- وضع عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تسفر عن حرمان الفئات المهمشة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية.
٤- وتعتبر تلك الفئات ضحايا لنظام اقتصادي واجتماعي يفتقر للعدالة ويؤدي لعدم المساواة ويولد لدى المواطنين شعورا بالعجز، وهم بذلك ضحايا لأنهم محرومون من كافة الخدمات والتسهيلات. والدولة بذلك ما هي إلا أداة في يد الطبقة المسيطرة تعكس تحيزاتها.

والهامشية كظاهرة سوسيولوجية تعد أحد أبرز الأعراض المتصلة بالبيئات الاجتماعية المتخلفة، وهي التي تعبر عن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع .واستطرادا لذلك تطرح الاتجاهات النظرية في السوسيولوجيا تساؤلا مفاده من هو الفرد المهمش، وتجيب على النحو التالي: [lxxxii]

١- الفرد المهمش هو الشخص الذي يحتل وضعا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي.
٢- هو كل إنسان يشعر بالغربة في وطنه.
٣- هو الذي لا يستطيع الوصول إلى حقوقه.
٤- هو خارج فعالية السلطة أو الدولة وليس لديه أي تأثير في المجتمع ولا أحد يعطيه دوره.

## ثانيا- السمات العامة للفئات المهمشة :

من التعريفات المهمة التى ربطت بين التهميش ومعنى الحياة.. هى تلك

التى عرفت المهمشين بأنهم الأفراد الذين لا يستطيعون ممارسة واجباته وأخذ حقوقهم[lxxxiii]. أو أنهم : الفئات التي لم تستطيع أن تستفيد من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي يستفيد منها أقرانهم مما أثر علي وضعهم الاجتماعي" [lxxxiv] . وتعرف أيضا بأنها: تلك الفئات الضعيفة المهمشة والفقيرة جدا والتي تتميز بفقر الموارد المالية وفقر المهارات أيضا بالإضافة إلي فقر الفرص[lxxxv].وفي ضوء هذا التعريف يمكن استخلاص بعض السمات العامة التي تتسم بها الفئات المهمشة والتي تتمثل في فقر الموارد المالية وفقر في المهارات أيضا مع فقر الفرص. حيث قام البنك الدولي بتصميم إطار يستدل به على الخصائص والمعايير التى يمكن على أساسها اختيار الفئات المهمشة والمستهدفة ببرامج الحماية الاجتماعية. وتتلخص تلك السمات فى الأتى: [lxxxvi]

أ- **درجة عالية من الفقر وعدم المساواة :** عادة نجد هذه الفئات في الشرائح الفقيرة جداً. وتتميز هذه الفئات بأنها فقيرة في مواردها المالية ، وأيضا في فرص العمالة ، بالإضافة إلي كونها فقيرة في المهارات .

ب- **عدم الوصول إلي الخدمات الأساسية :** في غالبية الأحيان تعيش هذه الفئات أو المجموعات في مناطق عشوائية أو فقيرة لا تصل إليها كل الخدمات الأساسية ، بالإضافة إلي ذلك فإن هذه الفئات وبصفة خاصة النساء منهن يصعب عليها الوصول إلي خدمات حكومية أخري ، بسبب عدم المعرفة بالخدمات ، أو عدم وجود الأوراق الرسمية وخاصة البطاقات الشخصية ، وخاصة بالنسبة للسيدات المعيلات للأسر .

ج- **قلة الممتلكات والموارد :**لا يمتلك معظم أن لم يكن كل الحالات من الفئات المهمشة أية عقارات وأراضي ، وأثبتت الأبحاث أن معظم هذه الفئات سيدات ، وتساعد التقاليد والأعراف علي قلة أو ضعف تمكينهن من السيطرة علي الموارد والعقارات أو الممتلكات .

د- **ضعف المهارات:** تتسم الفئات المهمشة بضعف المهارات نتيجة لانخفاض

نسبة التعليم

**هـ- تأنيث الفقر:** أثبتت الأبحاث في العالم وأيضا في المناطق التي تعمل بها أن كثيرا من الفقراء هم من النساء ، وخاصة اللاتي يعولن أسرهن ، فيما يسمي بظاهرة "تأنيث الفقر" ، وتتميز هذه الفئة من النساء بضعف الشبكات والعلاقات الاجتماعية ، التي قد تساعدهن علي التعامل بكفاءة مع المجتمع المحيط بهن ، وذلك لغياب الرجل الذي كان يلعب هذا الدور التقليدي .

## ثالثاً- الفقر وسياسات حماية المهمشين:

احتلت قضايا التنمية البشرية وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة ، وتخفيض معدلات الفقر الاهتمام الأول لمخططي السياسات الاقتصادية في مصر ، وصدر إزاء ذلك العديد من الدراسات والتقارير المتتابعة التي ناقشت تلك القضايا وأبرزها تقارير التنمية البشرية ، والتي صدرت منذ عام ١٩٩٤ ، وناقشت قضايا التعلم والصحة والفقر .

وتأتي قضية الفقر وتخفيض معدلاته إلي أدني حد ممكن علي قمة الأهداف الرئيسية للخطط التنموية طويلة الأجل ، حيث يأتي هدف تخفيض الفقر كأحد الأهداف الستة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بعد أن أصبح الفقر يشكل تهديدا رئيسيا للاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر ، فضلا عن كونه المصدر الأساسي لعدم الأمان الاجتماعي والاقتصادي في مصر.

لذا كان من الضروري علي صانعي السياسة الاجتماعية صياغة مجموعة من السياسات التي يمكن من خلالها توفير الحد المناسب من الأمان للفئات غير القادرة أو المهمشة ، أو تلك التي لا تستطيع أن تساير عمليات التنمية المتسارعة ، إلي جانب صياغة مجموعة من السياسات التي يمكن من خلالها تحقيق استفادة عادلة لجميع المواطنين من حزمة الحقوق الأساسية ، ومن ثمار النمو الاقتصادي وأن ترتكز تلك السياسات علي مفهوم الاستهداف للفقراء.

والذي يعني توجيه الموارد العامة نحو مجموعة معينة من النـــاس ، لتحقيــق أهداف معينة للسياسات ، فالبرنامج التي تستهدف الفقراء ولكنهــا توجــه إلـــي السكان عادة ما تخفق في الوصول إلي الفئات المستهدفة من السكان .

ويعتبر الفقر أحد أهم أضلاع الثالوث المرعــب (الفقــر – الجهــل – المرض) الذي يواجه المجتمعات البشرية ، إذ يقصد به اقتصاديا افتقار الإنسان إلي الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا للمستويات المعيشة في مجتمعه ، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان آخر ، ومن وقت لأخر[lxxxvii] .

ويأتي إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية متزامنا مع التزام الدولــة المستمر بالعمل علي تحسين الظروف المعيشية والقضاء علي الفقر ومكافحــة جيوبه ، ومساعدة الفئات ذات الدخول المنخفضة ، حيث حددت وثيقــة مــصر والقرن الواحد والعشرين الأهداف القومية والاتجاهات العامة للتنمية خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠١٧ والتي تمثل أهمها في (محورية النشاط الخــاص – التنميــة البشرية – حماية البيئة – تواصل النهضة) كما تــضمنت الأهــداف الرئيــسية للخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، العمل علي تحقيق نمو مرتفع ومتواصل فــي الناتج المحلي الإجمالي ، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، التخفيف مــن حدة الفقر ، وتخفيض التفاوت في الدخول ، وتنميــة رأس المــال البــشري ، وتحقيق التشغيل الكامل ، وتحسين الخدمات الاجتماعية ، تخفيض معدلات النمو السكاني الحالية ، صون الموارد الطبيعية[lxxxviii].

ويمثل الفقر عقبة كئود أمام التنمية المتواصلة ورفــع معــدلات النمــو الاقتصادي ، كما يشكل الفقر والحرمان خطرا علي السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ، فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة الانحــراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر ، كما أن الفقر هو الذي يتسبب أكثر من غيره في ظهور كثير من المــشاكل الــسلبية

مثل أنواع كثيرة من الأمراض وانتشار الجريمة والعنف[lxxxix] .

ورغم السياسات العديدة التى تبنتها حكومات مبارك وحتى حكومة ما بعد ثورة يناير للحد من الفقر، فان هذه السياسات قد فشلت جميعها فى مواجهة الفقر؛ حيث أشارت تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن زيادة معدل الفقر فى مصر إلى ٢٦,٣% من اجمالى السكان ، وفقاً لمقياس الفقر القومى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢٥,٢% فى العام السابق له ٢٠١١/٢٠١٠ . وأن ٤٩% من سكان ريف الوجه القبلى لا يستطيعون الإيفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٤٤% خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بينما تصل هذه النسبة إلى الثلث فى الحضر . أن نسبة الفقراء بين الأمين بلغت ٣٧% فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ١٢% بين حاملي الشهادات الجامعية، وتقل نسبة الفقر كلما ارتفعت مستويات التعليم [xc.]

كما تؤكد التقارير على تركز غالبية الفقراء فى مصر بمحافظات الوجه القبلى حيث تصل نسبتهم إلى ٣٥,٢% من اجمالى سكان الوجه القلبي ، بينما تنخفض نسبة الفقراء فى محافظات الوجه البحري إلى ١٣,١%.[xci] .

وإذا كانت كل هذه الإحصاءات والنتائج تؤشر على أن المصريين قادمون على كارثة تاريخية مرتبطة ببقاء الإنسان المصرى على الأرض وهى كارثة الجوع .. أزمة شاركت فيها الطبيعية والمؤامرات الدولية وسياسات الحكومات المتخبطة وسلوكيات الإنسان المصرى غير المسئولة.. والتى أوصلت مصر إلى هذا الوضع المأزوم لتكون قضية صراع الشعب مع النظام هى قضية حياة أو موت. فرغم تعدد متطلبات الحياة فى مصر إلا أن تقارير مركز المعلومات واتخاذ القرار تشير إلى أن المصريين ينفقون ٤٤,٩ % من اجمالى دخولهم على الغذاء، بما يعادل ٢٠٠ مليار جنيه سنويا. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم فى السنوات المقبلة ؛ نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية، والذى بلغ نسبة غير معقولة بين ١٠٠ إلى ٢٥٠%.[xcii]

كما يشير تقرير التنمية البشرية في مصر والصادر في عام ٢٠٠٨ إلي أن معدل الفقر في مصر يصل إلي حوالي ١٩,٦% ، وأن الفقر يتركز في صعيد مصر ، حيث تصل نسبة السكان الأشد فقرا إلي ٦٦% من إجمالي السكان الفقراء في مصر وهو ٣٦مليون[xciii] .وفيما يلي نستعرض البرامج والسياسات التي وضعتها الدولة لمواجهة ظاهرة الفقر .

**(١) برنامج الغذاء للفقراء: البرنامج العالمي للغذاء في مصر [xciv]:**

لقد ركزت مساعدات البرنامج العالمي للغذاء WFP منذ إنشائه في عام ١٩٦٣ علي الوضع الغذائي غير المستقر وعلي الأسر الفقيرة ، وقد قدم البرنامج عبر السنوات العون إلي الحكومة المصرية ، وذلك للنهوض بشبكات الضمان الغذائي وتطوير برنامج للإصلاح وتقليل الفقر .

ويقدم البرنامج مجموعة من الخدمات للفئات المهمشة الفقيرة تتمثل فيما يلي:

أ- يقدم البرنامج العالمي للغذاء نوعين من المساعدات هي المساعدة الفنية والأخرى تستهدف قطاعات السكان الأكثر تهميشا في المجتمع المدني مع التركيز علي المرأة والطفل .

ب- إشباع رغبات المستفيدين .

ج- استهدافات أفضل .

د- الأطفال والنوع الاجتماعي .

**(٢) برنامج عقد لصالح الفقراء[xcv] :**

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الأهداف التي تسعي لتحقيقها من أجل النهوض بالفقراء وهي :

أ- التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة المساعدات المالية (المعاش الشهري لا يجب أن يقل عن ١٠٠جنيه) ويستفيد من هذا الهدف ٧٠% من

الأفراد تحت خط الفقر الأدنى ، والعاجزون عن العمل ، وما يعادل ١١,٧% من السكان ، وتبلغ تكلفة هذا الهدف ٩,٨ بليون جنيه .

ب- برنامج التبرعات القومي باستخدام نظام كوبونات يغطي الرسوم المدرسية والكتب والزى المدرسي والواجبات اليومية وجزء من حوافز المدرسين ، ويستفيد من هذا الهدف كافة تلاميذ الأسر الفقيرة وعائلاتهم وتبلغ تكلفة هذا الهدف ١٥,١ مليون جنيه من المنح الحكومية .

ج- عقد لصالح الفقراء ويستند إلي الالتزامات المتبادلة والتعهدات التعاقدية لا يجب أن تكون الأسر تحت خط الفقر أو تحت خط الفقر الأدنى ، ويستفيد من هذا الهدف ٣٥٥ ألف أسرة سنويا يتم اختيارهم ولمدة ثلاث سنوات متتالية حيث يتم دعم كل أسرة ولمدة عامين ، وتبلغ تكلفة هذا الهدف ٥,٢ مليون جنيه علي مدي ثلاث سنوات .

د- خدمات متنقلة لإصدار شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومي ويستفيد من هذا الهدف ٨,٥ مليون شخص بدون شهادات ميلاد حتى سن ١٨سنة والكبار الذين لم يستخرجوا بطاقات الرقم القومي ، وتبلغ تكلفة هذا الهدف ٢٥٥ مليون جنيه في سنة واحدة .

**(٣) برامج MDGS/EHDR ٢٠٠٥-٢٠١٥ :-**

تعد برامج "MDGS/EHDR" ، رؤية للمسح الاجتماعي الذي قام به تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ ، والذي تم من خلاله وضع تصور لكيفية النهوض بخدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين ، وبصفة خاصة الفقراء ، وذلك في النواحي التعليمية – الصحية – الضمان الاجتماعي – الزراعة – الصرف الصحي – الإسكان .

## رابعاً- العمل الأهلي وتمكين المهمشين

لقد ألقت الأمم المتحدة عبء الدفاع عن حق الإنسان فى التنمية على عاتق

الجمعيات الأهلية، تلك المنظمات التى بات منوطاً بها التعريف بمفهوم حقــوق الإنسان والدعوة إلى الالتزام بالقيم التى يتضمنها، وغرس هــذه القــيم وجعــل المواطن على درجة من الوعي بحقه الكامل فى الاستفادة مــن ثمــار التنميــة وبشكل عادل، كما خولت الأمم المتحدة لهذه المنظمات الحرية الكاملة فى السعي قانونياً وسلمياً إلى تغيير ممارسة السلطة والعمل من أجل توفير حماية واحترام أكبر لحقوق الإنسان.

ولم يكن هذا الدور حكراً على الجمعيات الأهلية فى بلاد الغرب، ولكنه بات ً بقوة ملحوظة داخل مجتمعاتنا العربية. فقد أخذت دول العالم الثالث المتحــررة من قبضة الاستعمار،وبعد حصولها على استقلالها السياسى تطالب "باســتقلالها الاقتصادي"، وضرورة أن يكون لها القرار الوطني الحر والمستقل فيما يتعلــق بثرواتها الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الممارسة داخل أقاليمها، بل أخذت هــذه الدول تطالب أيضا "بالحق فى التنمية" والتطور، ليس "كالتزام أخلاقي" يقع على عاتق الدول فقط، وإنما أيضا "كحق شرعي" يعود إليها ويمليه القانون الــدولى. (xcvi)

وفى حقيقة الأمر لم يكن هذا الدور – الدفاع عن حق الإنسان فى التنمية – دوراً جديدًا على منظمات المجتمع المدنى ولاسيما الجمعيات الأهلية، ولكنه دور قديم قدم نشأة هذه الجمعيات فى الغرب، ولاسيما الجمعيات الأهلية التى عَنِّيــت بتفسير مشكلة الفقر، وأرجعت أسبابها إلى غياب التوزيع العادل لخدمات الرعاية الاجتماعية، حيث أدرك القائمون على هذه الجمعيات الفقر كظلم اجتماعي ناتج عن خللٍ فى نظام التوزيع بالمجتمع؛ ومن ثم فقد تضمنت حركاتهم الراديكاليــة الإصلاحية الدفاع عن الفقراء كضحايا لنظام التوزيع فى المجتمع، والضغط من أجل إحداث تغييرات أو تعديلات فيه، وتحقيق العدالة فى توزيع موارد وخدمات المجتمع. ونشأة هذه الحركة فى أحضان المجتمع الأمريكي عام ١٨٨٦م على يد المثقفين وأبناء الطبقة الوســطى وأطلــق علــى هــذه المنظمــات المحــلات الاجتماعيةSocialSettlement (xcvii).وتُوِّجت هذه الجهود بنشأة مهنة الخدمة

الاجتماعية التى تعتبر أن الدفاع عن الفئات الضعيفة أو المهمشة مسئولية أخلاقية للعاملين بمهنة الخدمة الاجتماعية، حتى وإن عرضهم هذا الدور للصدام مع أصحاب المصالح وصانعي القرار فى مجتمعاتهم، ويظل المنظم الاجتماعى دائماً . ومن ثم بات الاخصائى الاجتماعى حائرًا بين مخاطر الدفاع عن الضعفاء ومسلوبى الحقوق من ناحية وبين جاذبية العدالة التى هى مسئوليتهم الأخلاقية والمهنية تجاه هذه الفئات من ناحية أخرى. حيث يعتقد المشتغلون بمنهج الدعوة أو المدافعة – وهى الترجمة الأكثر شيوعاً لمصطلح Advocacy فى أدبيات الخدمة الاجتماعية– أن الصراع هو المصدر الرئيسى للتغيير فى النسق الاجتماعى، وأنه كلما كان الهدف هو إحداث تغيير عميق فى القيم والاهتمامات؛ أدى ذلك إلى صراع صريح، وأن من حق الإنسان الذى يعانى من إحدى المشكلات الاجتماعية أن يكفل له المجتمع الرعاية الاجتماعية الكافية، ومن لا يحصل هذا الحق يعد شخصاً مظلوماً، والخدمة الاجتماعية ملزمة بالدفاع عنه[xcviii]، ومن ثم فإن مفتاح العمل الاجتماعى وفق هذه النظرة هو القوة، أى القوة الكافية للتغلب على الظروف التى خلقها المجتمع عمداً لمواطنيه، ويصبح دور الخدمة الاجتماعية وفق هذه الرؤية هو مساعدة العملاء على النضال من أجل حقهم فى الرعاية وعوائد التنمية. وبناء على ما تقدم تصبح الدعوة منهاجاً أساسياً فى عمل الجمعيات الأهلية التى تسعى إلى رفع الظلم وإحداث التنمية، من خلال مناهضة أو تعديل السياسات القائمة على الظلم وإنتاج الفقر.

ورغم أهمية هذا المنهج فى الدفاع عن الحقوق الإنسانية، بيد أنه ظل معطلاً فترات زمنية طويلة انتهت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، الذى أقر بحق الإنسان فى تقرير مصيره وحقه فى المساواة، كما أقر مبدأ عدم التمييز فى الحقوق الإنسانية كافة. وبات عميل الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية هو الإنسان الضعيف مسلوب الحق، ووفقاً لهذا المفهوم فقد كان لزاماً على الجمعيات الأهلية القيام بدورين أساسين، أولهما تقديم خدمات مباشرة

للفئات المحرومة أو المهمشة ، وثانيهما تلجأ إليه الجمعيات حينما لا تكفى الموارد لسد الاحتياجات الإنسانية وتكون السياسات التى تتبعها الدولة سبباً رئيساً فى إفقار المحرومين؛ ولهذا يلزم عليها العمل للدفاع عن هذه الفئات كضحايا لسياسات الدولة المجحفة للفقراء، متبعة فى ذلك منهج الدعوة لتعبئة المواطنين وزيادة وعيهم بحقوقهم من أجل الضغط على صانعى السياسات المنتجة للفقر؛لإعادة توزيع الموارد بشكل عادل بين المواطنين. **وبذلك تتحدد الأهداف الأساسية من استخدام منهج الدعوة فى الجمعيات الأهلية فى:** (xcix)

- استصدار قوانين جديدة تخدم مصالح الفئات التي تستهدفها الجمعيات الأهلية.
- تعديل بعض القوانين التي تخدم تلك الفئات المهمشة في المجتمع.
- إلغاء بعض القوانين التي تقف عثرة في طريق إشباع حاجات تلك الفئات المحرومة.
- إعلام المسئولين والمشرعين باحتياجات المواطنين، وأثر ما يصدرونه من قراراتٍ عليهم.

ورغم أهمية هذا المنهج فى الدفاع عن الحقوق الإنسانية، بيد أنه ظل معطلاً فترات زمنية طويلة انتهت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، الذى أقر بحق الإنسان فى تقرير مصيره وحقه فى المساواة، كما أقر مبدأ عدم التمييز فى الحقوق الإنسانية كافة. وبات عميل الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية هو الإنسان الضعيف مسلوب الحق، ووفقاً لهذا المفهوم فقد كان لزاماً على الجمعيات الأهلية القيام بدورين أساسين: **أولهما** تقديم خدمات مباشرة للفئات المحرومة، **وثانيهما** تلجأ إليه الجمعيات حينما لا تكفى الموارد لسد الاحتياجات الإنسانية وتكون السياسات التى تتبعها الدولة سبباً رئيساً فى إفقار المحرومين؛ ولهذا يلزم عليها العمل للدفاع عن هذه الفئات كضحايا لسياسات الدولة المجحفة للفقراء، متبعة فى ذلك منهج الدعوة لتعبئة المواطنين وزيادة وعيهم بحقوقهم من أجل الضغط على صانعى السياسات المنتجة

للفقر؛لإعادة توزيع الموارد بشكل عادل بين المواطنين كما تعد الخدمة الاجتماعية أحد المهن التي يمكنها أن تتعامل بشكل فعال وإيجابي مع مشكلات الفئات المهمشة وخاصة في ظل المتغيرات الدولية وسياسات السوق الحر ، فالخدمة الاجتماعية منذ نشأتها كان لها دورًا أساسيًا في الحد من مشكلة الفقر ، كما أن ممارسة الخدمة الاجتماعية تعتمد في المقام الأول على المعلومات والاتصالات ومتابعة تدفقها بل ومتابعة تقييم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه التكنولوجيا.[c]

**ولقد قامت اليونسكو بوضع قائمة بأربع خصائص للممارسات المثلي للقطاع الأهلي وخصوصاُ فيما يتعلق بالفقر والاستبعاد الاجتماعي وهي:[ci]**

١- أن تكون الممارسات مبتكرة ، حيث تضع حلولاً إبداعية جديدة للمشكلات المشتركة .

٢- أن تحقق فرقاً ملحوظاً ، بحيث تحقق أثراً إيجابيا ملموساً علي الأحوال المعيشية ، وتحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها الأفراد والجماعات والمجتمعات المعينة.

٣- أن يكون لها أثر مستدام ، بحيث تساهم في القضاء المستمر علي الفقر والاستبعاد الاجتماعي ، ولا سيما عن طريق انخراط المشاركين في تلك العملية .

٤- أن يتمتع بإمكانية التكرار أو المحاكاة ، ذلك أن الممارسات المثلي بمثابة نموذج تحتذي بـه السياسات والمبادرات في أي مكان آخر.

**وهناك مجموعة من التحديات التي تواجه المجتمع المدني ومنظماته في. يمكن إجمالها فى النقاط التالية:**

١- **التحدي الأول** : يتعلق بالقدرة المالية والعضوية ، حيث تقدر نتائج أعمال منظمات المجتمع المدني برقم متواضع هو ٢ بليون جنية ، حيث تشمل إيرادات

الجمعيات التي تضم (رسوم العضوية – الهدايا – المنح – الهبات – الدعم المالي من الحكومة بحوالي ٣٠ % من الجمعيات – التمويل الأجنبي) .

٢- **التحدي الثاني** : يتعلق بالبيئة السياسية والقانونية .

٣- **التحدي الثالث** : يتعلق بالتحديات الداخلية داخل منظمات المجتمع المدني مثل غموض وتعدد الأهداف فيما يتعلق برسالة تلك المنظمات وانعدام الديمقراطية داخلها ، وضعف القدرات الفنية للعاملين.

٤- **التحدي الرابع:** يتعلق بإقامة شبكات الاتصال.

٥-**التحدي الخامس:** يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية والتي تمثل في غياب ثقافة التطوع، وانخفاض معدلات المشاركة من جانب الشباب .

## خامساً- مجالات العمل الأهلى مع المهمشين:

تتعدد مجالات الخدمات الاجتماعية الأهلية لتشمل :رعاية الطفولة والأمومة ،رعاية الأسرة،رعاية المسنين،رعاية المعاقين،والمساعدات الخيرية أو الاجتماعية ،رعاية الأيتام ،الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية ،الثقافة والعلوم والفنون والآداب ،الحفاظ علي البيئة، الصداقة بين الشعوب،الخدمات الدينية ورعاية الأحداث،رعاية المسجونين،التدريب المهني،تنمية المجتمعات المحلية،تأهيل المرأة وروابط الجيرة والزمالة،إضافة إلي مجالات مستحدثة يقبع علي رأسها مجال حقوق الإنسان.

كما تلعب الخبرات التاريخية والظروف الاستثنائية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية،تلعب دورا مؤثرا في تغليب احد هذه المجالات علي الأخرى، ومن هنا يكمن تفسير تداخل كثير من هذه المجالات ؛نظرا لاختلاف دائرة اتساعها وأولويات اهتمامها ،والأدوار التي تقوم بها وفقا لاحتياجات الأهالي،ووفقا لطبيعة النظام السياسي والتوجيهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات .[cii]

وعموما يمكن تصنيف مجالات نشاط الجمعيات الأهلية – ولا سيما في الدول النامية –إلي ثلاثة مجالات أساسية وهي: المجـالات الخدميـة والفئويـة والتنموية ومجالات آخري مستحدثة، وان كان هذا التصنيف يختلف كثيرا عـن التصنيف الذي وضعته وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، والتي تصنف فيه الخدمات الاجتماعية الأهلية إلي خدمات الرعاية الاجتماعية ،وفيما يلي عرض للتصنيف السابق:

## أ. المجال الخدمي:

ويتـضمن هذا المجال ميادين متعددة هي :الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية ،فضلا عن الخدمات المتصلة بالمجال الديني والثقافي، ويتمثل في المجالات الآتية:

١- **خدمات الرعاية الاجتماعية:** وهو المجال الأثير تاريخياً للجمعيات الأهلية، ويقوم علي مساعدات مالية أو عينية للفقراء في شكل معاشات شهرية أو مساعدات عاجلة ،ويصل هذه النمط من الجمعيات في مصر إلي أكثر من ثلث إجمالي المنظمات الأهلية ،خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات الدينية والتي تتجه احد أنشطتها إلي العمل الخيري ،وتظهر في الإحصائيات الرسمية ضمن فئة الجمعيات الثقافية والدينية ،وليس ضمن المساعدات الاجتماعية[ciii].

٢- **وفي مجالات الخدمات الصحية:** فقد شهدت هذه الخدمات نموا متسارعاً في كثير من المجتمعات، ولا سيما النامية منها وذلك لعدة أسباب أهمها أن الخدمات الصحية التي تقدم من خلال هذه الجمعيات تعتبر اقل تكلفة مما تقدمة المستشفيات الخاصة أو العيادات ،وأكثر كفاءة مما تقدمة المستشفيات العامة ،وأكثر قدرة علي الانتشار في الأحياء والمناطق الشعبية ،كما تتميز هذه الجمعيات بالمرونة العالية في تقديم الخدمة ،تبعا للمستوي الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة وسكانها ؛ وقد يرجع ازدهار هذه النوع من الخدمات إلي ضعف خدمات الدولة أو بسبب اتساع دائرة الفقر ومحدودية القدرة علي الاقتراب من الخدمات المتاحة ؛وهو ما يفسر

رواج هذه الخدمات وزيادة الإقبال عليها ؛حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات قرابة أربعة ملايين شخص عام ١٩٩٢ ووصلت نسبة الاستفادة من هذه الخدمات إلي (١٣%) من جملة المستفيدين بالخدمات الأهلية عامة في عام ١٩٩٤ ،ويتضح ذلك جليا من خلال انتشار المستوصفان الطبية الخيرية وفي المناطق الفقيرة [civ].

**٣- وفي مجال التعليم:** لقد مثل النشاط الأهلي في مصر وما ارتبط به من إيرادات الأوقاف وغيرها من مصادر الصدقات الجارية دورا مهما في إنشاء الكتاتيب وبقاء الأزهر والمعاهد الدينية قائمة منذ قرون، وهو أيضا الذي دفع إلي إنشاء الجامعة الأهلية في أوائل القرن العشرين حيث كانت الحكومة لا تقدم إلا القليل من الخدمات التعليمية.

وحاليا توجد في مصر جمعيات تعليمية مستقلة تدير شئون المدارس والمعاهد الخاصة منذ عام ١٩٧٨، بعد تصفية الجمعية التعاونية التعليمية للمعاهد القومية [cv] إضافة إلي إنشاء المدارس والمعاهد التعليمية ،والتي تقوم الجمعيات الأهلية من خلالها بدور بارز في مجال التعليم ومحو الأمية ،لعل أهمها كاريتاس مصر التي تقدم برنامجا متكاملا ،لا يقتصر علي تعليم القراءة والكتابة ،بل يمد التعليم بمعلومات تاريخية وجغرافية وآخري عن الثقافة الصحية والتربية القومية[cvi]

## ب. المجال الفئوي:

ويضم هذا المجال كافة الخدمات التي تقدم للمرأة والأطفال والمسنين والشباب والمعاقين والجانحين والمدمنين.

**١- بالنسبة للمسنين:** من الملاحظ أن رعاية المسنين ما زالت ضعيفة ،ولا سيما في الأقطار العربية ،ربما لان قيم العائلة الممتدة ما زالت سائدة وان كانت البيئة

ذاتها أخذه في الاختفاء ، ويعني ذلك إحساس بالمسئولية لدي العائلة نحو رعاية كبار السن فيها ،ولكن الوضع في مصر يختلف نسبيا، حيث تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف علي دور المسنين ،من خلال وحدات التنظيم الاجتماعي الأهلي، حيث وجدت في مصر أول مؤسسة إيوائية لرعايتهم في العالم العربي عام ١٨٩٠ وبلغ عدد هذه الدور عام ١٩٩٧ حوالي ٣٥ دارا، وتخدم ١٨٠٠ فرد ، وتعاني كثير من هذه الجمعيات من نقص في التمويل ومحدودية في الاعتمادات التي تقدمها لها وزارة الشئون الاجتماعية مما يخفض من مستوي الخدمات المقدمة للمسنين بصفة عام[cvii].

**٢- وبالنسبة للشباب:** نجد أن الجهود الأهلية والتطوعية تتركز بشكل عام في الأنشطة الرياضية، حيث توجد في مصر اللجنة الاولمبية المصرية ،والتي أنشئت عام ١٩١٠ وكذلك عدد من الاتحادات الرياضية للألعاب المختلفة وجمعية لبيوت الشباب والاتحاد العام للكشافة والمرشدات، وعموما فان نشاط الجمعيات الأهلية في مصر يتسم بمحدوديته ،فرغم تعدد أجهزة رعاية الشباب، فان النشاط الرياضي هو الغالب ،أضف إلي ذلك محدودية الجمعيات المعنية بحشد طاقات الشباب أو الاهتمام بقضاياه، وحثه علي المشاركة الفعالة في المجتمع[cviii]

**٣- الطفولة :** لقد اهتم المجتمع الدولي بقضايا الطفولة بشكل مكثف منذ منتصف القرن العشرين ،بعد أن تعددت المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها أطفال العالم ، وبعد أن ظل الطفل قرونا طويلة يعاني من عديد من أساليب الاستغلال والعنف والفقر والجوع والمرض ؛نظرا لضعف قدراته علي الدفاع عن نفسه أو المطالبة بحقوقه،وقد أدي تراكم كل هذه الأوضاع والظروف الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال إلي إجبار المجتمعات الدولية لضرورة التصدي لهذه المخاطر ، ومحاولة التوصل إلي العوامل المسببة لها، والحد من استمرارية استغلالهم، وتعرضهم للمخاطر، فبدأت المنظمات الدولية والمحلية المتقدمة تضع قضايا الطفولة في أولوية اهتماماتها ،فعقدت المؤتمرات ورصدت الإحصائيات وأبرمت الاتفاقيات والتشريعات المنظمة لحقوق الطفل والتي تحميه من التعرض للخطر

واستغلال الكبار له[cix].

وفي مصر تزايد الاهتمام بقضايا الطفولة في السنوات الأخيرة ، باعتبارها قضية قومية وحضارية تتصل في الأساس بمستقبل المجتمع المصري وقد ترجم هذه الاهتمام في البرامج التي تدعمها الدولة لتحسين واقع الطفل وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالأمومة والطفولة ، وإنشاء مراكز ومعاهد متخصصة بدراسة الطفولة وتشكيل المجلس القومي للأمومة والطفولة عام ١٩٨٨م[cx] وهذا ما جعل الجمعيات الأهلية تتحمل جزءا كبيرا من هذه المسئولية إذ يهتم العديد من هذه الجمعيات بإنشاء وإدارة دور الحضانة لرعاية الأطفال أو المحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية بسبب وفاه احد الوالدين أو كليهما ،فضلا عن الاهتمام بتعليم الطفل وتثقيفه وأسس تربيته ورعايته ،وبالرغم من كثرة هذه الجهود فان هذه الفئة ما زالت تعاني من ارتفاع نسبة من يعيشون في ظروف صعبة ،ويتعرضون للحرمان ،سواء الجزئي أو الكلي خاصة في الإحياء الفقيرة التي ينقصها كثير من هذه الخدمات . لذا لابد من أن تتضمن هذه الجهود سياسة شاملة متعددة المداخل ومتكاملة مع غيرها من السياسات التنموية[cxi].

**٤ـ المرأة :**تحتل المرأة من عقدين من الزمن الصدارة في أجندة الحكومات والمنظمات العالمية الحكومية منها والأهلية، تمشيا مع الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تضمنت ثلاثة محاور أساسية هي المساواة والتنمية والسلام لكل نساء العالم، وسعيا إلي تحقيق تلك الأهداف المحورية،وأجريت الدراسات ونظمت الندوات والمؤتمرات لوضع قضية المرأة ودورها في عملية التنمية تحت الدراسة والتتبع ؛بهدف تمكين المرأة ومساعدتها ورفع مستواها لخدمة أهداف التنمية والتطوير.

وفي هذه المجال تنشط الجمعيات الأهلية علي مستويين: مستوي العمل في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ،وهناك نماذج عديدة لها في كافة أنحاء المعمورة ،والمستوي الأخر وهو الأكثر انتشارا يعمل في مجال دمج المرأة في مجال التنمية

،وتوفير فرص المشاركة فيها[cxii] وعموما تعتبر المرأة عنصرا نشطا في العمل الاجتماعي بعامة ،سواء علي مستوي قيادة الجمعيات أو مستوي المنتفعين بخدماتها[cxiii]

**٥- رعاية وتأهيل المعاقين:** لقد ظهرت المنظمات والجمعيات الأهلية العامة في ميدان رعاية المعاقين في مصر منذ ١٨٢١م في شكل جمعيات خيرية ،والتي يمتد نشاطها إلي رعايتهم عقليا وبدنيا ،وإنشاء مراكز لتأهيلهم وتوفير فرص العمل لهم ،فضلا عن إمدادهم بالأدوات والأجهزة التعويضية والمنح والإعانات المالية والإسكان الشعبي لغير القادرين منهم[cxiv]وتقدم هذه الجمعيات خدمات تعتبر مكملة للدور الذي تؤديه الجهات الرسمية.

وعموما يمكن القول أن الجمعيات الأهلية ذات الصلة بالمعاقين تهتم بإنشاء مكاتب لتأهيلهم، وتشغيل من لا تسمح ظروف إعاقتهم بالالتحاق بسوق العمل الحر. وتتضمن خدماتها التأهيلية تنمية مهارتهم وعلاجهم طبيا ،وتختلف إعداد هذه الجمعيات وأحجامها من مجتمع لآخر ،حيث تبلغ اعلي نسبة من هذه الجمعيات في فلسطين (١٩,٨%)من إجمالي الجمعيات الأهلية في الوطن العربي؛نظرا لظروف الحرب بالنظر إلي ارتفاع نسبة المعاقين وغياب رعاية الدولة هناك، تليها المغرب (١٧,٢%)واقل نسبة من هذه الجمعيات كانت في مصر (١,١%)من إجمالي الجمعيات الأهلية.[cxv]وهذا يفسر ضعف فاعلية الخدمات الاجتماعية والأهلية المقدمة للمعاقين في مصر.

**٦- مجال الأحداث والجانحين والمدمنين**: بالنسبة لمجال المدمنين يوجد في مصر أكثر من ٣٢ جمعية لمحاربة الإدمان ،وهذه نسبة كبيرة مقارنة بغيرها من الدول.. أما بالنسبة للأحداث والجانحين: فقد أنشأت الجمعيات المختصة مراكز لاستقباله ودور إيواء لهم ،ومؤسسات للفتيات القاصرات ،وآخري لرعاية المتسولين ،وان كانت الجهود الموجهة لهذه الفئة قاصرة عن تغطية أعضائها.

## ج. المجال التنموي:

**ويتضمن هذا المجال خدمات التنمية المحلية والتدريب والتأهيل وتنظيم الأسرة:**

**١- بالنسبة لمجال التنمية المحلية:** حيث تقدم الجمعيات الأهلية خدمات من شانها أحداث تغيرات مقصودة ومخططة في المجتمع المحلي ،في إطار العلاقة مع المجتمع العام ،كما تلعب الخدمات الاجتماعية الأهلية هنا دورا فعالا في رفع مستوي هذا المجتمع اجتماعيا وثقافيا وتنمويا ،عن طريق الاستغلال الأمثل لكافة موارده البشرية والمادية وفي مصر أنشئ عديد من جمعيات تنمية المجتمع المحلي والتي تركز علي تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولي ،وان كانت أعدادها بدأت في التقلص لصالح الجمعيات الدينية والإسلامية بسبب نجاح الأخيرة لدي جمهور المتبرعين والمستفيدين[cxvi].

**٢- ميدان التدريب والتأهيل:** لقد انتعش هذا المجال بصورة ملحوظة في عديد من الدول منذ الثمانينيات من القرن الفائت ومن أهم أمثلته "مشروع الأسر المنتجة في مصر"والذي بدأ منذ عام ١٩٦٤ ،ويتم تنفيذه من خلال آلاف الجمعيات المنتشرة في أنحاء الجمهورية، والتي تسجل عضويتها في الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة بهدف استثمار جهود الأسر ،عن طريق تحويل المنزل إلي وحدة إنتاجية تعينها علي زيادة الدخل ،وقد تطور هذا المشروع بشكل لافت، وحصل علي معونات ضخمة سواء من داخل مصر خارجها ،بحيث أصبح عدد الأسر المستفيدين حتى عام ١٩٩٩ أكثر من ربع مليون أسرة[cxvii] ورغم النجاح النسبي لهذه المشروعات في التدريب والتأهيل إلا أن التغيرات الهيكلية التي تمر بها الدولة في هذه الآونة ،وأبرزها تشجيع القطاع الخاص وحرية السوق ،والانفتاح علي الواردات،تؤثر بشدة علي مردود هذه المشروعات.

**٣- مجال الكوارث والنكبات:** لقد تعاظم دور الجمعيات الأهلية في مجال الأزمات والكوارث،نظرا لمل تتميز به هذه الجمعيات من مرونة وقدرة علي الحركة

والابتعاد عن التعقيدات البيروقراطية،وقد تزايد أعداد هذه الخدمات في الآونة الأخيرة وخاصة بعد زلزال ١٩٩٢، والسيول التي تعرضت لها بعض محافظات مصر في الآونة الأخيرة،ووضع مصر ضمن قائمة الدول المعرضة للزلزال، ومن أمثلة هذه الخدمات :الخدمات التي تقدمها جمعيات الهلال الأحمر المصري.

**٤- مجال تنظيم الأسرة:** يتمتع هذا المجال باهتمام كبير ولا سيما في الدول التي تعاني من مشكلات الزيادة السكانية والخلل في التوزيع السكاني وانخفاض خصائصها كما في مصر ،وتقوم الجمعيات الأهلية والمراكز المعنية في هذا الميدان بتنظيم برامج لرعاية الأمهات، والعمل علي خلق جيل قوي، عن طريق إطالة فترات ما بين الحمل للسيدات.

وتؤدي هذه الخدمات عن طريق مراكز تنظيم الأسرة المنتشرة في الأحياء الحضارية والتي تقدم خدماتها الوقائية والعلاجية،بالإضافة إلي تقديم وسائل تنظيم النسل بسعر رمزي،وعلاج العقم، ويلاحظ الارتباط الملموس بين هذا النشاط وبين مجالات رعاية الأسرة.

إضافة إلي ما ورد في القانون المصري (٣٢) لسنة ١٩٦٤ حول مجالات النشاط الخاص بالجمعيات الأهلية ،واستحدث القرار الوزاري رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ أربعة ميادين جديدة هي :ميدان الإدارة والتنظيم وميدان رعاية المسجونين ،وميدان تنظيم الأسرة ،وميدان الصداقة بيم الشعوب،كما أضاف القرار الوزاري رقم (٢٣٢) لسنة ١٩٧٠ ميدان النشاط والأدب، والقرار الوزاري رقم (١٢٣)لسنة١٩٨١ ميدان الدفاع الاجتماعي ،والقرار الوزاري رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٤ ميدان أصحاب المعاشات ،والقرار الوزاري رقم (٢٥١)لسنة ١٩٩٤ ميدان حماية البيئة والحفاظ عليها .وانه من الملاحظ تصاعد واهتمام عدد من الجمعيات الأهلية في مصر بمجالات مستحدثة في نشاطها ،أهمها ما يتصل بحقوق الإنسان ،وحماية البيئة، ويتحدد عدد الجمعيات الأهلية في هذه الميدان في العمل علي رفع مستوي الوعي البيئي بين المواطنين،والإسهام من خلال الجهود الذاتية في تحسين

حالة البيئة والمحافظة عليها وتهيئة الظروف الصحية والعناية بالوحدات السكنية، وتوظيف المخلفات ووقف الاعتداءات علي البيئة والسعي لتكوين قاعدات بيانات عنها[cxviii].

وتسفر نتائج احدي الدراسات الميدانية في مصر عن وجود تشبع عالي بين درجة توافر المنظمات الأهلية ومتغيرات الترف،والكثافة السكانية،والمستفيدين من الماء الصالح للشرب والكهرباء ومعدل وفيات الأطفال،ومؤشر الفقر ،إضافة إلي وجود علاقة معنوية بين درجة توافر هذه المنظمات ،ومتغير عدد الأبناء ،والوعي البيئي ،والتشريعات البيئية بينما لا توجد علاقة معنوية بين درجة توافر المنظمات الأهلية ومتغيرات صيانة البيئة والممارسات البيئية[cxix].

## سادساً- التماسك الاجتماعى كمدخل لحماية المهمشين:

من الصعب بمكان العمل على إنتاج رابط سببي بين العمل الأهلي والتماسك الاجتماعى وذلك لأن التماسك الاجتماعى يفتقر إلى التفوق على مفهوم محدد ، ولا يمكن فهم التماسك الاجتماعى إلا من خلال ربطة بقراءة اقتصادية للعمل الأهلي . وليكون المجتمع متماسكا كوحدة كلية لابد من اشتراك الجميع فى عملية بناء المجتمع ، فالتماسك الاجتماعى والإقصاء الاجتماعى خطان اجتماعيان متناقضان على الإطلاق . تلعب البطالة ، والإقصاء فى الاستهلاك – كآليات مشتركة – دورا مهما فى هذا التنظير ، فالبطالة تعنى إقصاء الأفراد عن سوق العمل ، وبالتالي فقدان الدخل ، فالبطالة إذن تخلق الإقصاء الاجتماعى .[cxx]

والصلة مابين العمالة والإدماج الاجتماعى مسألة معقدة ، فخلق فرص العمل قد يسهم فى إنهاء الإقصاء الاجتماعى أو الحد منة .

والإقصاء فى الاستهلاك يعنى غياب الموارد التى تضمن للأفراد مشاركة جدية فى الأنشطة المعتادة للمجتمع الذى يعيشون فيه ، فالإقصاء الاجتماعى يعنى الاعتراف بقوة مفروضة على الإنسان من خارجة ، حتى أنة يمكن أن يتحول إلى كائن غير مرني !! فالحد من التفاوت فى الثروة والدخل ومكافحة الفقر تعتبر

وسائل مهمة وجدية لمنع الإقصاء فى الاستهلاك ، وبالتالي الحد من ظاهرة الإقصاء الاجتماعى . (cxxi)

واستنادا إلى أدبيات العلوم الاجتماعية؛ فإن مسألة التماسك الاجتماعى يمكن قياسها من خلال التفاعل الاجتماعى ، فالتفاعل الاجتماعى بين أفراد المجتمع يحدد ما إذا كان المجتمع متماسكا أو "حرب الجميع ضد الجميع " .

وإذا كان رأس المال الاجتماعى يشكل ملامح الحياة الاجتماعية ومعاييرها ، وتفاعل الثقة التى تمكن الأفراد من القيام بعمل مشترك وفاعل ، فإن التماسك الاجتماعى - يرتبط بشكل وثيق مع رأس المال الاجتماعى ؛ والعمل التطوعي يجسد ويخلق رأس المال الاجتماعى وذلك لوجود علاقة جدلية بين النشاط الأهلي التطوعىوالثقة ، فالتواصل مع الآخرين يوجد بوجود الثقة ، ويزداد بازدياد الثقة ، والعكس صحيح .

ويميل بعض الباحثين إلى التأكيد على أنه إذا كان هناك تماسك اجتماعي سيكون هناك قطاع أهلى قوى ، وإذا كان هناك قطاع أأهلى قوى يجب أن يكون هناك تماسك اجتماعي قوى .(cxxii)

وفى سياق الحديث عن مؤشرات التماسك الاجتماعى لا يمكن إغفال مجموعة القيم المشتركة لمجتمع ما وتفسيراتها ، ففي أى لحظة تاريخية قد ينشأ التماسك الاجتماعى على أساس الهوية أو الفئة الاجتماعية ، وتتراكم تفسيراتها على أسس من دين أو لغة أو ثقافية أو أدب ، أو تقاليد أو أسس أخرى . ورغم وجود نظريات تتحدث عن نجاحات سياسية واقتصادية وثقافية لمجموعات متماسكة اجتماعيا على أساس عرقي أو طبقي أو هوية ، فانه بالمقابل قد يصبح نوع التماسك مصدرا للإقصاء أو الصراع الاجتماعى .

وبدون توافر قدر معين من التماسك الاجتماعى بالإضافة إلى القيم المشتركة والالتزامات؛ فإنه من الصعب التوقع بارتفاع معدلات التطوع أو الانخراط فى العمل الأهلى. فالواجبات تجاه الآخرين تعتبر كمسؤوليات يجب

الوفـاء بهـا ، ولـيس شـيئا خاضـعا للاختبـار . مـع الاعتـراف بـالأهلي تلعـب دور الوسيط السلبي من حيث ضعف العلاقـة ، أو ضـبابيتها فـى أحسن الأحـوال مـا بـين الجـــانبين . فالنـشاط الأهلـي يمكـن أن يبـين عـدم وجـود نـشاط حكـومي فـى مجـال معـين . والقـيم المتعـددة والثقافـات المختلفـة تتحـد مـع غيـاب التمويـل الحكـومي ، ويمكن أن تؤدى إلى تعدد مؤسسات القطاع الأهلى . و**هنـاك عدة مؤشرات لقيـاس قوة أو ضعف أو انعدام التماسك الاجتماعي ، يمكن إجمالها فيما يلي:** [cxxiii]

١ـ مدى شعور الفرد أو الجماعة بـأنهم جزء لا يتجزأ من كيـان الدولـة، وأن هذا الجزء ليس مستبعداً من أي مجـال من مجـالات الحيـاة، وأن القـوانين والإجـراءات والتوجيهات المكتوبة والمعلنة، أو غير المكتوبة وغير المعلنة، لا تتم صياغتها فقط من أجل استبعاد فئة ما من كل فرصة حياتية مهمة

٢ـ بمدى شعور هذا الفرد أو الجماعة بـأن لهم قيمـة متساوية وعادلـة مـع الآخـرين ممـن يعيـشون معهـم علـى نفـس الأرض، فـإذا كانـت الدولـة تتعامـل علـى أسـاس المساواة فـي القيمـة الإنـسانية، فـإن عدم التماسك يكـون سببه أمـر ثـانوي، ويمكـن معالجته عبر نشاطات وزيارات ولقاءات اجتماعية، أمـا إذا كانـت الدولـة لا تتعامـل مع الفئات داخل المجتمع على أساس المساواة، وأن جزءاً من المجتمـع يعيش دون مستوى المواطنة، فإن الطريق إلى تحقيق التماسك الاجتماعي يحتـاج إلـى تـصحيح المسار السياسي أولاً

٣ـ مؤشر آخر علـى التماسك الاجتمـاعي يتمثـل فـي قـدرة كل فـرد وجماعـة علـى المشاركة في صنع القرار، والقدرة على الوصـول إلـى مـن بيدهم القـرار والتحدث إليهم والتفاهم معهم، أما إذا كان هناك نقص واضح في ترتيبـات الوضـع الـسياسي، فـإن ذلـك يتطلـب إصـلاحاً سياسيّاً لكـي يتحقـق التماسـك الاجتمـاعي، الـذي يـضمن الأمن والاستقرار بصورة مستدامة، من دون الحاجة لملء السجون والمنافي، ومن دون الحاجة إلى الاعتماد على الوسائل المنهكة للدولة والمجتمع والاقتصاد.

## سابعاً- الخدمة الاجتماعية والعمل مع المهمشين:

ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة مؤسسية، تمارس أدوارها المهنية داخل مؤسسات حكومية وأهلية، وإن كان استخدمها لمنهج الدعوة أو الدفاع عن حقوق عملائها المهمشين قد يعرض المشتغلين بها للتصادم والدخول فى صراع محتدم مع صانعى القرار السياسى وأصحاب المصالح من الحكوميين وغيرهم، فإنه – وفقاً لذلك– يتعذر على الممارسين أداء هذا الدور داخل المنظمات الحكومية؛ لما قد يتعرضون له من معارضة وضغط وكبح لحرياتهم فى ممارسة أدوارهم المهنية، ناهيك عن التزامهم الأخلاقى تجاه المؤسسة التى يعملون بها والذى يجبرهم على الانحياز لها إذا تضاربت مصالح المؤسسة مع مصلحة العملاء؛ مما يدفعهم إلى التخلي عن أخلاقهم المهنية؛ وبناءً على ما تقدم تظل الجمعيات الأهلية التى نبتت الخدمة الاجتماعية وترعرعت فى أحضانها هى المنظمات الأكثر ملائمة للممارسة الخدمة الاجتماعية لأدوارها الدفاعية والدعوة لحق الإنسان فى التنمية والرعاية الاجتماعية المناسبة، ولاسيما فى ظل الدعم الدولى والقانونى والتشريعى الذى تتمتع به هذه المنظمات فى الآونة المعاصرة.

ولما كان تحسين نوعية حياة الإنسان هدفاً إستراتيجياً لمهنة الخدمة الاجتماعية، فإن علي ممارسيها أن يسعون إلى مساعدة المهمشين وتعزيز قدراتهم مستندين فى ذلك إلى ما تحفل به المهنة من قيم ومبادئ وأخلاقيات مهنية تعزز من قيمة الإنسان وترفع من شأنه. وتحدد المؤسسة البريطانية للخدمة الاجتماعية (BASW) خمس قيم أساسية يلتزم بها الأخصائيين الاجتماعيين أثناء ممارساتهم المهنية هى(cxxiv):

١- الاحتفاظ بكرامة الإنسان وقيمته Human integrity and worth.

٢- العدالة الاجتماعية Social Justice.

٣- تقديم الخدمات الإنسانية Service to Humanity.

٤- الكمال Integrity.

٥- الكفاءة Competence.

ويسعي الإخصائيون الاجتماعيون إلي إحداث تغييرات إيجابية في المهمشين سواء كان ذلك في النواحي الذاتية أو في النواحي البيئية بغية نقلهم من حالة الضعف إلي أفضل وضع ممكن، وهذا ما يمكن توضيحة من خلال ما يسمي بمتصل القوة Power Continuum ، والذي يمثل أحد أطرافه غاية الضعف absolute Lack of Power والطرف الآخر يمثل القوة المطلقة absolute Power. كما بالشكل.

**شكل (٢) يوضح متصل القوة The Power continuum**

**التغيير الايجابي (التمكين)**

| **Powerlessness** | → | **Powerfulness** |
|---|---|---|
| **الضعف** | | **القوة** |

وقد تباينت آراء علماء الخدمة الاجتماعية حول تحقيق هذه العملية (تمكين المهمشين)، فمنهم من يرى أنه يمكن تمكينهم من خلال السير فى اتجاهين[cxxv]:

١- العمل على تغيير الاتجاهات الفكرية السائدة فى المجتمع تجاههم والسعى أيضاً لمنح المهمشين الحق فى العمل والانخراط فى العملية الإنتاجية بالمجتمع.

٢- العمل على تعزيز قدرات المهمشين وتنمية مهاراتهم ليستطيعوا المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات التى تمس حياتهم باستقلالية أو فى ظل الحد الأدنى من الدعم والمساعدة من أطراف أخرى.

**ويرى آخر أنه يمكن تمكين المهمشين من خلال:**

١- إشراك المهمشين فى حل مشاكلهم ووصف أوضاعهم.

٢- الاعتراف بهم وإشراكهم فى صنع واتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم.

٣- إشراكهم فى تحديد أهداف السياسة العامة وتطوير الخدمات.

٤- إدراج احتياجاتهم ضمن الخطط المحلية والقومية.

٥- تمكينهم من التواصل بشكل أكثر فاعلية مع المهنيين وصانعى القرار.

**ويرى ثالث أن الخدمة الاجتماعية يمكن أن تسهم إسهاماً فعالاً فى تيسير عمليات تمكين المهمشين من خلال**[(cxxvi)]:

١- تحليل كيف تؤثر حالة الضعف على مواقف المهمشين.

٢- تحديد مصادر القوة المحتملة فى هذه المواقف.

ويمارس الاخصائي الاجتماعى فى إطار تمكين المهمشين العديد من الأدوار، حيث يرى (موريو Moreou) أن تمكين المهمشين يتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين أن يعملوا كمدافعين ليس مع أو نيابة عن المهمشين فحسب، بل لمساعدتهم على تحديد وتغيير نظرة المجتمع إليهم وإعادة بناء الجوانب السلبية فى شخصيتهم، ويذهب أيضاً (دلجادو وستابلس Delgodo & Staples) إلى أنه لكى يتمكن الأخصائيين الاجتماعيين من أداء أدوارهم بكفاءة فى تمكين المهمشين لابد أن يؤدوا أدواراً أخرى (الميسر – الممكن – العامل المساعد)، فضلاً عن مساعدتهم على تحديد خياراتهم، واتخاذ قراراتهم بأنفسهم، وتنمية وعيهم بحقوقهم تجاه المجتمع وحقوق المجتمع عليهم[(cxxvii)]. **وتتلخص أهداف الخدمة الاجتماعية في تمكين المهمشين في**[(cxxviii)]:

- زيادة ثقة المهمشين فى أنفسهم وزيادة استقلاليتهم.
- مساعدتهم على إيجاد الحلول الذاتية لمشكلاتهم.
- القدرة على اتخاذ القرارات فى الأمور التى تمس حياتهم.
- إعطائهم فرصاً منصفة للتمتع بالصحة والعافية.
- مساعدتهم للحصول على المعرفة واكتساب المهارات.

# الفصل الرابع

# الحماية الاجتماعية للمهمشين

## خبرات وتجارب

## تمهيد:

ترسم العديد من الدول مجموعة من السياسات الاجتماعية التي تقدم كخارطة طريق للعمل في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بدءاً من التصميم ومرورا بالتنفيذ والرصد، وإن المحتوى التفصيلي لهذه السياسات يتنوع من دولة إلى أخرى، والهدف الأساسي من هذه السياسات هو حماية المواطنين من مخاطر الفقر أو التعرض لأوضاع صعبة، وتخفيف آثار الصدمات، وتأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية للأشخاص الذين يعانون من إعاقات مزمنة.

وتعتبر الحماية الاجتماعية أحد أهم مكونات السياسات الاجتماعية حيث تسعى الدول من خلالها إلى تنسيق و توجيه و توحيد الجهود لتحقيق رؤيتها المتمثلة في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة و مستدامة من خلال تطوير السياسات الاجتماعية بالتعاون مع الشركاء في القطاع الاجتماعي و تقديم البرامج و الخدمات على أساس العدالة و المساواة باعتبارها حقوقا مشروعة لكافة الفئات المهمشة و الفقيرة، ولهذا قد شهدت السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في الاهتمام بوسائل وبرامج الحماية الاجتماعية، التجارب المحلية والعالمية التي تحمل في جعبتها العديد من النماذج الناجحة لبرامج ونظم الحماية الاجتماعية، وخصوصاً في بلدان أمريكا اللاتينية والهند التي استحدثت وطورت نظم الحماية الاجتماعية، وهذا جعلها اعتمدت كنموذج من قبل البلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

ويشكل الضمان الاجتماعي أحد صور الحماية الاجتماعية التي نصت عليها المعاهدات والدساتير والتي تهدف إلى إعطاء مكانة خاصة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي وذوى حقوقهم، فالضمان الاجتماعي هو تعبير شامل لكل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين، لذلك تهتم كثير من البلدان بتطور

نظم الضمان الاجتماعي سواء كان عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من صنوف الخدمات والرعاية التي تكفل رفاهية المجتمع وأمنه الاقتصادي. وعليه سوف نقوم بعرض بعض تجارب الحماية الاجتماعية في كلاً من بلدان أمريكا اللاتينية ودولة الهند وقطر والجزائر وأيضاً مصر، من حيث ما يحتويه ويشمله الضمان الاجتماعي من نظام التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، وبرنامج المساعدات الاجتماعية أو غيره من الخدمات والرعاية التي تقدم للمواطنين بما يحقق رفاه وأمن المجتمع.

**أولاً: الحماية الاجتماعية في مصر Social protection in Egypt**

على مدى العقد الماضي تمتع الاقتصاد المصري فترة من النمو المستدام، ومع ذلك يوجد زيادة في الفقر خلال الفترة نفسها مما يدل على أن النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر لم يكن لصالح الفقراء، ليس من المستغرب وكان تحقيق العدالة الاجتماعية هو مطلب جوهري من قبل الثورة المصرية، كما هو الحال في العديد من البلدان، تمثل أعلى نسبة للأطفال المصريين(وخاصة أولئك الذين يعيشون في أسر كبيرة) بين السكان الذين يعيشون في فقر النظام الحالي للحماية الاجتماعية في مصر، معظمها في شكل إعانات، لديها القليل جداً من النجاح في رفع هؤلاء الأطفال من براثن الفقر، والذي يشير إلى الحاجة إلى سياسات مالية واجتماعية أكثر فعالية التي تنتج النتائج الاجتماعية الأكثر إنصافاً(cxxix). فمصر تواجه عبء الفقر الذي يشكل تحدياً في المستقبل القريب وآفاقها من التنمية الاقتصادية والاستحقاقات الاجتماعية والاستقرار السياسي، القدرة على تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات التي تقدم الحماية الاجتماعية وحقوق الفقراء والمستضعفين في مصر هو التحدي في المستقبل القريب(cxxx).

الضمان الاجتماعي هو تعبير شامل يعنى كل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من صنوف الخدمات والرعاية التي تكفل رفاهية المجتمع وأمنه الاقتصادي وعلى الأخص بالنسبة للأطفال وكبار السن والمعوقين وغير ذلك من الجهود التي تبذلها الدولة في الحقل الاجتماعي[cxxxi].

وبتحليل نظم الضمان القائمة نجد أن المشكلة الرئيسية لنظم الضمان الاجتماعي في مصر ليست نقص الموارد المالية ولكن في توزيعها غير الفعال والتوزيع غير المتكافئ بين المجموعات المختلفة من السكان، نظم الضمان الاجتماعي في مصر ليست فعالة وينفق أكثر من خمس إجمالي الناتج المحلى على الحماية الاجتماعية كلياً ونظم الضمان الاجتماعي التي تديرها الدولة لا تزال تتراكم ٩,٣ في المائة – حصة ضخمة بالمقارنة مع العديد من البلدان النامية الأخرى، ويحتل التأمين الاجتماعي مساهمات تصل إلى ٢,٧ في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلى، في حين أن ٦,٦ في المائة المتبقية هي التحويلات الشخصية بين أفراد المجتمع : تقديم المساعدات الاجتماعية العامة والإعانات المالية إلى التأمين الاجتماعي، والصحة العامة والسلع الأساسية.

وتتسم نظم الضمان الاجتماعي في مصر بأنها ليست عادلة، فمعظم الأنظمة تنطوي على التميز ضد الفقراء وتستفيد الطبقات العليا والوسطى في المناطق الحضرية منها، بينما بالقانون تغطى كل مصري من قبل التأمينات الاجتماعية، في الممارسة نصف عدد السكان فقط هو المؤمن، وعلاوة على ذلك فوائد التأمين المقدمة للأغنياء ونخبة الدولة تكون أكثر سخاء من تلك المقدمة للفقراء، وبالمثل فوائد سياسة الدعم في البلاد تدعم الطبقة الوسطى أكثر من أنها تدعم الفقراء، وينفق ٢,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلى على الإعانات

ولكن أقل من ٠,٢ في المائة تنفق على المساعدات الاجتماعية، والعديـد مـن أنظمة الحماية الخاصة والمجتمعية تتعايش مع نظم الضمان الاجتماعي العـام، لكن المكون لا يستطيع التعويض عن هذا العجز الأخير، أكثـر مـن نـصف مدخرات البلاد للحماية الاجتماعية من المدخرات العادية، التي تحـول الـدخل بدوام الحياة لأوقات الأزمات المالية ولكن بدون الـسماح لتجميـع المخـاطر والتعويض من تلك في الأزمة، ويصدق الشيء نفسه على الادخـارات غيـر الرسمية وآليات الائتمان، الجمعيات تساعد على تخفيف التقلبات في الدخل طوال فترة الحياة ولكن لا توفر أي حماية من الآثـار الطويلـة الأجـل للمخـاطر الاجتماعية.

وأخيراً فإن المساعدات الاجتماعية للمنظمات غير الحكوميـة وبـرامج الرعاية الصحية المجانية محدودة جداً من حيث الحجم وليست دائماً فعالة، وأيضاً شبكات الدعم المتبادل تتآكل، وحسب العادات التقليدية من المفترض أن القواعـد الاجتماعية والأقارب والأصدقاء والجيران يدعم بعدهم البعض في حالـة وجـود أزمة اجتماعية، ويتوقع أن الميسورين يعطون بعض من دخلهم كزكاة للمحتاجين ، ومع ذلك فإن حجم جملة إجمالي هذه التحويلات الشخصية التطوعية هـو فـي انخفاض مستمر، اليوم يقدر إنها تصل إلي ما لا يزيد عن ١,٨ في المائـة مـن إجمالي الناتج المحلى- بما في ذلك التحويلات من أفراد الأسرة الذين هـم مـن العمال المهاجرين في الخارج، حتى نقل داخل الأسرة آخذه في التناقص وليس لها سوى آثار محدودة، ومعظم أقارب المحتاجين من الفقراء أنفسهم.

**في الأقسام الفرعية التالية سيقوم الباحث بشرح برامج الحماية الاجتماعية من خلال نظام التأمين الاجتماعي وسياسة دعم السلع والخـدمات والمـساعدات الاجتماعية.**

## أولاً: نظام التأمين الاجتماعي

التأمينات الاجتماعية في مصر هي نظام الضمان الاجتمـاعي المعقد جداً، مجموع المبالغ المحصلة تشكل ٥,٣ في المائة من أجمالي الناتج المحلـى، بموجب القانون كل شخص يعمل لديها يخضع لتسجيل، والأغلبية مـن العمـال الأحكام القانونية يكونوا في الواقع أوسع نطاقاً.ومع ذلك فإن النظام ليس فعـالاً جداً ، ولديه من العجز خمسة على الأقل، مما يجعله غير فعال وغير منـصف، النظام يعانى من (١) انفصال مخططات التأمين الاجتماعي إلـى سـتة نظـم مختلفة، مع عدم المساواة في منافع الإحكام القانونية، (٢) عـدم الحمايـة مـن مخاطر جمة، (٣) التغطية الفعلية منخفضة، (٤) مستويات الفائدة منخفضة، (٥) والعائد الداخلي منخفض بالنسبة إلى المساهمات. وهناك ستة نظـم المختلفـة للتأمين الاجتماعي، والحديث عن وجود نظام التأمين الاجتماعي المصري ليس دقيقاً، وفى الواقع هناك ستة نظم للتأمين الاجتماعي لمختلف مجموعات العاملين تدار من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الوطنية (NSIO)، ولكن نطـاق تغطية المخاطر للمؤمن له وسخاء المزايا الممنوحة يختلف اختلافاً كبيراً.

و **تتألف المجموعة الأولى** من هذه المجموعات من الموظفين الـدائمين في الدولة والقطاع العام والخاص (نحو ٥٠ في المائة من القوة العاملة)، الـذين يطلب منهم الانخراط مع نظام التأمين الاجتماعي العام، المخططات تمول أساساً من قبل المساهمات المقدمة من الموظف (١٤% من الأساسي و ١١% من متغير الراتب) وصاحب العمل (٢٦% من الأساسي و ٢٤ فـي المائـة مـن متغيـر الراتب)، ومن الناحية النظرية يستند المخطط على أعادة التوزيع الزمان، فـي الممارسة العملية مع ذلك تبدو الأمور مختلفة قليلاً، كما هو مبين أدنـاه، وقـد اتخذت وزارة الخزانة على تمويل أجزاء من الفوائد والمزايـا التأمينيـة مـن

الضرائب هي التحويلات الشخصية، الإحكام القانونية للمخطط تقريبــاً واســعة النطاق، وتشمل الرعاية الصحية المجانية،المدفوعة الأجر المرض والأمومــة، تأمين المعاشات وإعانات البطالة، ومع ذلك لا يتم التأمين على المعــالين، يــتم التعامل مع الموظفين من خلال نظام الرعاية الصحية العامة المنفصلة، والتــي يتم تمويلها من قبل NSIO والتي تديرها الهيئة العامة للتأمين الصحي الوطني، وعلاوة على ذلك يتم منح المريض المؤمن علية الأجر (٧٥ فــي المائــة مــن الإيرادات العادية)، تحصل المرأة على أجر الأمومة (٧٥ في المائة من دخلهــا العادي) لمدة ٥٠ يوماً قبل وبعد الولادة، وعند إقالة الشخص المؤمن علية لديــة الحق في الحصول على إعانات البطالة (٦٠ في المائة من الراتب الأخير لمــدة ٢٨ أسبوع). ويمنح تأمين المعاشات الفوائد إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمــارهم ٦٠ عام أو أكثر، للأشخاص المعوقين في العمل، والباقين على قيد الحياة مــن مستحقي معاش الموظف المتوفى، ومستوى المعاش يتوقف على آخــر راتــب للمؤمن علية قبل التقاعد الأساسي، وعدد من سنوات المساهمة– مع توفير الحد الأقصى والحد الأدنى للمعاشات وهو متقاعد، بعد ٣٠ عاماً مــن المــساهمات، على سبيل المثال يتلقى معاشاً وهو ما يعادل ٦٧% له من أجر أساسي، ولكــن المعاشات التقاعدية لا تعدل تلقائياً بسبب معدلات التضخم، زيادة سنوات تقــرر من قبل الحكومة على الأساس المخصص والممول مــن الخزينــة. وتــستكمل معاشات الشيخوخة بواسطة مكون المعاش المتغير، والذي يحسب كنــسبة مــن متوسط الأجر الشهري المتغير خلال مدة الاشتراك بأكملها – أضــعاف عــدد سنوات المساهمة، هنا يتم زيادة القيمة الحالية لمتغير الأجــور بنــسبة ٢,٥% سنوياً، على الرغم من هذا التعديل لا يكافئ عن خسائر التضخم الذي بلغ ذروته إلى ٢٠% خلال عام ١٩٨٠، علاوة على ذلك يتم توفير أي تسوية للتضخم لبعد التقاعد، بحيث تكون القيمة الحقيقية للمعاش متغيرة بمرور الوقت.

وتتألف **المجموعة الثانية** من أعـضاء بعـض الجمعيـات المهنيـة والموظفين من الأجانب وبعض الشركات المصرية الكبيرة، الذين قد يختـارون من نظام التأمين الاجتماعي العام، النقابات المهنية والشركات التجارية قد تقـوم بإبرام عقود التأمين الجماعي التفضيلية مع شركات التأمين الخاصة، ويتم مـنح الموظفين / أعضاء الجمعيات منح معاشات أعلى وتوفير أفضل علاج طبي عند معدلات مساهمة أعلى ذلك لا يتجاوز نظام التأمين الاجتماعي العام.

**أما المجموعة الثالثة** فتتألف من الْمُؤمن عليهم من العمال المـصريين المهاجرين في الخارج وأصحاب العمل والقطاع الرسمي لحسابهم الخاص، أثنين منفصلين من اشتراكات خطط التأمين المعاشات قد تراكمت لهذه المجموعـات، حيث يمكن اختيار معدلات المساهمة ضمن فاصل زمني معين، انتساب إلزامي لأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، ولكن اختياري للعامل المهاجرين، هذه المخططات تكون أفضل بقليل (معاش / نسبة مساهمة) من المخطط العـام، ولكن لا توفر فوائد الصحة والأمومة أو البطالة.

**والمجموعة الرابعة** من المؤمن تتمتـع بـأعلى اسـتحقاقات للمعـاش التقاعدي وعلاج طبي بشكل أفضل. ومع ذلك بعض أرباب العمل والمـوظفين رفيعي المستوى رسوم الدخل مرتفعة بما يكفى لعمـل أحكـام إضـافية، هـم يستطيعون تحمل الذهاب إلى المستشفيات الخاصة وإلى إبرام عقـود التـأمين الفردية مع الشركات الخاصة، على الرغم من أقساط مكلفة للغاية.

وتتألف **المجموعة الخامسة** من عمال العارضة وغير الرسمية، السكان القادرين على العمل بالكامل لا يغطيهم أي نظام تأمينات اجتماعية أخرى لديها على الانخراط مع نظام الضمان الاجتماعي الشامل، يتم خصم الاشتراكات من خلال شراء طابع واحد جنية كل شهر من مكاتب المحلية NSIO's ، يوفر هذا

النظام ٦٣ جنية شهرياً مسطح معدل الشيخوخة والعجز ومعاشات الوفاة فقــط، ومع ذلك فإنه من المفيد جداً للمؤمن عليهم أن يكون متوسط الفوائد أعلى عشر مرات من المساهمات، وتغطى ٩٠ % من نفقات المخطط مــن خــلال الــدعم المشترك وبتمويل من نظم التأمين الاجتماعي الأخرى. ويتألف الفريق السادس والأخير من الجيش والبيروقراطية العليا ويتمتع أحكام التأمين الأكثــر ســخاء، محمى ضد جميع أنواع المخاطر الاجتماعية من قبل نظم الضمان الاجتمــاعي الجماعي، والتي هي غير قائمة على الاشــتراكات وخارجــة عــن مــسؤولية NSIO's وتدار من قبل بعض الــوزارات والممولــة مــن خــلال الــضرائب العامة[cxxxii].

**ثانياً: سياسة دعم السلع والخدمات**

تبذل الحكومة المصرية جهوداً كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، ممــا يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيــق التكافــل الاجتماعي والاستقرار السياسي، فوفقاً لسياسة الدعم الحالية تخصص الحكومــة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفير دعماً ضمنياً لأسعار عديد من المنتجات والخدمات، وتقوم الحكومة بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات إما بصورة ظاهرة أو ضمنية، لتوفير الاحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة، ويقصد بالدعم الظاهري الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بــصورة واضحة وصريحة في جانب النفقات بالموازنة العامــة كــدعم مباشــر للــسلع والخدمات الأساسية ودعم غير مباشر لتمويل عجز الهيئات الاقتصادية العامــة، أما الدعم الضمني فهو يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح فــي

الموازنة العامة، لكنها تسهم في زيادة العجز بها، مثل دعم أسـعار المنتجـات البترولية والكهرباء وبعض الخدمات كالتعليم والصحة.

**أولاً: الدعم الظـاهر:** ويشمل هذا الدعم نوعين همـا الـدعم المباشـر للـسلع والخدمات الأساسية، والدعم غير مباشر

**١- الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية:**

ويعتبر الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية المكون الرئيـسي فـي الدعم الظاهر، ويشمل هذا النوع من الدعم مجموعة من السلع الغذائيـة (مثـل الخبز والسكر والزيت والمسلى النباتي وغيرها)، وبعـض الأدويـة الأساسـية (كالأنسولين وألبان الأطفال)، وذلك بالإضافة إلى دعـم الـصادرات الـسلعية المختلفة، والقروض الميسرة للإسكان الـشعبي لمحـدودي الـدخل، ومـساندة المزارعين، ودعم عديد من الخدمات كالتأمين الصحي لطلاب المدارس، والنقل العام لركاب مدينتي القاهرة والإسكندرية، أما بالنسبة لبـاقي الـسلع الغذائيـة المدعومة، فيتم توزيعها من خلال نظام البطاقات التموينية، بما يضمن حصول الأسرة على قدر من السلع الغذائية الضرورية بأسعار مدعومة، ويـساعد فـي نفس الوقت على الحد من الاعتمادات المالية المخصصة لدعم.

**٢- الدعم غير المباشر: تمويل عجز الهيئات الاقتصادية العامة:**

يقدم عديد من الهيئات الاقتصادية مثل الهيئة العامة للـسكك الحديديـة، وهيئتي النقل العام بالقاهرة والإسكندرية، ومرافق المياه والـصرف الـصحي خدماته بأسعار اجتماعية لا تعكس التكلفة الحقيقية لها، وتتحمل الخزانة العامـة أعباء متزايدة نتيجة قيامها بالمساهمة في معالجة العجز الجاري وتعويض فروق أسعار الخدمات وتمويل عجز التحويلات الرأسمالية لهذه الهيئات، ويذهب معظم تمويل عجز الهيئات الاقتصادية العامة إلى هيئة السكك الحديدية.

**ثانياً: الدعم الضمني:** على الرغم من أن قيمة الدعم بصفة عامة هي الفرق بين بيع السلعة أو الخدمة للمستهلك والتكلفة المتوسطة لها،إلا أنه من الصعب تحديد قيمة الدعم الضمني بدقة نظراً لأن طريقة حسابه تختلف من قطاع لآخر، بالإضافة إلى عدم وجود بيانات كافية أحياناً، فعلى سبيل المثال، دعم الكهرباء هو الفرق بين سعر الكيلووات/ساعة شهرياً والتكلفة الحدية طويلة الأجل، ودعم البترول هو الفرق بين سعر البيع للمستهلك والسعر في السوق العالمية، والدعم في مجال الخدمات كالتعليم والصحة هو الفرق بين سعر الخدمة للمستهلك والتكلفة المتوسطة لها(cxxxiii).

من بين الدعم المقدم للتموين كان دعم الخبز البلدي الأكثر فعالية، فأخرج ما يزيد عن ٧٣٠ ألف شخص من الفقر، إلا أنه ومع ذلك غير فعال كأداة لتخفيض عدد الفقراء حيث أنه يقدم إلى كافة المصريين بصرف النظر عن وضعهم المالي ومن ناحية أخرى فقد كان الدعم المقدم لزيت الطهي من أقل الآليات تأثيراً، فأخرج من الفقر أقل من ١٧٠ ألف شخص

**ثالثاً:المساعدات الاجتماعية**

تمنح المساعدات الاجتماعية لغير المستفيدين من أحد قوانين التأمينات الاجتماعية أو في الحالات الطارئة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

**أ-المساعدات النقدية:** تمنح في حالات فقد الدخل أو انخفاضه نهائياً أو مؤقتاً أو التعرض لظروف يترتب عليها نفقات ضرورية لا قدرة للفرد أو الأسرة على تحملها، وتكون بأحد الأشكال الآتية:-

- **المعاشات:** وتمنح للأفراد أو الأسر التي تتعرض لفقد الدخل أو انخفاضه نهائياً أو لفترة طويلة مثل فئات الشيوخ والأرامل والمطلقات والعوانس والأيتام وحالات العجز الكلى، وتصرف مدى الحياة وتورث من بعد موت مستحقيها.

- **المساعدات الشهرية:** وتمنح للأفراد والأسر التي تتعرض لفقد الدخل أو انخفاضه لفترة مؤقتة، وتصرف مساعدات الطلبة وأسر المسجونين وللمرأة الحامل حتى تضع والرضيع حتى يكبر وحالات العجز والمرض وحالات الهجر.

- **مساعدات الدفعة الواحدة:** وتصرف للطلبة والمتعطلين الخارجين من السجون ولحالات الوضع ولنفقات الجنازة.

- **الإغاثات:** وتمنح دفعة واحدة فقط في الحالات الطارئة كالكوارث والنكبات التي تلحق بالفرد أو الأسرة أو المجتمع مثل وفاة رب الأسرة أو إجراء العمليات الجراحية أو الفيضانات أو انهيار المساكن.

- **إعانات العاملين السابقين وأسرهم من بعدهم:** وتصرف لحالات الزواج والطلاق والتعليم والمرض وقلة الدخل والانهيار المفاجئ الذي يخشى منه على كيان الأسرة والفرد.

- **رعاية أسر المقاتلين مادياً ومعنوياً:** وتكون المساعدات شهرية أو من دفعة واحدة.

- **رعاية المهاجرين من مدن القناة ومن أهالي النوبة** الذين مازالوا في مدن الإيواء.

**ب- المساعدات العينية:** وتكون في شكل ملابس أو أطعمة أو مستلزمات إنتاج أو أجهزة تعويضية أو معدات أو آلات.

**ج- القروض:** وتمنح للأعضاء المنضمين لمشروعات الأسر المنتجة أو لخدمات إعادة التأهيل.

**وتمنح المساعدات الاجتماعية عن طريق:**الوحدات التابعة لوزارة الشئون

الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي حالياً)، الجمعيات والمؤسسات الخاصة، بنك ناصر الاجتماعي، صندوق الزمالة والتكافل الاجتماعي، وزارة الأوقاف، النقابات المهنية والعمالية[cxxxiv].

رغم هذه الجهود لا تزال سياسة الضمان وبرامج الحماية الاجتماعية في مصر تعانى من الضعف والقصور، هذه السياسات والبرامج لا تشمل جميع فئات الشعب المصري مثل المرأة المعيلة حيث تبلغ نسبة المرأة المعيلة ١٦% على حسب أخر إحصاء أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١١، وفى تقديرات أخرى حسب دراسات أجرتها منظمات حقوقية مهتمة بشئون المرأة أن نسبة النساء المعيلات في مصر تصل إلى ٣٠% هذا العام.

## ثانياً: الحماية الاجتماعية في الهند Social protection in India

الدستور الهندي اعتمد في عام ١٩٥١ يحتوى على جميع المكونات في إجبار الدولة على المضي قدماً نحو تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الفصل على الحقوق الأساسية يحظر الاتجار بالبشر وعمل الأطفال في الصناعات الخطرة، يعترف بالحق في تكوين الجمعيات والنقابات، وحق الأطفال في التعليم "مبادئ التوجيه" من الدستور وضع الاتجاهات وقائمي المرامي في تحقيق الحقوق الاقتصادية، ويحدد الدستور أيضاً صلاحيات الحكومة المركزية وحكومات الدولة وكذلك الحكومات المحلية في المسائل المتصلة بالحماية الاجتماعية، الحكومة المركزية لديها حكراً صغير جداً في المناطق المرتبطة بالحماية الاجتماعية، ومن الدول أو الولايات والمراكز معاً، الذين يتحملون المسؤولية عن الحماية الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك الهيئات الحضرية والمحلية التي تلعب دوراً هاماً جداً في برامج الحماية الاجتماعية[cxxxv].

وتوفير الحماية الاجتماعية منصوص علية في المــواد الآتيــة: المــادة ٣٨(تأمين النظام الاجتماعي من أجل تعزيز رفاه الشعب)، والمادة ٣٩ (مبــادئ معنية في السياسة)، والمادة ٤١ (الحق في العمل والتعليم والمساعدة العامة فــي حالات معينة)، المادة ٤٢ ( شروط عادلة للبشر في العمل والأمومة والإغاثة)، والمادة ٤٣ (الأجر المعيشي وما إلى ذلك) من دستور الهند باعتبارها جزءاً من المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة، ويجرى تنفيذ الــضمان الاجتمــاعي المهــم، وتخفيف حدة الفقر وتدابير الرعاية الاجتماعية لمختلف الوزارات والإدارات من حكومة الهند وحكومات الدولة والمجتمع المدني[cxxxvi]. الهند ليست من الــدول الموقعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٠٢ ولكن قد راسخة نظم الــضمان الاجتماعي وتوفير دراجات متفاوتة من التغطية في العديد من الفروع التــسعة للاتفاقية التي تهدف أساسً لتغطية العاملين الرسميين في القطاع المنظم والــذي يتضمن الشركات الخاصة والمؤسسات المذكورة أعلاه بحجم معين، أو مؤسسات القطاع العام بغض النظر عن حجمها[cxxxvii]. **ويمكن تصنيف برامج الحمايــة الاجتماعية في الهند على النحو التالي:**

١- تحسين مستويات المعيشة للفقراء، برمجية أطار العمل.

٢- استهداف برامج الضمان الاجتماعي للفقراء جداً.

٣- تدابير الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم "غير الرسمية".

٤- تدابير الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع المنظم "الرسمية"[cxxxviii].

***١- تحسين مستويات المعيشة للفقراء، برمجية أطار العمل:***

- **تعليم الأطفال والحالة التغذوية والصحية:** الحق في قانون التعلــيم (٢٠٠٩) يوفر استحقاقات محددة إلى الأطفال على التعليم المجاني على أســاس القواعــد

والمعايير الأساسية، الحق المقترحة لقانون الأغذية يشتمل على وجبة منتــصف النهار والعناصر المرتبطة بالتغذية من ICDS.

- **التوظيف وتأمين سبل العيش:** يوفر MGNREGA لمدة ١٠٠ يوم من اليــد العاملة غير الماهرة دليل على الطلب إلى كل الأسر الريفية، على الطلب، خلال خمسة عشر يوماً، وعادة على مسافة خمسة كيلومترات.

- **الحماية الصحية الاجتماعية:** وقد اقترحت وزارة الصحة مــشروع قــانون الصحة الوطنية(٢٠٠٩) والذي هو قيد المناقشة، في هذه الأثناء فريق الخبــراء الرفيع المستوى المعنى بالتغطية الصحية الشاملة واقترحت استحقاق الــصحية الشاملة لجميع المواطنين في شكل حزمة الصحية الوطنية.

- **الأمن الغذائي:** ويقترح مشروع القانون الوطنية للأمن الغذائي لإعطاء الحق من الحبوب المدعمة لتصل إلى ٧٥ في المائة من سكان الريف و٥٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية. الاستحقاق سواء من حيث الكمية من الحبوب والأسعار، ويوزع بشكل أعلى على العائلات المعوزة(AAY).

- **الإسكان:** هناك بعض الاختلافات في النهج الحالي فــي المــساكن الريفيــة والحضرية، مع المساكن الريفية تعيين أكثر رسوخاً في إطار نهج الذي يعترف بالحق في السكن، وفى حين أن سياسة الحكومة المركزية للإسكان في المناطق الحضرية أكثر محدودية في نطاق، فإنه مشروع أهداف والهند خالية من الأحياء الفقيرة، وكان هناك توسع كبير في الجهود لتوفير مساكن بأسعار معقولة للفقراء في المناطق الحضرية[cxxxix].

- **برنامج الوطني لمياه الشرب في المنــاطق الريفيــة (NRDWP)** يــضمن إمدادات كافية من المياه لأغراض الشرب والطبخ وغيرهــا مــن الاحتياجــات المحلية على أساس مستدام في المناطق الريفية، ويتم توفير الوصول إلى خدمات

الصرف الصحي في المناطق الريفية من خلال حملة اشتراكات الصرف الصحي (TSC) الذي يتبع نهج يقوده المجتمع ومحور اهتمامها الناس مع مكونات مثل الإعلام والتعليم والاتصال من أجل توليد الطلب على مرافق الصرف الصحي، المراحيض الفردية المنزلية، مجتمع المجمعات الصحية والصرف الصحي المدرسي والتثقيف الصحي (SSHE) ..... الخ.

- **تغذية الأطفال:** وخدمات تنمية الطفل المتكاملة(ICDS) هو التغذية ومخطط تنمية الطفل أطلقت في عام ١٩٧٥ بهدف تحسين الحالة التغذوية والصحية للأطفال في الفئة العمرية من ٠-٦ سنوات للحد من وقوع الوفيات والمرض وسوء التغذية وتعزيز قدرة الأم على رعاية الاحتياجات الصحية والتغذية للأطفال، ويغطى البرنامج حوالي ٨٩٣٠٠٠٠٠ الأطفال والأمهات الحوامل/ المرضعات.

- **نظام التوزيع العام المستهدف (TPDS):** وهو مكان لتوفير الحبوب الغذائية المدعمة إلى الجماهير المحرومة، فأنه سيتم أيضاً تسهيل تفعيل قانون الأمن الغذائي الوطني المقترحة والتي توفر الأمن الغذائي القانوني للفئات الضعيفة. وأيضا خطة أنابورنا: ١٠ كجم من الحبوب الغذائية للشخص الواحد في الشهر يتم توفير خالية من التكلفة في إطار مخطط منذ ٢٠٠٠/١ إلى المعوذين وكبار السن ٦٥ سنة فأكثر الذين مؤهلين للحصول على معاش الشيخوخة ولكن لا يحصلون علية.

- **الأدنى للأجور:** بصرف النظر عن الحكومات المركزية وحكومات الولايات يتم تحديد الحد الأدنى للأجور وفقاً لقانون الحد الأدنى للأجور ١٩٤٨ لتوظيفات المختلفة في إطار اختصاص كل ولاية، والحكومة المركزية مسئولة عن إصلاح مستوى الأرضية الوطنية للحد الأدنى للأجور (NFLMW) فهي تراجعه

من وقت لأخر، وتبلغ في الوقت الحالي ١١٥ روبية في اليوم w.e.f ٢٠١١/٤/١، وعلى الرغم من غير القانوني ينصح حكومات الولايات التأكيد أنه في أي وقت يتم إصلاح الحد الأدنى للأجور في أي وظيفة من الوظائف المقررة عند مستوى لا يقل عن NFLMW.

– **أجور العمالة الذاتية ومخططات التوظيف:** (SGSY) تحت المساعدة المالية يتم توفيرها لأعضاء الأسر تحت خط الفقر(BPL) لخلق الأصول المدرة للدخل من خلال مزيج من الائتمان المصرفي والدعم، وأيضاً (SJSPY) هو مخطط التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الحضرية الموجهة نحو العمالة، ويهدف برنامج رئيس الوزراء إلى توليد فرص العمل(PMEGP) في توليد التوظيف الذاتي من خلال توفير الائتمان الإعانة مرتبط لإقامة المشاريع الصغيرة.

***٢ ـ استهداف برامج الضمان الاجتماعي للفقراء جداً:ـ***

– **الأمن الوظيفي:** قانون مهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية (MGNREGA) الذي يهدف إلى تعزيز الأمن المعيشي للناس في المناطق الريفية من خلال ١٠٠ يوماً ذات الأجر في السنة المالية إلى الأسر الريفية، ويعطى القانون ٦١٥ أحياء، وقدمت توظيف حوالي ٢٩٠٠ مليون يوم في ٢٠١٠/١١، لديه خطة أيضاً إمكانات تطوير البنية التحتية وزيادة الإنتاجية الزراعية وبالتالي تغيير الجغرافيا من الفقر وتمكين المرأة ومنع الهجرة الشديدة.

– **برنامج المساعدة الاجتماعية الوطني – المعاشات التقاعدية:** خطة انديرى غاندي الوطنية للمعاش التقاعدي للشيخوخة (IGNOAPS) حيث يتم تجميع جميع المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر (BPL) ومن هم فوق سن ٦٥ سنة، ويتقاضون معاش شهري ٢٠٠ روبية من الحكومة المركزية، وبإضافة إلى ذلك توفر حكومات الدول معاش الشيخوخة بدءاً من ٢٠٠روبية إلى ١٠٠٠ روبية شهرياً.

- **خطة انديرى غاندي الوطنية للمعاش التقاعدي للأرامل (IGNEPS)** الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و٦٤ سنة من العمر من الأسر BPL، مبلغ معاش ٢٠٠ روبية شهرياً لكل مستفيد من قبل الحكومة ومن المتوقع حكومة الدولة أيضاً توفر مبلغ مساوي للشخص

- **خطة انديرى غاندي الوطنية للمعاش والعجز (IGNDPS)** والتي تعطى الأشخاص الذين يتراوح أعمارهم بين ١٨-٦٤ سنة من العمر ،ويعانون من عجز شديد أو متعدد معاش يبلغ ٢٠٠ روبية شهرياً، من قبل الحكومة المركزية وحكومة الدولة المعنية ومن المتوقع أيضاً أن تسهم مبلغا مساوياً.

### ***٣- تدابير الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم "غير الرسمية":***

من أجل ضمان رفاه العمال في القطاع غير المنظم، الذي في مجملة أمور تشمل النساجين، عمال المنوال، والصيادين من الرجال والنساء، جامعي الخمور ( الشراب المحلى)، وعمال الجلود، وعمال المزرعة، وعمال التبغ ( السجاير المحلية)، وغيرهم من العمال الذين يعملون في العمل غير المنظم، وقد سن "قانون الضمان الاجتماعي" عام ٢٠٠٨، والذي استلزم وضع خطط لتوفير وتغطية الحياة، والصحة والأمومة واستحقاقات العجز، وحماية الشيخوخة، وأي منفعة أخرى قد يتم تحديدهاكما يلي:

- **التأمين الصحي:** راستريا سواسثيا بيما بوجانا (RSBY) هو نظام التأمين الصحي الذي يوفر البطاقات الذكية الغير نقدية القائمة على تغطية من ٣٠,٠٠٠ روبية للأسرة BPL ، تغطى جميع الأمراض الموجودة من قبل، ونفقات الاستشفاء وتكلفة النقل، الفوائد هي المحمولة عن طريق تقسيم قيمة البطاقة للعمال المهاجرين، وقد صدرت أكثر من ٣٥ مليون بطاقة ذكية ، ويجرى

توسيع تغطية مخطط البناء المنزلي، وكل ما يدخل في الخصوصية وعمال المناجم الفحم، وعمال MGNREGAK، وحمالين السكك الحديدية، والباعة الجائلين.

– **التأمين ضد العجز والموت:** آم اردا يوجانا (AABY) وهى التي تغطى التأمين ضد العجز والموت للأسر المعدمة في الريف وتصل إلى ٣٠,٠٠٠ روبية في حالة الوفاة الطبيعية، و٧٥,٠٠٠ في حالة الوفاة والعجز الكلى، و٣٧,٥٠٠ في حالة العجز الدائم، في إطار مخططين ومن المتوقع أيضاً أن حكومة الدولة المعنية تساهم بمبلغ مساوي.

وقد أنشأت الحكومة صناديق الرعاية لتوفير تدابير الرعاية إلى كل من يدخل في الخصوصية و مناجم الفحم والعاملين في مجال السينمائي ، وتستخدم الأموال لتقديم المساعدات المالية لتعليم الأطفال، والترفية، والمرافق الطبية والصحية، وبناء المنازل... الخ، وتوجد تسهيلات مماثلة لعمال البناء، بعض الولايات الهندية مثل كيرالا وناميل نادو (Kerala and Tamil Nadu) لديها أموال الرعاية الاجتماعية تشكل لفئات معينة من العمال في القطاع غير المنظم.

– **خطة الرعاية الشاملة لنساجون النول اليدوي:** برنامج استحقاقات النساجون من زوجة وأطفال يساعدون عمال النول مثل أولئك الذين يعملون في التشوين، اللف، الصباغة والطباعة والتجهيز والتحجيم، قماش الجاكار، وعدة قطاعات أخرى، وهى أيضاً بمخطط يغطى جميع الموجدين من قبل وبإضافة إلى ذلك الإمراض الجديدة، والحد السنوي للأسرة الواحدة هو ١٥,٠٠٠ روبية، منها العيادات الخارجية التي تشمل ٧,٥٠٠ روبية .

- **خطة الرعاية الشاملة للحرفين ( الحرف اليدوية):** وهى تتألف من عنصرين هما:

الأول راجيف غاندى شلبى والثانى بيما يوجا للحرف اليدوية، وتغطى هذه الخطة أسرة الحرفيين التي تتكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء من الأسرة، وتنص على الحزمة الصحية السنوية التي تصل إلى ١٥,٠٠٠ روبية بما في ذلك ٧,٥٠٠ للعيادات الخارجية، والتأمين يغطى ٠,١ مليون روبية وهى أيضاً المتاحة لتأمين الحرفين ضد الحوادث الشخصية والوفاة والعجز.

- **الخطة الوطنية لرعاية الصيادين والتدريب والإرشاد:** ويوفر هذا المخطط التأمين ضد الحوادث لمجموعة الصيادين، وتنمية قرى الصيادين النموذجية وتوفير ادخار الإعفاء والتدريب والإرشاد وتسهيلات أخرى.

***٤- تدابير الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع المنظم "الرسمية":***

عمال القطاع المنظم يجرى توفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال عملية من الأعمال المختلفة مثل:

- قانون دفع المكافأة ١٩٢٧: وينص على دفع مكافأة للعاملين في المؤسسات المختلفة، تم تعديل القانون ليشمل المعلمين في المؤسسات التعليمية وتعزيز مبلغ مكافأة من ٠,٣٥ مليون روبية إلى١,٠مليون روبية.

- قانون تعويض الموظفين ١٩٢٣: يفرض القانون التزاماً على أرباب العمل لدفع تعويضات للعمال عن الحوادث الناشئة من وفى أثناء العمل، وقد تم تعديل هذا القانون من قبل عن طريق تغيير عنوانه من قانون تعويض العمال إلى أسمه الحالي لجعله محايد بين الجنسين وتعزيز معدلات التعويض.

- قانون منافع المرأة ١٩٦١: هذا القانون يعزز رفاهية المرأة عن طريق توفير إجازة الأمومة المدفوعة الأجر ....الخ، وتم تعديل القانون لتعزيز معدل المكافئة الطبية من ٢٥٠ روبية إلى ١,٠٠٠ روبية، في حين تمكن الحكومة وتعزز مواصلة هذا التعاون في غضون كل ثلاث سنوات بحد أقصى ٢٠,٠٠٠روبية.

- قانون العمل بالمزارع ١٩٥١: أنة يتعامل مع مرافق الرعاية التي تقدم إلى عمال المزارع وتم تعديله مؤخراً لتوفير السلامة والرعاية الصحية المهنية.

- قانون التأمين لموظفين الدولة ١٩٤٨: وهو ينص على الرعاية الصحية ومدفوعات الاستحقاقات النقدية في حالة المرض والأمومة وإصابات العمل، وقد تم تعديل هذا القانون لتحسين نوعية الخدمة في إطار مخطط وتمكين البني التحتية ESI لاستخدامها في توفير الرعاية الصحية للعاملين في القطاع غير المنظم.

- صندوق ادخار الموظفين وقانون أحكام متفرقة ١٩٥٢: ينص القانون على تأسيس صناديق الادخار، وصندوق المعاشات التقاعدية، وإيداع روابط صندوق التأمين على العاملين في وغيرها من المنشآت.

- مؤسسة التأمين الحكومي للموظفين (ESIC): وهى هيئة قانونية لإدارة نظام التأمين الحكومي للموظفين، وبالمثل فإن العاملين في منظمة صندوق الادخار (EPFO) تنفذ ثلاث مشاريع وهى: صندوق الادخار عام ١٩٥٢، وودائع الموظفين المرتبطة بنظام التأمين ١٩٧٦، ونظام المعاشات التقاعدية١٩٩٥، آلية التوصيل من كل المؤسسات يجرى تحسينها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

– مخططناميلى راجيف غاندى: لتوفير شـبكة الأمـان الاجتمـاعي للعمـال العاطلين عن العمل بسبب تخفيض النفقات، والتسريح أو الإغـلاق أو العجـز الكلى، ويجرى تنفيذها من قبل ESIC عن طريق توفير ما يقرب مـن نـصف الأجور والفوائد الطبية لمدة سنة واحدة"[cxl].

مبرغم من أن الهند ليست من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة العمـل الدولية ١٠٢ لكنها سعت لتحقيق نظام حماية اجتماعية فعال يضم جميع الفئـات في الهند، وأصبح هذا النظام من أهم نظم الحماية الاجتماعية العالمية التي تشيد بها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمؤتمرات الدولية، وأصـبحت مـثلاً ونموذجاً يحتذي به في جميع دول العالم

**ثالثاً:الحماية الاجتماعية في الجزائر Social protection in Algeria**

عرفت الحماية الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال تطوراً كبيراً تجسد من خلال العديد من التنظيمات والقرارات والإجراءات التي تم اتخاذها والتـي تهدف إلى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات الناشـطة والـشرائح الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة:

**ويمكن تلخيص نظام الحماية الاجتماعية في الفروع التالية:**

**أ- الضمان الاجتماعي:**

يشكل الضمان الاجتماعي أحد صور الحماية الاجتماعية التـي نـصت عليها المعاهدات والدساتير والتي تهدف إلى إعطاء مكانة خاصة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي وذوى حقوقهم – سواء كانوا أجراء أم ملحقين بالأجر وأيـا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه – وذلك عن طريق التكفل بجميع الأخطـار الاجتماعية والمهنية التي يتعرضون لها، والتي تؤدى إلى التقليل أو عدم القدرة على الكسب وأحياناً العجز بصفة نهائية، فالتكفل عادة ما يتم في شـكل أداءات عينية ونقدية إضافة إلى تقديم معاشات التقاعد ومـنح البطالـة[cxli]. **ويـشتمل الضمان الاجتماعي الجزائري على الصناديق الآتية:**

***الصندوق الوطني التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS):*** يعـد أقـدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات في الجزائر، إذ يتواجد منذ نشوء النظام عام ١٩٥٧، وهو مؤسسة عمومية ذات تيسير خاص، طبقـاً للمـادة ٤٩ مـن القانون رقم ٨٨-١ المؤرخ في ١٢ يناير ١٩٨٨ المتضمن القانون التـوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الماليـة ويضطلع الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

– تسيير الأداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجـز والوفـاة، وكذلك حوادث العمل والأمراض المهنية).

– تسيير المنح العائلية لحساب الدول.

– تحصيل الاشتراكات.

– الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات.

- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعياً وكذلك أصحاب العمل.

- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.

- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي.

- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.

- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوى حقوقهم من الأداءات الجماعية، على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي.

- تسيير صندوق المساعدة والنجدة.

- إبرام اتفاق مع مقدمي العلاج.

- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم.

ويتولى مجلس الإدارة إدارة الصندوق، وهو خاضع لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويتكون من مديرية و ٤٩ وكالة ولائية، اثنان منهما بالجزائر العاصمة، بالإضافة إلى المئات من مراكز الدفع موزعين عبر كامل التراب الوطني[cxlii].

***الصندوق الوطني للتأمين لغير الأجراء (CASNOS):*** جاء إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وفقاً للقانون رقم ٩٢-٠٧ المؤرخ ١٩٩٢/١/٤ المتعلق بتنظيم الإطار القانوني والإداري والمالي ، ويمول الصندوق بنسبة ١٥% تحسب على العائد السنوي الخاضع للضريبة، وتقسم هذه النسبة بالتساوي ٧,٥% بين التقاعد والتأمين، ويتم دفع الاشتراكات سنوياً بالنسبة

لغير الأجراء خلال مدة استحقاق من ١ مارس إلى ٣٠ أبريل من السنة التي تلي سنة الاستحقاق حسب ٩٦- ٤٣٤ المؤرخ في ١٩٩٦/١١/٣٠.

***مهام الصندوق:*** حددت حسب المادة ٠٣ من القانون السابق الذكر من الصفحة ٠٧ مهام الصندوق كما يلي:

- يسير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الأجراء.

- يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء.

- تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الخدمات المنصوص عليها وتسوية النزاعات ومراقبتها.

- يسير عند الاقتضاء الخدمات المستحقة للأشخاص المستفيدين من اتفاقيات الضمان الاجتماعي واتفاقاته الدولية.

- ينظم الرقابة الطبية وينسقها ويمارسها.

- يقوم الصندوق بأعمال الوقاية والتربية الإعلام في المجال الصحي بعد اقتراح من مجلس الإدارة.

- يقوم بتسجيل المؤمنين عليهم اجتماعياً.

- يبرم اتفاقات مع صناديق الضمان الاجتماعي لتأمين الرقابة الطبية ومصلحة أداء الخدمات.

يقوم نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء على مبدأ التضامن الاجتماعي الوطني ويقصد بذلك مجموعة المقاييس القانونية والإدارية التي تضمن للمنخرطين وعائلاتهم التغطية الاجتماعية، وذلك في إطار العلاقة (حقوق/واجبات) ويشترط هذا الصندوق أن يكون للمنخرط الشكل القانوني،

ومعنى ذلك امتهان صفة التاجر أو الحرفي أو الصناعي أو الفلاح أو صاحب مهنة حرة مما يسمح له الاستفادة من مزايا وخدمات هذا النظام تحت شرط أساسي وواحد وهو استيفاء دفع الاشتراكات ومتطلباتها. ويتكفل هذا الصندوق بالتغطية الاجتماعية للفئات التالية: السائقين، التجار، الحرفين، الصناعيين، الفلاحين، المهن الحرة)، ويتسم هذا الصندوق بمجموعة من الخصائص أهمها: تنظيم يتمتع بالاستقلالية، ديناميكية في مجال التسيير، ترقية وتنمية الموارد البشرية،إدارة قوية في مواصلة تحقيق الاستقلالية، تقسيم المهام والوظائف والمسؤوليات (cxliii).

***الصندوق الوطني للقاعد (CNR):*** هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، أنشئ هذا الصندوق بنص المرسوم رقم ٨٥-٢٢٣ المؤرخ في ٢٠ أوت ١٩٨٥، والذي تم استبداله بالمرسوم ٩٢-٠٧ المؤرخ في ٤ يناير ١٩٩٢، المتعلق بكيفية تسيير صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للتأمين الاجتماعي، وكانت الغاية الأساسية من إنشائه هي تسيير مختلف أنظمة التقاعد التي كانت متواجدة قبل دستور ١٩٨٣، وتوحيدها في نظام تقاعد موحد يعطى نفس الامتيازات لجميع العمال بغض النظر عن ميدان نشاطهم. وقد حددت مهام الصندوق في المادة التاسعة من المرسوم رقم ٩٢-٠٧ المؤرخ في ٤ يناير ١٩٩٢، وهى كالتالي:

- تسيير أجور ومنح التقاعد، إضافة إلى أجور ومنح ذوى الحقوق.

- تسيير الأجور والمنح المقدمة وفق التشريع الداخلي ل ١ يناير ١٩٨٤ حتى انتهاء حقوقها.

- ضمان التحصيلات المراقبة وحل النزاعات المتعلقة بالأقساط الموجهة لتمويل خدمات التقاعد.

– تطبيق تشريعات ونصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتأمين الاجتماعي.

– ضمان توفير المعلومات للمستفيدين والعمال.

– تسيير صندوق المساعدة والنجدة بتطبيق المادة ٥٢ من القانون رقم ٨٣–١٢ المؤرخ في ٢ يوليه ١٩٨٣ المتعلق بالتقاعد[cxliv].

***الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):*** تم إنشاءه سنة ١٩٩٤كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية، ابتداء من سنة ١٩٩٤، شرع (ص.و.ت.ب) في تطبيق نظام تعويض البطالة ٢٨ لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية حيث يقوم بدفع تعويض البطالة، إضافة إلى بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل ب: المساعدة على البحث عن الشغل، دعم العمل الحر، التكوين بإعادة التأهيل، من سنة ١٩٩٨ إلى غاية سنة ٢٠٠٤، قام(ص و ت ب) بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصاً ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة، منذ سنة ٢٠٠٤، وبتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوى المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية الجزائرية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقاً من سنة ٢٠٠٤ أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوى المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين(٣٥) وخمسين(٥٠) سنة، لغاية شهر جوان ٢٠١٠، ابتداءً من سنة ٢٠١٠، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين(٣٠) وخمسين(٥٠) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة(١٠) ملايين دج بعد ما كان لا يتعدى خمسة(٠٥) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوى المشاريع الناشطين[cxlv].

***الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجل والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والري (CACOBATH):*** وهو هيئة عمومية ذات تسيير خاص، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ثم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم ٩٧-٤٥ المؤرخ في ٢٦ رمضان ١٤١٧ الموافق ٤ فبراير ١٩٩٧، وهذا بسبب الحاجة لتنظيم تسيير خاص للعطل المدفوعة والبطالة المتعلقة بسوء الأحوال الجوية المتعلقة بقطاع البناء، الأشغال العمومية والري، ويضطلع الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

- ضمان تسيير العطل المدفوعة والبطالة المتعلقة بسوء الأحوال الجوية التي يستفيد منها العمال في قطاعات البناء ، الأشغال العمومية والري.
- القيام بإجراءات الترقيم للمستفيدين وأرباب عملهم.
- ضمان الإعلام والتوجيه للمستفيدين وأرباب عملهم.
- ضمان تحصيل الأقساط وفق الإجراءات المعمول بها.

- إنشاء صندوق احتياط موجه لضمان تسديد التعويضات في أي حال من الأحوال.

ويخضع الصندوق لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتتم إدارته من طرف مجلس إدارة يرأسه مدير عام، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله العديد من المقرات والوكالات الجهوية[cxlvi].

**ب- المساعدات الاجتماعية:**

وهى تقديم يد العون لمن أصابته كارثة، ويكون في صورة مبلغ نقدي أو خدمات عينية، وقد تصدر هذه المساعدة من أفراد بناءاً على باعث داخلي بدافع الخير والإحسان، وقد تصدر من هيئات خاصة بنفس الباعث، وقد تصدر من طرف الدولة، ورغم المزايا التي يمتاز بها نظام المساعدة الاجتماعية كونه يخفف من وطأة المخاطر التي يتعرض لها الفرد، وكذا يساعد في مواجهة الأخطار الاستثنائية، إلا أنه ينطوي على عيوب، كونه لا يمكن أن يغطى كافة المخاطر اليومية أو التي لا يمكن تجنبها كالشيخوخة، كما أن المساعدات التي تقدمها الدولة يجب أن تتحملها الخزانة العامة، وقد لا تستطيع الدولة تحمل ذلك بالنظر إلى ظروفها الاقتصادية مما يفقد هذا النظام فعاليته، كما أن نظام المساعدات هذا لا يمنح إلا للأشخاص الذين يثبتون أنهم فقراء مما يثير نوع من الصعوبة العملية، إضافة إلى ما فيه من مساس بكرامة الشخص المطالب بالمساعدة، كما أنه قد يترتب على المساعدة الاجتماعية تلاشى روح الاحتياط عند الفرد، وتوقى الأخطار لدى الجماعة[cxlvii].

فمن الواضح في الجزائر أن الإصلاحات الحالية نحو تحقيق الأهداف الرئيسية مثل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم العمالة وتشجيع الاستثمار والتوظيف الذاتي، وبالمثل، ومن أجل تخفيف التكاليف الاجتماعية

للتغيرات الجارية، عززت الحكومة نظام الحماية الاجتماعية لأول مرة من خلال طرح التأمين ضد البطالة، وتوحيد التأمينات التقليدية: المعاش والمرض، وإدخال مبالغ مختلفة إضافية من الدخل لدعم القدرة الشرائية للفقراء، مثل بدل أجر واحد (IPSU) والبدلات الإضافية لمعاشات التقاعدية والمعاشات (ICPR)، واعتماد ضريبة الدخل حتى الآن هذا المنطلق غاية اجتماعية، كما يتضح من الإعفاءات من IRG الصادرة عن قانون الضرائب المباشرة والضرائب ذات الصلة، والدخل والمنح والتعويضات التي تمنحها الدولة في إطار الحماية الاجتماعية. والمخصصات المكتسبة من العمالة لا تزال قائمة، وفى الوقت نفسه نيابة عن مبدأ المساواة الدستوري قبل الضريبة الخاضع للضريبة عادة ووفقاً لخطة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الفرق في الأجور والظروف الشخصية والمسؤوليات الأسرية من دافعي الضرائب،وقيل أنه لظروف الاقتصادية وخاصة التي تؤثر على مستويات التوزيع والأجور، أجور الدرجة IRG شهدت خلال هذا العقد اثنين من الإصلاحات الرئيسية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، والأهم من ذلك أن عام ٢٠٠٨ قد تغير فيه بشكل عميق حجم الضريبة على مجموع الدخل من خلال توفير ثلاثة مرافق رئيسية هي:

- رفع عتبة عدم دفع الضرائب ٦٠٠٠٠ دينار جزائري إلى ١٢٠٠٠٠ دينار جزائري سنوياً.
- تخفيض معدل هامشي أعلى من ٤٠% إلى ٣٥%.
- تخفيض عدد الشرائح الضريبية من (٥) إلى (٣).

الأهداف المنشودة من خلال أعادة تصميم مقياس IRG هو بالطبع تخفيض العبء الضريبي من ذو الدخل المنخفض، واستقرار في الدخول المتوسطة والعالية، وأخيراً موائمة فرض الضرائب على الدخل الشخصي

ومستويات الشركات. أدى هذا الإصلاح كما هو متوقع نقصاً كبيراً في الموازنة العامة للدولة ، لكنه لا يزال واضحاً أن ضريبة الأجور تواصل مع نظام أخذ العينات سهلة وفعالة[cxlviii].

## رابعاً: الحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية Social protection in Latin America

يمكن تقسيم تطور السياسة الاجتماعية إلى ثلاث فترات رئيسية هي: (أ) الفترة السابقة لفترة الكساد العظيم في عام ١٩٢٩، (ب) فترة زيادة التصنيع والنمو الداخلي ما بين الكساد العظيم في عام ١٩٨٠، (ج) فترة من اقتصاد السوق والعولمة والتي بدأت في عام ١٩٨٠، وهذه الفترات المتعاقبة سميت الفترة السائدة بعدهم نموذج التنمية: اللبرالية الأولية، إحلال الواردات، والانضباط المالي والتقشف، وكل فترة لها خصائصها المميزة من حيث تطوير اشتراكات سياسات الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، وكذلك المبادئ التوجيهية الرئيسية التي تحكم الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات (المساعدات الاجتماعية) والسياسات القطاعية في المنطقة وفى المقابل فإن هذه النماذج تؤدى إلى تصورات محددة حول دور الدولة والحماية الاجتماعية[cxlix]. ومن المعروف دولياً أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) باعتبارها موطن وسائل الحماية الاجتماعية الأكثر ابتكاراً في العالم (SP) البرامج والسياسات.

وفى العقدين الماضيين تحولت العديد من أنظمة "SP LAC"، وزادت أهمية السياسات والإنفاق علىSP فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الحكومية الأخرى، وإصلاح العديد من البلدان أنظمة المعاشات لجعل الفوائد تتناسب مع

المدخرات والحد من تعرضهم إلى العجز المالي في المستقبل، والعديد من البلدان قد توسعت أو تقدمت في استهداف نظم التأمين الاجتماعي (SHI) التي تقدم الرعاية الصحية المجانية والمدعومة لأفقر الأسر، ربما كان الأكثر بروزاً إدخال نظم التحويلات النقدية المشروطة التي تستهدف جيداً جلب الملايين من الأسر الفقيرة ضمن نطاق SP للمرة الأولى، وهذا جعلها اعتمدت كنموذج من قبل البلدان النامية في جميع أنحاء العالم[cl].

و في عام ٢٠٠٩، يوجد ١٨٣ مليون أمريكي لاتيني كانوا يعيشون في فقر(ثلث سكان المنطقة)، ٧٤ مليون منهم في فقر مدقع، وهذا يعنى أن ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أكثر من ٣مليون شخص انزلقوا في براثن الفقر المدقع نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ولا يزال العديد من المواطنين الآخرين يعيشون في حالة من الضعف، مما يشكل مشاكل هائلة للتعامل مع أنواع اقتصادية أو غيرها من الأزمات، بالرغم من الأخذ في وقت مبكر من مدخل نهج الحماية الاجتماعية يعتمد على العمالة الرسمية، وتعتمد أساساً سياسات الحماية الاجتماعية على الاشتراكات، يوجد حقيقتان مختلفتان جداً لتعايش المواطنين في أمريكا اللاتينية، أولاً تم دمج أقل من نصف السكان العاملين في سوق العمالة الرسمي ولديهم نوعاً من الحماية الاجتماعية على الاشتراكات، وهذا يعني أن لديهم إمكانية الوصول إلى آليات الحماية ضد الطوارئ والمخاطر الهيكلية، أصل هذه الازدواجية هو التواجد في المنطق الأساسي لترسيخ الحماية الاجتماعية في سوق العمل الرسمي الذي كان من المتوقع أن يتوسع نطاقه بشكل مطرد، وهو الوعد الذي لم يتحقق إلى حد كبير في المنطقة.

وتشير الإحصائيات المتوفرة على أن انعدام الأمن في سوق العمل في المنطقة يرتبط مع العمالة غير الرسمية والعمالة في القطاعات ذات الإنتاجية

المنخفضة من السوق، وفى عام ٢٠٠٨ كان ما يقرب من نصف العمال في أمريكا اللاتينية منخفضة الإنتاجية، والقطاعات ذات الدخل المنخفض مع محدودية تغطية الضمان الاجتماعي، في تلك السنة كان ١٩,١% فقط من العاملين في القطاع غير الرسمي يغطيه الضمان الاجتماعي مقارنة مع ٥١,٥% من جميع العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ وما فوق، فيما بين العمال الريفيين كانت التغطية ٢٧% بنسبة كبيرة من النساء العاملات في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة(٥٥,٥%) مقارنة مع الرجال(٤٥,٩%) هو سبب قلق خاص، وفى عام ٢٠٠٦ كان حوالي ٤١% من العاملين في ١٢ بلداً من أمريكا اللاتينية لا يوجد لديهم عقد عمل رسمي وهو رقم يشمل العمال ذوى الدخل المتوسط مع عدم وجود شكل من أشكال علاقات تقاعد العمالة، مما يجعلهم أكثر عرضة للخطر، في نفس العام ٢٦,٢% فقط من العاملين في القطاع المنخفض الإنتاجية ساهم في الضمان الاجتماعي، في تناقض صارخ مع ٧٦,٧% من العاملين في القطاعات ذات الإنتاجية المتوسطة والعالية، حتى في فترات النمو (كما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨) ظلت مشكلة العمالة الهيكلية لم تحل، وهناك مستويات لا تزال مرتفعة من " التعرض للفقر"، ومن الواضح أن فقراء المنطقة والأسر الضعيفة لا تتمتع بالعمالة الدائمة والدخل، برغم أن العمالة هي الموارد الرئيسية المتاحة للأغلبية العظمى من الأسر لضمان سبل معيشتهم.

وهناك مجموعة أخرى من الناس، بما في ذلك كبار السن والأطفال والمعوقين، الذين لا يزالون خارج سوق العمل، على الرغم من أن بعضهم تشمله الحماية الاجتماعية من خلال اشتراكات عن طريق زواجهم أو نسبة التأمين والمعاشات، وفى كثير من الحالات أنها تفتقر إلى مثل هذه التغطية وتحتاج إلى آليات الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات.

وبذلك تم استدعاء الحماية الاجتماعية لمعالجة مجموعة متنوعة من الحالات عن طريق خلق آليات التامين المرتبطة إما مع أو منفصلة عن سوق العمل، وتوفير التغطية ضد الانخفاض المفاجئ في الدخل عن طريق الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، بوضوح الدولة غير قائمة على اشتراكات التحويلات النقدية بما في ذلك برامج نقل المسؤولية المشتركة (برامج التحويلات النقدية) والمعاشات الاجتماعية، لتحسين مستويات معيشة الأسر الأكثر فقراً وهذا يتناقض مع اشتراكات أدوات الحماية الاجتماعية مثل التأمين الخاص والعمال وتعويض الصحة، والتي تتركز في القطاعات ذات الدخل العالي وصفوف العمال في سوق العمل الرسمي، ولها أثر سلبي أو تأثير صفر إعادة التوزيع وهى مجزئة للغاية.

**السياسات الحالية في ضوء النهج المفاهيمي**

يمكن تقسيم البلدان إلى ثلاث مجموعات على أساس سياستها للحماية الاجتماعية: تلك التي هي أقرب إلى نهج( الحماية والمساعدة والوصول إلى التعزيز)، أو إن( الحماية الاجتماعية كضمان للمواطن)، وفى بلدان أخرى تتخذ موقفاً وسطاً بين الاثنين، أي بلد قد تعتمد منهجاً يركز بشكل صارم على" حماية تعتمد على العمالة الرسمية"، ولأي من البلدان تنفيذ نهج السلامة النقي شبكة الأمان لتخفيف وتعويض المخاطر( الحماية في حالات الطوارئ) مع عدم وجود الإجراءات المرتبطة بها، قد لا تتطابق مع الأنماط استناداً إلى مؤشرات الاستثمار الاجتماعي وتغطية الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم. أولاً تركز بعض البلدان على الفقراء والمستضعفين، وإعطاء أولوية لوضع سياسات وبرامج المساعدة والوصول إلى النهوض الاجتماعي، هذه هي البلدان ذات المستويات المنخفضة من اشتراكات تغطية الحماية الاجتماعية والاستثمار

الاجتماعي، ضعف المؤسسات العامة، وتاريخ استبعاد مساحات واسعة من السكان من سياسات الحماية الاجتماعية غير المعتمدة على الاشتراكات. برامج التحويلات النقدية تلعب دوراً رئيسياً في هذا السياق، وتتلقى دعماً قوياً من وكالات التعاون الدولي.

في بلدان هذه المجموعة الأولى مثل جواتيمالا، وهندوراس، وكانت سياسات اشتراكات الحماية الاجتماعية (المعاشات التقاعدية والصحة) أنسأت مؤخراً، طوال القرن العشرين لم يكن هناك جماعية وإدارة مؤسسية للخطر، حيث كانت العائلة هي التي يجرى الاعتماد عليها كعامل أساسي من الرعاية الاجتماعية، حيث المعاش والنظم الصحية كلاهما في البلدان لم يتم إصلاحهما لتغطية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية من الجزء الكبر من السكان، في كلا البلدين قد لعبت هذه البرامج دوراً رئيسياً في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات للقطاعات السيئة للغاية من السكان، وفي الأكوادور أصبحت منح التنمية البشرية البرنامج الاجتماعي الرئيسي في البلاد وبالمثل برنامج (بيرو جنتس Peru’s Juntos) هو في صميم الجهود الرامية إلى توفير الدعم المباشر لأفقر القطاعات عبر التحولات النقدية المشروطة، في عام ٢٠١٠ هندوراس تعين ما يصل إلى ١٠,٠٠٠ بونو لبرامج التحويلات المشروطة للتعليم والصحة والتغذية، والسلف التي كانت برنامج إعانات الأسرة(PRAF) التي أنشأت في عام ١٩٩٠ كبرنامج انتقالي للتخفيف من أثر سياسات التكيف الهيكلي من خلال التحويلات غير المشروطة للأسر الفقيرة جداً.

في بلدان المجموعة الثانية تتخذ نهجاً مواطن يعتمد على سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة، وقد تم تمديد التغطية للقطاعات المستبعدة تقليدياً، وتشمل

هذه المجموعة المكسيك ، حيث تم تعزيز الحماية الاجتماعية غير القائمة علـــى الاشتراكات على مدار ما يقرب من عقدين من الزمن، ولاســيما مــن خــلال برنامج التعليم والصحة والتغذية في المكسيك (الذي كان يسمى سابقاً بروجريسا والآن أعيد تسميته ببرنامج الفرص) ، الذي هو حجر الزاوية فــي كثيــر مــن المساعدات الاجتماعية ومبادرات التعزيز، وتم أضافه مجموعة من الأدوات بهذا البرنامج وذلك بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفئات المستبعدة تقليــدياً، وقد مكن هذا البرنامج دمج مجموعة من النـــاس الــذين كـــانوا حتـــى الآن لا يدرجون في أي نظام صحي أو معاش. وفى عام ٢٠٠٨ بدأت المكسيك أيــضاً في تنفيذ إستراتيجيتها فيفري مجور (Vivir Mejor Strategy) التي تــستهدف تنسيق وتعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، في محاولة لتوسيع نطاق سياسات الحماية الاجتماعية تدريجياً والروابط المؤسسية ذات الــصلة، أطلقــت حكومة المكسيك إستراتيجية مجور فيفير، الذي يسعى إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامة، وتعزيز تكافؤ الفرص وضمان الحقوق الاجتماعيـــة. الإســـتراتيجية تنسق أعمال أربع وزارات: التنمية الاجتماعية، وتثقيف الجمهــور، والــصحة، والبيئة والموارد الطبيعية، فإنه يأخذ وجهة نظر متعددة الأبعاد للتنميـــة ونهـــج القدرات، مع التركيز على الحاجة إلى تنسيق وتعزيـــز الحمايـــة الاجتماعيـــة، **وتتضمن الإستراتيجية أربعة مجالات رئيسية للتدخل:**

- **تطوير القدرات الأساسية** : ومن خلاله نستهدف بناء رأس المال البشرى من الناس الذين يعيشون في فقر لتسهيل المــشاركة الكاملـــة لهـــم فـــي المجتمع، لاسيما عبر برنامج الفرص، والهدف هـــو بنـــاء رأس المـــال البشرى من خلال: التعليم (من خلال المنح الدراسية والمنح لشراء الزى المدرسي واللوازم) ، والصحة (الطب الوقائي، الصحة الإنجابية والوقاية والسيطرة على الأمراض المزمنة) ، والمواد الغذائية(من خـــلال تـــوفير

المكملات الغذائية، والتحويلات النقدية، ورصد تغذية الطفل ونمو وتعزيز التثقيف الغذائي).

- **إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي:** ويتضمن هذا البعد جهودا موازية لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من أجل تعزيز الاستجابات المناسبة، ولاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ التي تواجه الفرد والأسرة، وقد شملت هذه الجهود: وضع استراتيجيات محددة للتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة (في فيفري مجور، التحويلات النقدية الإضافية للعائلات المستفيدة من برنامج الفرص، وعنصر الدعم الغذائي لفيفري مجور) ، وتوسع نطاق برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، تنفيذ التدابير الهادفة إلى ضمان إمكانية الحصول على السلع الأساسية الضرورية من خلال تجميد أسعار الذرة والحليب في بعض المحلات التجارية، وزيادة ميزانية برنامج العمل المؤقت، ويشمل هذا المكون أيضاً مجموعة من المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفئات المستبعدة تقليدياً عن طريق التأمين الصحي الاجتماعي (نظام تأمين SPS)، "٧٠وأكثر" برنامج من أجل الأكثر من ٧٠ عام والإغاثة من الكوارث.
- **ربط التنمية الاقتصادية بتحقيق الرفاه الاجتماعي:** وويستهدف هذا البعد وضع برامج فعالة لزيادة فرص وصول الفقراء والضعفاء إلى سوق العمل، على سبيل المثال من خلال برنامج رعاية أطفال الأمهات العاملات، ودعم المشروعات الإنتاجية والتدريب.
- **تحسين البيئة المادية والاجتماعية :** ويركز على تحسين البيئة المادية الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية في التنمية البشرية، وفى هذا الصدد

تم وضع برامج للتنمية الحضرية (برنامج المسكن الطبيعي) ، والانتعاش من الأماكن الخاصة والعامة وتطوير المناطق الريفية ذات الأولوية.

# الفصل الخامس

# العمل الأهلي والحماية الاجتماعية

## رؤية مستقبلية ...

## تمهيد :

فيما يلي سوف نعرض طرحا مختصرا لواقع العمل الأهلى وسياساته فى مصر .. ثم نقدم رؤية شاملة لتطوير سياسات العمل الأهلى فى تحسين معنى الحياة لدى الفئات المهمشة.

**ملاحظات على التطورات التى حدثت فى قطاع العمل الأهلى فى مصر:**

لقد تنوعت الكتابة عن المجتمع المدنى وتعددت خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ومستهل الألفية الجديدة. بيد أنها – وهذا وجه المفارقة-٠ تشكو تلك الكتابات من إشكاليات معرفية تجعل من مفهوم العملى المدنى أو الأهلى معضلة عالمية. ففي مصر تركز الدراسات بشكل أساسي على البعد الفكرى على حساب المضمون المعرفى، ولا تعكس فى جميع الأحوال بشكل دقيق مكانة وقيمة الجمعيات الأهلية ودورها فى عمليات التحول الاجتماعى .. **وفى هذا السياق أحرى بنا أن نسجل ثلاثة ملاحظات أساسية هى:**

**الملاحظة الأولى** : أن العمل الأهلى كإشكالية لم يدخل فى حقل الدراسات إلا بعد انتهاء الاستعمار وتكوّن الدولة الحديثة.. ومن المفارقة أن النخب التنموية فى مصر ربنا أتيحت له فرص لتطوير العمل الأهلى وجعل الجمعيات الأهلية حجرا أساسياً فى بناء الجمهورية الثالثة على أسس ديمقراطية .. بيد أنه مسألة الديمقراطية ذاتها باتت معلقة كأسئلة مشاركة القطاع الأهلى فى تشكيل الدولة الحديثة .. حيث انصرف تلك النخب إلى الاهتمام أولويات جديدة للعمل غير تلك المهتمة بالحقوق الأساسية للفقراء .

**الملاحظة الثانية** : لقد تطور الخطاب حول الجمعيات الأهلية والقطاع المدنى عموما خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير. مما دفع إلى زيادة الجاذبية فى القول بعد قدرة الجمعيات الأهلية على حشد وتعبئة الناس حول قضاياهم المعيشية والوطنية .. وهو ما نجحت فيه وسائل الاتصال الفضائي كشبكات التواصل الاجتماعى

بمختلف مسمياتها .

**الملاحظة الثالثة :** لقد تبين من خلال الدراسات المختلفة والبحوث أن موضوع العمل الأهلى مترامى الأطراف ومتنوع المقاربـات ، فالحـديث مـثلا عـن الجمعيات الأهلية يرمى إلى إثارة مسالة الديمقراطية دون أن يـسميها.. وهـو أيضا تلميح إلى ممارسة للسياسة – التى يجرم القانون اشتغال الجمعيات الأهلية بها – على نحو لا يُرى فيه سعيا وراء السلطة كالأحزاب السياسية مثلاً.

**المفاهيم المتعلقة بالعمل الأهلى فى مصر:**

تأسيساً على الملاحظات السابقة أعلاه وفى هذا السياق لابد لنـا مـن الالتفات إلى مصطلح " المجتمع المدنى " وعلاقته " بالعمل الأهلـى" والـذى يحتمل أكثر من تحديد. وكأنه فى التباساته يكشف التباسات العلاقة المـذكورة بين المجتمع التقليدى والمجتمع المدنى الحديث. فتكوينات المجتمع المدنى تعبر عن مصالح جماعات أو فئات قد تتنافى أو تتعارض. غير أن الذى يجمع بينها جميعا هو استنادها فى العمل على معايير "انجازية" حديثة لا معايير "إرثيـة " تقليدية ... فهى تسعى لمجابهة احتياجات الناس بطرق وأساليب ابتكارية حديثة وليست كتلك التى تستخدمها الحكومة أو المؤسـسات الدينيـة ذات الخـدمات الرعوية .. فالجمعيات الأهلية مبدئيا يفترض أنها خارجـة أو مـستقلة عـن السيطرة المباشرة لأجهزة الدولة.. لكن الواقع فى مصر ربما يشهد غير ذلـك تماما فلا إشهار لمنظمة أهلية دون موافقة أدارية وأمنية .. وأنـه لا يجـوز للجمعيات الأهلية العمل سوى فى المجالات التى يحددها القانون الذى تنظمـه الدولة .. ولا يجوز لها أيضا تلقى أي أموال أو صرفها إلا بمعرفـة أجهـزة الدولة .. والأدهى من ذلك أن الحكومة تملك حل الجمعيات الأهليـة ووقـف ممارسة أنشطتها .. مما يدفعنا إلى القطع بأنه لا توجد فى مصر منظمات غير حكومية "NGO" وان استخدما مصطلح منظمات أهلية كبديل للمنظمات غيـر

الحكومية جاء للتغطية على مخالفة الواقع للمفهوم العملى والعلمى الذى تقـره الاتفاقيات الدولية.

وعلى أية حال فبتكاثر الجمعيات الأهلية وتزايد فعاليتها فى مواجهـة مشكلات الواقع المعيشي للمواطنين.. فريما تصبح الجمعيات الأهلية لدى قطاع كبير من البشر بديلا " وظيفيا" معقولة عن التكوينـات الاجتماعيـة التقليديـة كالوحدات الاجتماعية والمساجد والكنائس.. الأمر الذى ربما يؤدى إلى تقوية مشاعر الولاء لهذا النوع من التنظيمات ويزيد من دافعية الناس والحكومـات إلى مساندته والعمل على تطويره؛ ومن هنا يمثل العمل الأهلى فـى مـصر ساحة الصراع الحقيقية التى تنجذب إليها وتتفاعل فيها قوى التغيير من أجـل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة سواء الأجهزة الخدميـة أو الرقابيـة أو حتى الأجهزة الأمنية .. وذلك على اعتبار أن الجمعيات الأهلية تسمح بـشكل كبير بإقامة علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات علـى أسـاس المـصالح والايدولوجيات المشتركة .. بحيث تصبح هذه الجمعيات قادرة علـى إفـراز خطابا وطنيا وإستراتيجية تنموية اجتماعية وطنية تهدف إلى تحقيـق التنميـة الشاملة والمزيد من الضمانات لحقوق الإنسان .. فمن المفتـرض أن تكـون الجمعيات الأهلية بمثابة فضاء للحرية يركز على حق الفرد والمجتمع.

**سياسات العمل الأهلى فى مصر:**

إن البحث فى سياسات العملى الأهلى فى مصر عادة ما يتم من خلال دراسة القوانين التى تنظم العمل الأهلى فى مصر بالإضـافة إلـى اللائحـة التنفيذية للقانون وكذلك التعديلات التى أجريت عليها .. بدء من القـانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م أو القانون رقـم ٨٤ لـسنة ٢٠٠٢م .. ورغم رغبة الحكومة فى تطوير السياسات أو القوانين التى تـنظم العمل الأهلى ، إلا أن الحكومة قد فشلت فى استصدار قانونا تتوافـق عليـه

الجمعيات الأهلية باختلاف مشاربها كما فشلت فى استصدار قانون يحرر الجمعيات الأهلية من تبعيتها للأجهزة الحكومية ولا سيما الأمنية وينتصر على القيود التى تحدد من حركة الجمعيات الأهلية وانطلاقها عبر الفضاء الاجتماعى للمواطنين .. ورغم حاجة الحكومة بشكل أساسى لمشاركة الجمعيات الأهلية فى التنمية ورغم كفاح الجمعيات الأهلية من اجل وضع سياسات تضمن استقلال العمل الأهلى .. إلا أن السبب وراء ذلك الفشل لا يزال محض تساؤل وبحث كثير من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن .. !!! **وعموما فإننا مقاربة سياسات العمل الأهلى فى مصر بالدراسة والتحليل عادة ما تجعلنا نواجه جملة من الصعوبات أهمها:**

١- **صعوبة تتعلق بحالة الحقل** : فالأبحاث المتعلقة بسياسات العمل الأهلى تكاد تكون محدودة مقارنة بحجم الدراسات التى أجريت على دور العمل الأهلى ومجالاته وفعالية مشروعاته .. **ومن ثم فإن تقديم تحليل شامل عن الدراسات التى أجريت على القطاع الأهلى عادة ما يواجه بعدد من التحديات أهمها:**

- عدم توفر مادة كافية من البحث التحليلي الموثق للقضايا المتعلقة بسياسات العمل الأهلى.
- عدم قيام ممثلو الجمعيات الأهلية بتحضير كافٍ فيما يتعلق بتعريف دورهم داخل المجتمع وربطها بعمليات التحول الاجتماعى التى شهدتها مصر إبان ثورة ٢٥ يناير وكيفية تفاعل هذا الدور مع ذلك التحول.
- إن الأدبيات البحثية المتعلقة بهذا الحقل والتي ظهرت فى الغرب خلال العقود الماضية حول الوضع فى مصر .. كانت فى متناول دائرة ضيقة من المهتمين ولا تعتبرها الحكومات من الاهتمامات الملحة.

٢- **الصعوبة الثانية تتعلق بالمفاهيم المستخدمة فى هذا الحقل:** ونقصد بها

الجدل الدائر حول مفاهيم الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى والقطـــاع الثالث والمنظمات الخيرية والمنظمات غيــر الحكوميــة .. وأن هــذه المصطلحات لم تشكل بعد مدار بحث كاف فى أوساط المنظمات الأهلية نفسها أو حتى فى المراكز الأكاديمية بشكل يمكنها مــن إعــادة إنتــاج تعريفات مقبولة ومناسبة لدورها فى خــضم التحــولات الاجتماعيــة والسياسية السريعة التى يعج بها الشارع المصرى، والتى تفرض على العمل الأهلى أن يأخذ منحى مختلف عن ذي قبل .. وينعكس ذلك الدور بشكل جلي عند وضع سياسات للعمل الأهلى فى مصر .

٣- **الصعوبة الثالثة تتعلق بتميز هذا الحقل بعدم التجانس:** سواء فى طبيعة بنى المجتمع المدنى فى مصر أو بالــسمات الخاصــة بــالطر الــسياسية والاجتماعية التى تعمل فيها تلك المنظمات؛ مما يجعل أى محاولة متسرعة لاستخلاص استنتاجات عامة إلى إنتاج فهم مشوه للواقع سياســات العمــل الاجتماعى ولا سيما فى مجال الفئات المهمشة؛ لذلك لابد من اعتبار هــذه الدراسة إسهاماً متواضعا فى مجال الاهتمام المتزايد لهذه الناحية فى مختلف الأوساط، ومهما يكن تأثير هذا الجهد فإننا علــى يقــين بتنــامي الاهتمــام بسياسات العمل الأهلى وأهمية الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية كقــوة دافعة تلعب دورا مهما فى مــسألة التحــول الاجتمــاعى وقــضايا الفقــر والتهميش.

**معوقات تطوير سياسات العمل الأهلى فى مصر:**

من خلال الدراسات التى أجريتها فى حقل الجمعيات الأهليــة ومــن زوايا عديدة .. **أمكنني رصد المعوقات التالية فى تطــوير سياســات العمــل الأهلى:**

**١- على الصعيد العام:**

أ) غياب واضح للرؤية لدى كثر من القائمين على الجمعيات الأهلية فـــى مصر .. مما يجعلهم فى أي نقاش مع الدولة يغرقون فـــى الجزئيـــات والتفاصيل .. فتخرج السياسات مشوهة أو غير ناضجة أو مكتملة .

ب) طغيان ثقافة الانقسام والتشرذم مما يبعثر ويعطل الطاقات ويضيع الهدف الرئيس من العمل الأهلى . حيث أثبتت الدراسات أن إستراتيجية التشبيك والتعاون بين الجمعيات الأهلية لم تأت بنتائج مفيدة على المستوى العملى

ت) اعتماد أساليب النقد المتواصل للقطاع الأهلى خاصة الـــسلبي والهـــدام سواء من الحكومة أو عامة الناس ولا سيما بعد أحداث ينـــاير ٢٠١١م حيث اتهمت الجمعيات الأهلية بالخيانة والعمالة والتلصص .. مما دفـــع الدولة إلى وقف نشاط كثير من الجمعيات الأهلية بدعوى تلك الاتهامات.

ث) انتشار جمعيات " الرجل الواحد أو هيمنة الفرد الـــ" Boss" فى العمل الأهلى ؛ مما يعكس غياب روح الفريق والعمل الجماعي ويـــشكك فـــى مصداقية الأعمال الأهلية برمتها .. وربما يتسبب فى إهـــدار المـــوارد المادية والبشرية بسبب غياب التنسيق والتعاون بين الجمعيات؛ والـــذى يسمح بشكل أساسى بتنامى ظاهرة الاحتيال على خـــدمات الجمعيـــات الأهلية بالإضافة إلى التكرار والازدواجية .

ج) تبنى الثقافة القطعية فى ممارستنا أو طريقة " البلاغ رقـــم واحـــد " أو أسلوب الأسود والأبيض . أى إما أن نقوم بتغيير كل شيء دفعة واحدة أو لا نفعل شيئاً؛ مما يؤدى إلى الفشل، وغالبا – عن حسن نية – نشعر بالإحباط ونحمل الآخرين وزر الفشل. وادعاء النقاء الذاتي والطهرانية . وذلك بدل العمل من خلال خطة محددة ومحفزة تنفذ على مراحل. فـــلا تراكم للخبرات ولا تواصل بين البرامج والهيئات ولا اعتمـــاد للتطـــور التـــــاريخي عند وضع السياسات أو حتى عند تنفيذ إستراتيجية طويلة

الأمد ..

ح) غالبا ما يتصرف القائمين على العمل الأهلى أو المعنيين بوضع سياساته على أن رأيهم هو الواقع بدلا من أن يعملوا على تطوير الواقع لكى يقترب من الرأى الذى يؤمنون به.. مما يتسبب فى وجود هوة متسعة بين ما يقوله المعنيون بوضع السياسات وما يمارس فى الواقع.

**٢- معوقات على صعيد الجمعيات الأهلية :**

ويمكن رصد تلك المعوقات فيما يلي:

أ) **عدم تبلور دور للجمعيات الأهلية بشكل مستقل عن الدولة :** فلم تتمكن الجمعيات الأهلية فى مصر من تحديد مجال متميز عن الدولة وعن البني التقليدية الموروثة، والانتظام على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة.

ب) **عمل فردى وغياب شبه كامل لروح الفريق داخل قطاعات العمل الأهلي** : فالعمل الاجتماعى عبارة عن جمع للطاقات العاملة الفردية والجماعية والذى يجب أن يعتمد على النظرة الوظيفية المهنية فى المؤسسات ، أى أن يكون الجميع قيادات ومنظمات فى خدمة الفكرة أو المشروع وليس فى خدمة الشخص أو الفرد. ألا أن الجمعيات الأهلية حتى الآن لم تعتاد على العمل بروح الفريق. ولا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هى السمة الغالبة فى العمل الأهلى. ولقد ازدهرت هذه العقلية فى الريف ثم انتقلت إلى المدن ، إذ ترسخت علاقات الانتماء والولاء على حساب البني المؤسسية الوظيفية . وأن هذه العقلية ليست قائمة باتجاه واحد بل فى الاتجاهين .. فالقاعدة الشعبية المستفيدة من العمل الأهلى أيضاً قد اعتادت على الحاجة إلى قائد .. حيث تهيمن عليهم ما تسمى بـ " بعقلية المريسة " Bossism"

ت) **عملية الذاتية داخل كل جمعية فى التعاطى مـــع الآخـــر:** إذ أن إنــشاء الشبكات الاجتماعية يقتضى تقديم تضحيات مــن الجمعيــات الأهليــة المشاركة وخصوصا من قياداتها، على حساب الذات ولــصالح العمــل المشترك. إنها عملية مؤلمة لها علاقة بلعبة السلطة. ويجب أن يكــون عنوانها العطاء وليس فقط الأخذ . أي عملية باتجاهين ولــيس باتجــاه واحد.. ونظرا لبروز الذاتية الموجودة أساساً داخل كل جمعيــة تبــرز أيضاً فى التعاطى مع الآخرين. إن هذه العقلية الــسائدة فــى مجتمعنــا تنعكس على أى تعاون أو تنسيق بين الجمعيات الأهلية وحتــى داخــل الجمعية ذاتها.

ث) **صعوبة الانتقال من الخدمات إلى التنمية:** ونقصد بها الصعوبات التــى تعانى منها الجمعيات الأهلية فى الانتقال من ذهنية التركيز على تقــديم الخدمات المباشرة رغم أهميتها إلى برامج التنمية أو العقلية التنمويــة . فالتنمية بمفهومها الواسع تتطلب تخطيطاً واعيا .. فكونها مسئولية كل أفراد المجتمع فهى تتطلب قناعة والتزاماً فكريا بالسعي والعمــل علــى تعديل المسار الموروث " المخلفات القديمة" لتحقيق الصالح العام.

ج) **تراجع المساعدات المالية:** عادة ما يمثل تراجــع المــساعدات الماليــة المقدمة للجمعيات الأهلية سواء من الدولة أو من الجهات الممولة – كما حدث فى مصر إبان ثورة يناير وأكثر بعد ثورة ٣٠ يونيو حيث أغلقت كثير من الجهات المانحة مكاتبها فى مصر– تحديا كبيــرا للجمعيــات الأهلية وخاصة التى تعانى أساساً من ضعف التمويل لإنجــاز عمليــة التحول من الخدمات إلى التنمية.. وعموما فإن التمويل المقدم للجمعيات الأهلية غالبا ما يحدد مسار الجمعيات الأهلية والمجال الذى تعمل فيــه والبرامج التى تقدمها.. ومن ثم فانه لا يجب أن نغض الطــرف عــن

مصادر تمويل الجمعيات الأهلية عن الشروع فى وضع سياسات عامة للعمل الأهلى .. وفى معظم الأحيان نجد أن التمويل والمساعدات التى تقدم للجمعيات من مانحيين أجانب تخص بشكل أساسى فى مجال الدراسات والبحوث والتدريب والتأهيل وليس لتقوية القدرات الذاتية للجمعيات والشبكات الاجتماعية .. وفى السنوات العشر الأخير كان ثمة تركيزا من الجهات المانحة على تمويل الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان .. ولعل ذلك ما تسبب فى التشكيك فى ثورة ٢٥ يناير وما إذا كانت مؤامرة من دولة معادية أم هى ثورة وذلك بدعوى قيام الجمعيات الأهلية بتدريب أعداد من الشباب خارج الوطن فى مجال حقوق الإنسان والدعوة وكسب التأييد والتغيير الآمن وغيرها .

ح) **العائق التشريعي:** إن التشريعات الناظمة للعلاقة الجمعيات الأهلية بالحكومة، بالإضافة إلى التطبيق الخاطئ للقانون ربما يلغى استقلالية المؤسسات الأهلية ويشوه مسارها المدنى .

خ) **طبيعة برامج عمل الجمعيات الأهلية:** إن إحدى أهم العقبات التى تحد من الفعالية التنموية للعمل الأهلي هى طبيعة برامج عمل هذه المنظمات. والذى يعتمد أسلوبا مؤقتاً لا ينسجم مع المفاهيم الجديدة فى إعطاء الأولوية للعامل البشرى، ولتوسيع قاعدة المشاركة فى عملية التنمية. وصدور المبادرة عن الجماعات المتضررة، واقتران الخدمة بتحفيز المشاركة والعمل النشيط من الجماعات المستهدفة فى تحقيق أهدافها.

د) **معوقات لها علاقة بطبيعة العمل الاجتماعى :** إذ يبرز فيه كما هو الحال فى الواقع السياسى نوع من الصراع على مناطق النفوذ، ويتم التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة مناطقية – حزبية – طائفية

..الخ. وأحيانا يتم الاتفاق على اقتسام مناطق النفـوذ، حيـث تتحـالف مجموعة من الجمعيات وتشكل إطاراً تنسيقياً فيما بينها، فينشئ إطـارا أخر أو أكثر فى المقابل . كما أن طبيعة الجمعيات أيضاً تنعكس علـى العمل المشترك. إذ يوجد نوع من الجمعيات الكبيرة" إمبراطوريات" لها شعاراتها وأدبياتها وإعلامها مع تميز بنرجسية ذاتية. مما يولد غالباً لدى الجمعيات الصغيرة شعور بعدم القدرة على تقـديم انجـازات أساسـية مقارنة بالجمعيات الكبيرة، فيـصبح عنـدها عقـدة الـنقص وشـعور بالاضطهاد من هذه الجمعيات أو من مؤسسات الدولة الداعمة لها والتى لا تقدم مساعدات للجمعيات الصغيرة كما هو الحـال مـع الجمعيـات الكبيرة والقريبة من مصادر صناعة القرار.

ذ) **عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق:** كثير من القائمين على الجمعيـات الأهلية لا يضجرون من طرح خطاب وطنى والحث على التسامى فوق الحساسيات والأمور والمصالح الخاصة. ومع أول مسئولية يتـسلمونها ضمن إطار مشترك نجدهم أشد فئوية .. ويقومون بمحاولات لتحـسين موازين القوى الداخلية فى الجمعية التى ينتمون إليها وذلك بالاسـتعانة بالعوامل الخارجية وعلى حساب العمل الجماعى أو المشترك .

ر) **وجود بعض الجمعيات " كعدة للشغل" بقـرار مـن أفـراد أو بعـض المؤسسات:** وذلك من أجل الحصول على التمثيل وسياحة المـؤتمرات والسفر الدائم، مع اعتماد خطاب حقوق الإنسان والتنمية مـع وكـلاء محليين يمارسون الـ "Charity Business" حيث بات يوجد هياكـل عالمية وإقليمية تحولت إلى هياكل هرمية يسيطر عليها نفر من النـاس منفردين.

**٣. معوقات تتعلق بالأنظمة والحكومات:**

ليس فى مصر وحدها بل فى الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث تكون الحكومات وطبيعة الأنظمة الحاكمة عائقا شديدا فى سبيل وضع سياسات عادلة وفعالة للقطاع الأهلى . حيث تتشابه المعوقات المرتبطة بالأنظمة الحاكمة والحكومات من بلد لأخر.. **وهنا يمكن حصر تلك المعوقات فى التالي:**

- غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية
- تقليص المشاركة الأهلية والشعبية فى إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي
- بيروقراطية الدولة وعدم قيامها بمسئولياتها إزاء متطلبات واحتياجات المواطنين.
- المركزية وسيادة منطق الاستبداد الأبوى والسياسى؛ والذى يؤدى إلى مصادرة العمل الأهلى وتقليصه
- التشريعات التى تعوق دور الفرد والمجتمع وتتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة تشريعات الجمعيات الأهلية
- محاولة الحكومة فى مصر الالتفاف حول دور الجمعيات الأهلية بوصفها منظمات غير حكومية ،، حيث قامت بخلق منظمات تابعة للأجهزة التنفيذية للدولة والادعاء بكونها منظمات غير حكومية وذلك لاستقطاب التمويلات الدولية، وإجهاض الدور الفعلي للجمعيات الأهلية.. ومن أمثلة تلك المنظمات " الصندوق الاجتماعى للتنمية – المجلس القومي للطفولة والأمومة– المجلس القومى للمرأة – صندوق مكافحة الإدمان ... الخ.
- سياسة التمييز التى تتبعها مديريات التضامن الاجتماعى وبعض الأجهزة التنفيذية بين جمعية وأخرى. غالبا ما تنعكس على العلاقة الداخلية بين

الجمعيات الأهلية، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيـــع المـــساعدات والأدوار واتخاذ المواقف من السياسة الاجتماعية والإنمائية للحكومة؛؛ مما يؤثر بشكل مباشر فى طبيعة سياسات العمل الأهلى برمته.

- نادرا ما تقوم تبنى الخطط الاقتصادية فى مصر على الترابط بين قطبى التنمية الاقتصادي والاجتماعى ضمن إستراتيجية تنموية واحدة تـــوفر الحماية الاجتماعية؛ مما يساهم فـــى إفقـــار الأكثريـــة الـــساحقة مـــن المواطنين، ويزيد من أعداد الفئات المهمشة، ومن ثم زيادة الأعباء على الجمعيات الأهلية، ويؤدى إلى توتر العلاقة بينها وبين جمهورها الـــذى يئن من الحاجة وهى غير قادرة على الاستجابة.
- عدم توفر إحصاءات ومعلومات دقيقة عن القطاع الأهلى والقضايا التى يهتم بها .والذى يترتب عليه عدم التمكن من وضع سياسة وطنية إنمائية شاملة، يحدد من خلالها دور كل جهة من حكومـــة وجمعيـــات أهليـــة ومؤسسات خاصة وهيئات مانحة. مما يتسبب فى ازدواجية المـــشاريع وهدر الطاقات وبعثرة الجهود وتكرار لنفس الأنـــشطة وعـــدم تـــأمين متطلبات الناس فى حدودها.
- عدم وجود شراكة حقيقية بين الحكومة والجمعيات الأهلية ، إذ أن كلمة شراكة تفترض وجود نوع من الندية بين القطاعين الحكومي والأهلـــي. فهل ينظر الحكوميون إلى الجمعيات الأهلية نظرة مساواة أم أن هنـــاك نظرة فوقية..؟ وهل يمتلك ممثلو العمل الأهلي الثقة الكافية بالنفس مـــن أجل تجاوز العقد الماثلة أمام هالة الألقاب والمواقع الضاربة جـــذورها عميقا فى المجتمعات الشرقية.

٤- **معوقات الشراكة على صعيد الهيئات المانحة:** لما كان هناك سياســـات تتعلق بعلاقة الجمعيات الأهلية بالجهات الممولة .. فثمة تحديات عديـــدة

أيضا، ربما تتسبب فى تشويه تلك السياسات وتعمل على تعطيلها. **ومن هذه المعوقات ما يلي:**

- استمرار عديد من الهيئات المانحة فى التعاطى بذهنية المشروع، والمساعدة الموروثة عن الاستعمار. بدلا من التعاطى بروح الشراكة فى رصد الاحتياجات والتخطيط لإشباعها، بالإضافة إلى الشراكة فى التنفيذ. أى الشراكة كل حسب إمكاناته وتوجهاته للوصل إلى غايات أسمى تتمثل فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية .
- عادة ما يصرف الجزء الأكبر من المساعدات التى تقدمها الجهات المانحة للجمعيات الأهلية على إجراء الدراسات وإقامة الندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب والتأهيل. وليس فى العمل على تقوية القدرات الذاتية لكل جمعية وللشبكات التى تعمل على تعزيز برامج التنمية الذاتية. بالإضافة إلى التراجع فى حجم المساعدات من قبل الجهات المانحة .
- تعاظم النظرة الفوقية فى ظل سياسة اقتصاد السوق وطغيان القيم المادية على ما عداها. بالرغم من كل الخطابات حول التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

**سياسات العمل الاجتماعي الحكومى وموقف العمل الأهلى :**

بداية لابد لنا أن نلفت النظر الى ملاحظة مهمة مفادها أن الإنفاق الاجتماعي العام وجملة المعونات التى وجهت لدعم العمل الأهلى قد لاقت تزايدا ملحوظا ولا سيما فى الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٠م وبالرغم من ذلك فإن فعالية الخدمات التى قدمها العمل الأهلى قد تدنت بشكل ملحوظ. وذلك بسبب المحصصة بين أطراف السلطة والمتصاحبة مع هامش كبير من الهدر والفساد فى إنفاق المال العام .. **وهنا يمكن التوقف بشكل خاص عند الملاحظات التالية:**

١- إن نظام الحماية الاجتماعية الرسمية \ النظامية فى شقه الحكومي و شقه المختلط (وزارة التضامن الاجتماعى – الصندوق الاجتماعى للتنمية) بات بعيدا كل البعد عن مواصفات الأنظمة الحديثة للحماية الاجتماعية. فـإلى جانب تعدد و اختلاف الأطراف المعينة و أنظمة الانتساب ومساهمة المستفيدين و أنواع التقديمات و نسب التغطية، يترك النظام المذكور أكثرية السكان دون أي حماية. و يبقى مخاطر اجتماعية عديدة إما دون تغطية أو يغطيها بشكل جزئي . ويعد هذا النظام بالرغم من كلفته الباهظة فهو قليل الفعالية.

٢- إما آليات الحماية الاجتماعية غير النظامية (وهى التى تتوجه من حيث المبدأ إلى فئات غير مشمولة بالآليات النظامية . وفى الوقت نفسه غير قادرة على تحمل تكاليف الخدمات التى تحتاجها) و التى تمول وتدار من قبل مؤسسات حكومية (وزارة الشئون الاجتماعية ،وزاره الصحة) أو أهلية (هيئات و منظمات غير حكومية) أو الاثنين معا. هذه الآليات هي اقرب لان تكون آليات لمساعدة اجتماعية;

٣- فيما يتعلق بوزارة التضامن الاجتماعي – تحديدا– فلا يزال يطغى على مهامها (التى حددها القانون و التى تقوم بها فعلا) الطابع الرعائى لفئات محددة من السكان وهى الفئات المعروفة بالفئات الضعيفة أو الأكثر تعرضا للهشاشة( الأيتام ،الأطفال ،الرضع ،المسنون ،المنحرفون ،المعوقون ) و يتصف أداء الوزارة فى مجال الرعائى بشكل عام بالضعف من وجوه كثيرة:

٤- يعانى قطاع الخدمات الاجتماعية من خلل فى وصول الخدمة إلى مستحقيها. وتفاوت فى الرعاية حسب فئات المسعفين وعدم الوضوح فى عملية الاستهداف و خلل فى التوزيع الجغرافي لنشاط الوزارة و تدنى

مستوى نوعيه و جودة الخدمة التى تقدمها ازدواجية فى تقديم الخدمة مع إطراف حكومية أخرى، و خارج النشاط الرعائى فان نشاط الوزارة يقتصر على مساهمتها فى تصميم و تنفيذ مجموعة من المشاريع (التنموية) الصغيرة فى الوسط الريفي عموما. و التى تدخل فى إطار التنمية المحلية و بعض نشاطات التدريب و الدراسات التى تتناول أوضاع السكان بشكل عام.

**إما فيما يتعلق بالقطاع الأهلى فيمكن إيراد الملاحظات التالية بخصوصه:**

١- تشير تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات إلى أن ن حجم الموارد المالية المخصصة لقطاع الجمعيات الأهلية يفوق بأكثر من خمسة أضعاف حجم موارد وزارة التضامن.

٢- شهدت الجمعيات الأهلية انخفاضاً نسبيا فى حجم الموارد المالية المخصصة لها عن المستوى الذي كان عليه قبل أحداث يناير ٢٠١١م.

٣- المجالات التى يغطيها نشاط الجمعيات الأهلية هي تقريبا نفسها المجالات التى يغطيها نشاط وزارة التضامن الاجتماعى (الرعاية الصحية، التعليم، محو الأمية، رعاية الفئات الضعيفة، التأهيل والتدريب المهني مع التركيز بشكل خاص على مجالي الصحة ولتعليم.

٤- أضاف القطاع الأهلى فى السنوات الأخيرة إلى نشاطاته نشاط (القروض الصغيرة) للفقراء بشكل عام و للنساء بشكل خاص.. مما يؤشر على انتهاج الجمعيات الأهلية لسياسات جديدة فى العمل الاجتماعى.. تركز على البعد الاقتصادي والانتاجى فى سبيلها لمجابهة الفقر. بدلا من انحسار دورها فى مجال المساعدات المباشرة المؤقتة.

٥- بالرغم من ندرة – إن لم يكن غياب – المعطيات الاحصائية حول المستوى النوعي للخدمات التى يقدمها القطاع الأهلى وأعداد المستفدين منها؛ فيمكن القول إن هنالك تفاوتا فى نوعية الخدمة المقدمة حسب الجهة المقدمة لها. كما أن عدد المستفدين لا يزال اقل بشكل واضح من عدد المحتاجين. إضافة إلى فئوية كثير من المنظمات الأهلية المعنية .

**يمكن إيجاز هذه الخلاصة بالملاحظات التالية:**

١- انه لم يكن لدى الحكومات المصرية فى اى وقت من ألأوقات سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة أو واضحة المعالم.

٢- إن التدخلات الرسمية \ الحكومية فى مجال الاجتماعي يمكن اعتبارها متممة لتدخلات القطاعين الخاص و الأهلى و ليس العكس ;

٣- إن عملية وضع سياسات للعمل الأهلى فى مصر باتت عمليات مكلفة و غير فعالة. والشاهد يتمثل فى عجز وزارة التضامن عن انجاز قانون تفاعلى وتوافقى للجمعيات الأهلية على مدار خمس سنوات من العمل وتشكيل اللجان .. وحتى الان لم يخرج القانون للنور.

٤- إن تدخلات القطاع الأهلى فى المجال الاجتماعي يغلب عليها الطابع الفئوي.

٥- إن العمل الاجتماعي (بشقية الحكومي والأهلى) لا يزال يغلب عليها الطابع التقليدي (إسعاف، أغاثه، رعاية) ولا يواكب متطلبات التنمية الاجتماعية كما يطرحها مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وكما تناولتها المؤتمرات العالية لا سيما مؤتمر القمة الاجتماعية المنعقد فى كوبنهاغن ١٩٩٥م، والتى يمكن تخلصيها بأربعة بنود رئيسية تشكل مجتمعة نهجاً

متكاملا فى التنمية الاجتماعية **وهي:**

أ) مكافحة الفقر.

ب) مكافحة البطالة و تامين فرص العمل المنتج.

ت) تحقيق الاندماج الاجتماعي.

ث) مشاركة المستهدفين فى اتخاذ القرارات المتعلقة باوضعهم وفـــى تنفيــذ ومتابعة هذه القرارات.

**المعالم الرئيسة لإستراتيجية القطاع الأهلى فى مجال تحسين معنى الحياة لدى الفئات المهمشة :**

بعد الطرح الذى قدمناه أنفاً والذى تضمن رؤية نقدية لسياسات وعمـــل القطاع الأهلى فى مصرية . فإنه أحرى بنا أن نقدم إستراتيجية جديـــدة للعمـــل الأهلى لتسحين معنى الحياة لدى الفئات المهمشة .. **وتتحدد المعـــالم الرئيـــسي لهذه الإستراتيجية من خلال ثلاثة أمور أساسية يجب أن تؤخذ فـــى الاعتبـــار هى:**

١- أبعاد التنمية الاجتماعية كما تظهر مـــن خـــلال التنميـــة الاجتماعيـــة المستدامة. أى كون التنمية هى بالدرجة الأولى توسيع لخيارات البشر، ومن ثم هى فى آن معا تنمية للبشر وبواسطة البشر ومن أجل البشر مع ما يحمله ذلك من أبعاد للتنمية وفـــى مقـــدمتها التمكـــين والمـــشاركة والإنصاف والاستدامة، وكل ما يتعلق بتغير مفهوم ومعنى الحياة لـــدى الفئات الإنسانية وخاصة المهمشة.

٢- مقتضيات العولمة المتطرفة فى ليبراليتها وما تفرضه مـــن ضـــغوطات لتخلى الدولة عن معظم واجباتها الاجتماعية التى كانت فـــى المجـــالين الاقتصادي والاجتماعي.

٣- الظروف التى تمر بها وخاصة بعد أحداث ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو واللاتي تسببا فى تهميش وإفقار فئات إنسانية عديدة .. وهدم وإضعاف لكثير من مؤسسات الدولة الرسمية .. فضلا عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتى لم تتشكل بعد .. خاصة وأن طبيعة تلك الأنظمة عادة ما يعتبرها المحللون للسياسات بأنها المسئول الرئيسي عن معظم المشاكل الاجتماعية التى يعانى منها المواطنون ولاسيما مسألة الاندماج الاجتماعي .. ولعل إسقاط نظامين سياسيين فى مصر فى أقل من عامين دليل قاطع على صدق هذه الرؤية.

**وفى ضوء تلك الاعتبارات يمكن تحديد المعالم الرئيسة لإستراتيجية عمل القطاع الأهلي فى مجال تحسين معنى الحياة لدى المهشمين .. وذلك على النحو التالي:**

**أولا:** لا يمكن بحال من الأحوال فى مجتمعنا المصري لأبعاد ثقافية أن يحل القطاع الأهلى بشكل عام محل الدولة والقطاع الخاص فى تولي الشئون الاجتماعية للمواطنين وبشكل خاص فى مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة وفرص العمل ومكافحة الفقر وحتى فى مجال الرعاية الاجتماعية .. وهذا التوجه الاستراتيجي لا يعنى أن يتخلى القطاع الأهلي مصر بين عشية وضحاها عن النشاطات التى يقوم بها فى الوقت الحاضر .. خاصة وأن مجتمعنا يمر بمرحلة من عدم الاستقرار ومن تدهور فى إمكانات وموارد الدولة .. ويترتب على ذلك جملة من الأمور أهمها: أن يلعب القطاع الأهلي دور حلقة الوصل بين وزارات الخدمات بمختلف مستوياتها والمواطنين فى تصميم الخطط والبرامج فى مجالات التنمية المستدامة المتعلقة بالفئات المهمشة والمحرومة من الإحساس بمعنى الحياة .. وبالإضافة إلى ذلك

أن يتركز عمل الجمعيات الأهلية **فى مجالين رئيسيين هما:**

**المجال الأول:** توعية المواطنين بحقوقهم فى التنمية وفى مقدمتها الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تتناول مختلف جوانب حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفى مراقبة تنفيذ هذه القرارات بما فى ذلك الحق فى المساءلة والمحاسبة.

**والمجال الثاني:** يكتسب أهمية فى الإطار المصرى هذا التوقيت على وجه التحديد وهو تركيز برامج العمل الأهلي على العمل فى حقل الاندماج الاجتماعي بمعناه الواسع الذى لا يقتصر على الاهتمام بهموم ومشاكل الفئات الاجتماعية الخاصة( نساء – شباب – أطفال – مسنون – معوقون .. الخ) ، وإنما خصوصا تصميم وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بمعالجة أسباب الانقسامات السياسية التى تركت شرخا كبيرا فى النسيج المصرى بعد أحداث ثورتي يناير ويونيو .. بالإضافة إلى تعزيز سبل الاتصال والتواصل بين الجماعات وتبادل الخبرات والتجارب والهواجس فيما بينها بما يزيل الأفكار المسبقة عن الأخر.

**رؤية اجتماعية تنموية لتفعيل سياسات العمل الأهلى للعمل مع الفئات المهمشة:**

**تتحقق هذه الرؤية من خلال وضع سياسات على ثلاثة مستويات هى :**

**أولاً: سياسات تتعلق بدور الدولة وموقف العمل الأهلى منه:** لا يمكن بحال عزل سياسات العمل الأهلى وسبل تطويره بعيد عن السياسات العامة للدولة والتى تعتبر سياسات العمل الأهلى جزءا منها .. نظرا لطبيعة التأثير المتبادل بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية للدولة وطبيعة الأنشطة التى يمارسها النشاط الأهلى والسياسات التى يتبعاها؛ إذ أن السياسة العامة للدولة هى التى تحدد بشكل مباشر النطاق الذى يجب أن تعمل فيه ومن خلال الجمعيات الأهلية .. **ومن ثم فإن الحديث عن تطوير لسياسات العمل الأهلى للعمل مع الفئات**

**المهمشة لا يمكن بحال دون تبنى الدولة خطة للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى تتضمن المحاور التالية:**

١- **على المستوى الاقتصادى المباشر:** وذلك على اعتبار أن الجمعيات الأهلية لن تتمكن من تحقيق انجاز ملموس فى مجال تحسن معنى الحياة لدى الفئات المهمشة دون أن تكون هناك خطة للحكومة تؤمن ازدهارا اقتصاديا يؤدى إلى خلق فرص عمل مناسبة للمتعطلين عن العمل .. وتحق نموا اقتصاديا يقوم على زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية بشكل عام بالإضافة إلى **مايلى:**

- تأمين مستوى لائق لأجور العمال يوفر الحد الأدنى من العيش الكريم
- توزيع عادل لعوائد التنمية ونواتج الدخل القومى
- إعادة النظر فى النظام الضريبي الحالي ، والذى يركز بشكل أساسى على ذوى الدخول المحدودة. والاستفادة من تجارب بعض الدول التى تتشابه مع الوضع المصرى. وذلك باعتماد سياسة ضريبية ترتكز على الضرائب المباشرة والضريبة التصاعدية على الدخل.

٢- **تأمين الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة:**

**وذلك من خلال:**

- توحيد أنظمة التأمين الصحي وتعميها لتشمل المزارعين وربات البيوت والعاملين فى القطاع الخاص
- جعل الرعاية الصحية حق لكل مواطن يعيش على أرض الوطن وتكون الرعاية الصحية وتطوير الخدمات الصحية هو المشروع

القومى الأول باعتبار أن الصحة هى المعيار الأول لقياس سـعادة الإنسان ورضاه عن المجتمع الذى يعيش فيه والحياة بشكل عام .

- تأمين إلزامية التعليم حتى نهاية التعليم الأساسـى وإتاحتـه لكافـة الراغبين ولأقصى ما تكون عليه قدراتهم
- تعزيز دور الحكومية فى ظل التفاوتات بين التعليم الخاص والعام
- تقليل الفجوة النوعية فى التعليم بين الذكور والإناث
- مكافحة التسرب الدراسى وتوفير كافة سبل الجذب وتطوير المناهج الدراسة للوصول إلى المعدلات العالمية فى التعليم.

**٣- تأمين شبكات الأمان الاجتماعى:**

وذلك من خلال التعامل على ثلاثة مستويات هى:

- برامج تعمل على تنمية القدرات البشرية والإنتاجية للشباب وذلـك من خلال تكثيف برامج التأهيل والتدريب المهني للطاقات البشرية.
- برامج تعمل على زيادة الفرص من خلال تحقيق مبدأ تكافئ الفرص سواءً فى التوظيف أو الترقي
- برامج تعمل على زيادة وتعبئة الموارد للتناسب مع حجم الاحتيـاج للعمل؛ وذلك باستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل. أو التـى يمكن إتاحتها من أ فى أماكن أو مجالات أخرى.

وهذا الإجراءات تجعلنا فى حاجة لوضع إستراتيجية شاملة للتنمية عبر إطلاق برامج متكافئة ومتكاملة لتنمية الريف والحضر؛ بما يحقق التنمية العادلة والمتوازنة للريف والحضر؛ مما يساهم فى تقليل الفجوة الحضارية بين الريـف والحضر. والصعيد والوجه البحري. .. وذلك بخلق اقتصاديات محلية مستدامة

تقوم على تنفيذ مشاريع إنتاجية وتنموية وتعزيز الشراكة المحلية فـــى عمليـــة التنمية بين الجهات الحكومية التنفيذية والجمعيات الأهلية. وذلك بهدف تمكـــين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً سواءً فى تنفيـــذ المشاريع أو تمويلها. أى مأسسة الشراكة المحلية من خلال تشكيل لجان تمثـــل السكان؛ بما يضمن التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع. إذ أن فعالية المواطنين ضرورية لتفعيل التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى توســـيع خيـــارات النـــاس وتمكينهم من المشاركة فى القرارات التى تؤثر على حيـــاتهم ورفـــاهيتهم بمـــا ينسجم مع طموحاتهم وتطلعاتهم.

**ثانيا: شراكة مثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية:** فـــى ظـــل العولمة واقتصاد السوق.. حيث يزداد الأغنياء غني ويزداد الفقير فقرا.. يومـــا بعد يوم تتغير ما فيه معنى الحياة فى أخلاد الفقراء والمفاهيم كما تتغير صورها فى أعينهم ، فينتقلوا داخليا من رؤية أوسع للحياة إلى رؤية أضـــيق .. حيـــث يزداد القلق يوما بعد يوم ،، ويتطور الخوف من الغد إلى أن يصبح مرضا يمكن تسميته بـــ( فوبيا المجهول) فى ظروف تلوح فيها بوادر مرحلة جديدة من حياة الوطن، تمخضت عقب ثورتين كبيرتين كادتا أن تقض على ما تبقى من الوطن .. مرحلة لابد فيها من مواجهة المستقبل وتحدياته بدروس الماضي وصـــعابه.. حتى بات يتوجب علينا أن تكون نظرتنا السياسية والاجتماعية نظرة إستراتيجية لها بعد تاريخي وليس نظرة تحكمها الأزمة الحالية الضاغطة، والـــسعي نحـــو الحلول الجاهزة والسريعة.. لذا لابد من العمل على تكوين رؤية وطنية شاملة ومحفزة . وتصميم محكم لبلوغ هذه الرؤية على مراحل، وليس مـــرة أخـــرى مجرد قائمة من المشاريع العامة والتوجهات العامة والتمنيات العامة. سرعان ما نتخلى عنها أو نعجز عن تنفيذها.. شريطة أن ترتكز هذه الرؤية علـــى تـــأمين الحقوق الأساسية للمواطن. والتى حقوق نابعة من إنسانية الإنـــسان .. ليكـــون الهدف منها هو تمكين الناس عامة والمهشمين خاصة من التمتع بحقوقهم هذه..

وذلك بالاستقلال عن الخيارات السياسية والثقافية للناس وعن قدراتهم الاقتصادية .

ومن هذا المنظور نرى أنه يجب إعادة النظر فى السياسات الظرفية المتداولة حتى الآن. وضرورة إعادة النظر فى السياسات وطريقة التفكير والأداء.. **وذلك من خلال:**

١- وضع رؤية شاملة للتنمية، تستوعب القطاعات الثلاثة ( الحكومي والخاص والأهلي) تحدد من خلالها مهام كل قطاع على حدة .. بشكل تكاملي وليس تنافسي أو متوازي؛ لضمان التغطية الكاملة لكل الفئات المستهدفة، بما يضمن عدم تهميش أو حرمان فئات سكانية أو قطاعات جغرافية معينة، كما يضمن عدم الازدواجية والتكرار فى تقديم الخدمات، ولا يتسبب فى هدر الموارد.

٢- وضع الأسس السليمة للشراكة عبر توفير الجو السياسى والتشريعي الذى يسهل على منظمات العمل الأهلى القيام بدورها فى ظل احترام الاستقلالية المؤسسية

٣- انجاز قانون جديد بالتعاون مع القطاع الأهلى، يعزز من دور العمل الأهلي فى مواجهة التهميش والإقصاء الاجتماعى، ويضمن استقلاليتها ويتيح لها حرية التنظيم والتعبير عن الرأى.

٤- اعتماد معايير واحدة فى التعامل مع منظمات العمل الأهلي، وتطوير أجواء الثقة المتبادلة.

٥- تيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب مع المنظمات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها فى عملها التنموي.

٦- تزويد منظمات العمل الأهلى بالمعلومات وإصدار قانون حرية الحصول على المعلومات.

٧- تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة ومنظمات العمل الأهلى والقطاع الخاص .. عبر آليات تعزز الشراكة المجتمعية. وتطور مفاهيم الديمقراطية التى تقوم على أساس حق الإنسان فى التعليم والصحة والعمل والسكن والغذاء والبيئة النظيفة، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة بهدف إشراكها فى صنع القرار، وخلق فرص أمام الشباب والتركيز على الفئات المهمشة اجتماعيا.

٨- كما يجب أن تتضمن هذه السياسات السبل الكفيلة بتطوير قواعد الشراكة وفقا للاحتياجات المتجددة للفئات المهمشة والمتغيرات المجتمعية الجديدة والتى تطرأ على الموارد المتاحة سواء بالزيادة أو النقصان.

**اعتبارات عامة لتطوير سياسات العمل الأهلى فى العمل لدى الفئات المهمشة: فى إطار تحسين معنى الحياة:**

لما كان الفقر والبطالة والأمية هم نتاج سياسات غير سليمة سواء كانت محلية أو دولية، وكل مشكلات مرتبطة بمعنى الحياة لدى الفئات الفقيرة ولمهمشة؛ فإن حل تلك المشكلات لن يتحقق دون عدالة اجتماعية حقيقية، تضع فى اعتبارها التركيز على النساء والأطفال وكافة الفئات المهمشة والضعيفة. **ويمكن تحقيق ذلك من خلال التصورات التالية لما يجب أن تتضمنه سياسات العمل الأهلى:**

١- وعى عام من قبل منظمات العمل الأهلى بالقضايا الاجتماعية المطروحة. وبلورة رؤية واضحة ومحددة حول الحلول المطروحة والمطلوبة على الصعيد الوطني. وذلك انطلاقا من أن الحكومة هى المسئول الأول عن شئون المواطنين، وأن المنظمات الأهلية لها دور تشاركى وتكاملى، وتعد فى ذاتها قوة ضاغطة من أجل تصويب السياسة الاجتماعية العامة للدولة.

٢- عدم وقوع منظمات العمل الأهلي فى الفخ المنصوب لها. أى أن تأخذ دور الدولة فى المجال الخدماتى عبر القيام بالدور المفترض أن تقوم به الدولة، إذ أن اعتماد سياسة التصحيح الهيكلي، الذى يقتضى إضعاف الدور الاجتماعى للدولة وتعزيز الخصخصة، سيضاعف من مهمات المنظمات الأهلية. والمطلوب هنا هو تقوية منظمات العمل الأهلى وتنميتها وتعبئة طاقاتها وردم الهوة بين إرادة الشعب وإرادة الدولة . بحيث تكون الدولة فى خدمة المجتمع، ويتمثل المجتمع فى الدولة.

٣- على منظمات العمل الأهلى مراعاة التوزيع الجغرافي العادل لتواجدها وأنشطتها.. وان يرتبط مكان إشهارها كما يرتبط مجال نشاطها بالأماكن الجغرافية والفئات الأضعف المحتاجة إليها.

٤- يجب أن تتضمن اللوائح الداخلية لمنظمات العمل الأهلى معايير واضحة لاستحقاق خدماتها .. وان تكون هناك جداول للأولويات ذات معايير لتقدير الخدمة، بما يضمن عدم الازدواجية والتكرار فى خدماتها.

٥- يجب أن يرتبط حجم التمويل بنشاط المنظمات الأهلية ومدى حاجة المجتمع لخدماتها على أن توضع المناطق والفئات المهمشة فى الاعتبارات الأولى للتمويل.

٦- في إطار الشبكات وتوزيع المهام على الأعضاء من خلال اختصاص كل جمعية،العمل على أن تتولى كل جمعية قيادة البرامج والنشاط على صعيد مشترك في المجال الذي تبرع فيه ويشكل اهتمامها الأول،مما يجعل الجمعية تقوم بنفس الدور الذي تقوم به أساسا داخل إطارها لتتعداه للإطار التشبيكي مما يساعد عل الانتقال من دور الجمعية نحو المؤسسة الجامعة وإنشاء قياده جماعية على أن تقود كل جمعية الشبكة في المجال الذي تتميز به.

٧- القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع

والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي وذلك في إطـــار مـــن التخطيط.

٨- القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.

٩- التوجه نجو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير اكبر قدر من الاستقلالية لمنظمات العمل الأهلي.

١٠- توفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر و البطالة و الأمية وتوفير فرص العمل.

١١- إطلاق طاقات عمل ومبادرات لمنظمات العمل الأهلى بتحريرهـــا مـــن قيود البيروقراطية، وتوجيه الاهتمام نحو المنظمات القاعدية

١٢- وضع وتعميم نموذج للتنسيق بين المنظمات الأهلية الهادفة إلى العمـــل المشترك فى برامج التنمية، وإشعار الجهات الممولة بفائدة وضـــرورة دفع هذا النموذج المرتكز إلى تكامل حاجات المجتمع المحلـــى، وذلـــك تلافيا للهدر فى الطاقات والأموال وتلافيا للتفتيت والتنـــافر فـــى هـــذا المجتمع.

١٣- تطوير مفاهيم وأداء منظمات العمل الأهلى لممارسة شـــراكة متكافئـــة ومتفاعلة مع الحكومة (تطبيق توصيات قمم الأمم المتحـــدة والالتـــزام بتنفيذ الشراكة والتشبيك)

١٤- وضع الآلية التنظيمية على مختلف المـــستويات لمـــشاركة المنظمـــات الأهلية فى بلورة الخطط القومية التنموية وكيفية وضعها فى حيز التنفيذ.

١٥- خطط بحثية حول دور منظمات العمل الأهلى ومستوى القـــدرة علـــى الشراكة مع الحكومة فى برامج وعمليات التنمية ولاسيما فى المنـــاطق المهمشة سواء فى الريف أو الحضر، واعتماد التجارب الناجحة.

١٦- تشجيع المنظمات ألأهلية الرعائية لاعتماد برامج تنموية تـؤدى إلـى تمكين الفئات المهمشة من حقوقها، ودعم البناء المؤسسي لهده المنظمات وتطوير برامج التدريب لكوادرها.

١٧- تشكيل أداة ضغط للتأثير فى السياسة الاجتماعية العامة: لكى يـستطيع القطاع الأهلى من لعب دور الشريك فى التنمية. ومطالبتـه للحكومـة بالاعتراف بهذا الدور يتطلب منه القيام بمراجعة نقدية لأدائه وبرامجه، والعمل على تعزيز الآليات وممارسـات الحوكمـة الرشـيدة داخـل المنظمات نفسها. وبلورة رؤية إستراتيجية عامة لدوره وليس حمـلات ظرفية ومؤقتة غير مكتملة.

١٨- إعطاء الأولوية للتوجه إلى الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للخطـر. والاستجابة لمعطيات العمل القاعدي بدلاً من الجنـوح نحـو أعطـاء الأولوية للتوجه نحو الجهات المانحة .. بمعنى أنى تتـولى منظمـات العمل الأهلى مسئولية إعادة صياغة الاحتياجات التنمويـة، ومحاولـة التأثير فى سياسات الرعاية الاجتماعية العامة واختراق نمـوذج النمـو الاقتصادي المطروح جزئيا أو قطاعياً، والسعي لمعالجة الآثار الـسلبية للنمو .

١٩- أن تعي منظمات العمل الأهلى دوماً بأن دورها يكتمل بمشاركة الفئات المهمشة والفقراء لا بالحلول محلهم. أى أن يكون الدور غيـر تمثيلـي قوامه المصداقية والالتزام بالمسار التنموى من موقع غير محايد، ويعبر عن مصالح الناس.

٢٠- .التأكيد على أن تكون العلاقات المتبادلة بين المنظمات الأهلية والجهات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس مـن التساوي والندية. دون طغيان قوى أو ممارسة ضغوط تمويلية. تـؤثر على طبيعة الأنشطة التى تمارسها المنظمات الأهلية وتوجهاتها الفئوية.

**رؤية إستراتيجية مستقبلية لسياسات العمل الأهلى فى تحسين معنى الحياة لدى الفئات المهمشة:**

فى ظل الصراعات السياسية الطاحنة التى يمر بها المجتمع المصرى والتى كان لها مغارم تنموية عديدة؛ تحمل الفقراء والمهمشين النصيب الأكبر من فتورتها.. ولم يكن العمل الأهلي بمنأى عن الصراع المحتدم والدائر بين القوى السياسية فى سبيلها لاستقطاب البسطاء وحشدهم للضغط والضغط المضاد.. ومن ثم فقد تحول قسط كبير من الجمعيات الأهلية من العمل بالتنمية والرعاية الاجتماعية إلى الشغل بالسياسة،، وربما تحولت هذه الجمعيات إلى تكنات أو قل كيانات سياسية وربما قنوات فعالة استخدمها السياسيون وأصحاب المصالح للوصل إلى أهدافهم وتحقيق مصالحهم الشخصية، ضاربين عرض الحائط بكافة القوانين التى تجرم اشتغال الجمعيات الأهلية بالسياسة أو ممارسة الأنشطة الدينية؛ ومن هنا فقد تَحَمَل الفقراء والمهمشون كافة الأنواع الإقصاء " الاجتماعى والاقتصادي والسياسى" الذى مارسته الدولة عليهم خلال الثلاثين عام الماضية،، بل واستمرت تمارسه بعد ثورة يناير حينما انشغلت عن رعايتهم ببناء مؤسساتها التى شهدت انهيارا وتخريبا كبيرتين خلال ثورتي يناير ويونيه، ولم تكن الجمعيات الأهلية معهم أفضل حالا من الدولة ولاسيما بعد الثورة .ز حيت انشغلت هى الأخرى بالحقوق السياسية وقدمتها عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهمشين. فانشغلت عن مجاعة بطونهم بحرية الرأى والتعبير؛ ولم يكن المهمشون والفقراء ضحايا لتلك التغيرات السياسية الراهنة فحسب، بل تشكلت معاني الحياة لديهم فى ضوء المعاناة اليومية التى عاشوها وتعايشوا معها عبر سنوات طويلة من الحرمان النسبي والإقصاء الاجتماعى.

ولما كانت الأدبيات البحثية والمهتمون قد حددوا أربع فئات أساسية مهمشة حصروها فى المرأة والطفل والمسن والمعاق.. فقد حددوا أيضا أربعة

مجالا رئيسة يرونها الأكثر تأثيرا فى تشكيل معنى الحياة لدى الإنسان عامة والمهمشين بصفة خاصة.. وحددوا تلك العوامل فى أربعة مجالات معيشية هى " التعليم والصحية – وتحسين مستوى المعيشة وخدمات البنية الأساسية . وذلك على اعتبار أن معنى الحياة يتشكل فى ضوى توفر تلك الخدمات من عدمها كما يتحدد وفقا لمستوى جودتها ومدى أحقيته فى الحصول عليها، وذلك على متصل تحليلي يبدأ بالإشباع والرضاع الكامل وينتهي بالحرمان التام أيضا، **وعلى أية حال فإننا سوف نناقش رؤيتنا الإستراتيجية فى ضوء المحاور التالية:**

**أولا: المفهوم الاستراتيجي للعميل فى السياسات المقترحة:** وقبل أن نشرع فى وضع رؤية إستراتيجية للعمل الأهلى فى مجال تحسين معنى الحياة لدى المهمشين .. كان لزاما عليا أن نحدد مفهوما للعميل الذى تستهدفه الجمعيات الأهلية فى هذا المجال .. إذ أننا نرى أن ثمة تخبطا ولغطا شديدا فى القطاع الأهلى فى تحديد نوعية العملاء الذين يستحقوا خدماتها.. ولعل ذلك هو ما دفع بعض المعنيين بالعمل الأهلى إلى القول بأن الجمعيات الأهلية تعمل فى الاتجاه المضاد للعدالة الاجتماعية .. وأنها غالبا ما تسير فى ركاب سياسات الدولة وتميل إلى تقديم خدماتها بشكل متواز معها وغالبا ما تقدم خدماتها فى مناطق مجاورة وربما فى تلك التى تستهدفها مؤسسات الحكومة؛ وعلى أية حال فإننا نقترح أن يكون " الإنسان الضعيف مسلوب الحق " هو العميل أو القطاع المستهدف فى سياسات العمل الأهلى .. وعلى الجمعيات الأهلية أن تتعامل مع مناطق الضعف لديه وتمكينه من الحصول على حقوقه التى كفلها له القانون والاتفاقيات الدولية .. وربما يكون بأنها فئات مهمشة.. وفى الدول النامية خصيصاً.

**ثانيا: الفلسفة التى تنطلق منها السياسات المقترحة:** تنطلق رؤيتنا لسياسات العمل الأهلى من فلسفة مؤداها: " أن ما تقدمه الجمعيات الأهلية من خدمات هو

حق لكل محتاج وليس إحسانا .." ومن ثم فيجب على الجمعيات الأهلية أن توفر لديها معاييرا واضحا لمن يستحق خدماتها .. وان تكون تلك المعـــايير معلنـــة للجميع .. على أن تتضمن أيضا إجراءات وقنوات واضحة للمحاسبة فى حالـــة مخالفة المعايير الموضوعة .. مع وجود نظام حازم للمتابعة والتقييم ..

**ثالثاً– الملامح العامة للسياسات المقترحة للدولة فى تعاملها مع المهمــشين: يمكننا رصد ثلاثة مداخل رئيسة أو توجهات يمكن على أساسها بلورت الملامح العامة لسياسات العمل الأهلى مع المهمشين وهى:**

**الملمح الأول:** وينادي أصحابه بالحل الجذري لظاهرة التهميش الاجتماعى، وإعادة دمجهم في البنية الاجتماعية السوية للمجتمع، والقضاء نهائياً علي هذه الظاهرة، وذلك من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية، وتغيير الهياكل المؤسسية في المجالات الرئيسية مثل التشريعات ونظم التعليم وسياسات سوق العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرها من المجالات، ويحتاج الأمر كذلك إلى تغيير في الاتجاهات سواء بين أولئك المعنيين بشكل مباشر بهذه الظاهرة أو في المجتمع ككل .

**الملمح الثاني:** فيذهب أنصاره إلى أن ظاهرة التهميش الاجتماعى هي ظاهرة بالغة التعقيد ويصعب حلها، وأن البديل الموضوع هو محاولة الحيلولة دون تهميش أعداد أو فئات أخرى أخرى، وذلك بالعمل على رفع المستوي الاقتصادي للفئات الأكثر حرماناً في المجتمع والصول بها إلى مستوى مقبول من الإشباع والرضا.

**الملمح الثالث:** يري أصحابه أن انتظار التغيير الجذري في المجتمع هو حل غير عملي؛ لأن عملية التغيير تستدعي إجراءات راديكالية لا يتحملها الواقع الفعلي للبلدان النامية في الوقت الحالى فهو بمثابة هدف استراتيجي طويل المدى، وكذلك فإنهم يعارضون أصحاب المنحي الثاني الذين يرون أن عدم

تهميش أعداد أو فئات أخرى هو غاية المراد، ولم يعيروا الذين هم فى الخطر أو المهمشين بالفعل أي اهتمام؛ لذلك فهم يرون أن عدم تهميش أعداد أو فئات سكانية أخرى هو مطلب ضروري وملح، ولكن يجب كذلك رعاية الأطفال العاملين بالفعل، وذلك من خلال برامج للرعاية الجزئية لهؤلاء الأطفال وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الحياتية وإعطائهم أبسط حقوقهم التي سلبها منهم المجتمع، ومن الواضح أن المنحي الثالث يعد أكثر المناحي واقعية، فهو كذلك أكثر إلتصاقاً بفكرة تفعيل دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في المجتمع، فالرعاية الجزئية لهذه الفئة المحرومة، يدخل في صميم عمل المؤسسات الأهلية، ويمكن من خلال هذه الرعاية تحقيق نجاحات قد تكون متواضعة إلا أنها قابلة للتحقيق في الواقع العملي، مع عدم إغفال الهدف الاستراتيجي طويل الأجل وهو القضاء نهائياً علي ظاهرة عمالة الأطفال.

**رابعا: الهدف الاستراتيجي للسياسات المقترحة:** يتحدد الهدف الاستراتيجي من السياسات المقترحة فى : " **حماية الفئات المهمشة وتمكينها من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وتأهيلها لتحسين معنى الحياة لديها**"، **ويقوم هذا الهدف على ثلاثة محاور رئيسة:**

**المحور الأول: الحماية:** وذلك من خلا ل قيام الجمعيات الأهلية برصد الاحتياجات الملحة وفير الملحة للفئات المهمشة والتى فى خطر " At Risk" والعمل على إشباعها حتى لا تتحول تلك الفئات إلى عناصر ضد المجتمع " anti – Social" أو فئات يسهل استقطابها وتحويلها إلى عناصر هدامة ومخربة.. وغالبا ما تحتاج إجراءات الحماية إلى تقديم خدمات مباشرة للفئات المهمشة والتى تعانى من نقص فى خدماتها الأساسية.. كما تتضمن إجراءات الحماية إعداد برامج توعية على مستوى الفئات المهمشة.

**المحور الثاني: التمكين:** وهو الجناح الثاني فى سياسات تطوير العمل الأهلى

وغالبا ما يتطلب قيام الجمعيات الأهلية بمعرفة السياسات والقوانين التى تسببت فى تهميش هذه الفئات أو ضياع حقوقها وذلك بالعمل على تغيير أو تعـديل أو استصدار قوانين أو قرارات تكفل حصول الفئات المهمشة على حقوقهـا التـى تكفلها لها الدولة حسب ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية.. كالاتفاقيات الخاصـة بمكافحة عمالة الأطفال وأطفال الشوارع .. والاتفاقيات الخاصة بحقوق المـرأة والنوع الاجتماعى .. وفى هذه السياق تمارس الجمعيات الأهلية ضغوطا سياسية على النظام أو صناع القرار من خلال مهاراتها فى استخدام مـنهج الـدعوة " Advocacy" المتعارف عليه فى أدبيات الخدمة الاجتماعية بـــ " المدافعـة " والذى يستهدف تعبئة المتضررين من سياسات معينة والذين هـم فـى خطـر وحشدهم للضغط على صناع القرار . مستخدمين فى ذلك كافة الطرق الـسلمية كالاجتماعات والمكاتبات والصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرائية.

**المحور الثالث: التأهيل":** ونقصد بهذه الإستراتيجية قيام الجمعيات الأهلية بالعمل على محورين هما: **الأول:** يتمثل فى قيام الجمعيات بزيادة دافعية المهمـشين على الحياة والتواكب مع معطياتها والتعايش والتعرف على مكونات الواقع الذين يعشونه وزيادة دافعيتهم على تغييره إلى الأفضل وإكسابهم معان ومفاهيم جديدة تتصل بالسعادة والرضا وتقدير الذات، وكذلك إكسابهم قدرات ومهارات جديـدة تساعدهم فى تحقيق أهدافهم الحياتية، **وفى الثاني:** يجب أن تعمـل الجمعيـات على تأهيل المجتمع للإحساس بواقع المهمشين وتعريفه بقضاياهم ومـشكلاتهم وإشراكه فى حلها وقبول دمجه فى الحياة العامة .. بهدف تنمية وعى المجتمـع نحو خطورة التحامل على هذه الفئات.

**خامساً: سياسات المقترحة لتطوير العمل الأهلي فى قطاعات العمل المختلفة:**

**هناك أربعة قطاعات أو مجالات أجمعت معظم الدراسات أنها تلعب دورا مهما فى تشكيل معنى الحياة لدى الأنسان بصفة عامة وهى:**

**١- السياسات المقترحة للعمل الأهلى فى مجال التعليم لدى المهمشين:**

- تأمين إلزامية التعليم حتى نهاية التعليم الأساسي وإتاحته لكافة الراغبين ولأقصى ما تكون عليه قدراتهم.
- تعزيز دور الحكومة فى ظل التفاوتات بين التعليم الخاص والعام.
- تقليل الفجوة النوعية فى التعليم بين الذكور والإناث.
- مكافحة التسرب الدراسى وتوفير كافة سبل الجذب وتطوير المناهج الدراسة للوصول إلى المعدلات العالمية فى التعليم.
- تقديم خدمات تعليمية.

**٢- السياسات المقترحة للعمل الأهلى فى مجال دعم النظم الصحية لدى المهمشين، وذلك من خلال:**

- العمل على توحيد أنظمة التأمين الصحي وتعميها لتشمل المزارعين وربات البيوت والعاملين فى القطاع الخاص.
- العمل على جعل الرعاية الصحية حق لكل مواطن يعيش على أرض الوطن وتكون الرعاية الصحية وتطوير الخدمات الصحية هو المشروع القومى الأول باعتبار أن الصحة هى المعيار الأول لقياس سعادة الإنسان ورضاه عن المجتمع الذى يعيش فيه والحياة بشكل عام.
- العمل على استكمال خدمات الرعاية الصحية التى تقدمها الحكومة بالتركيز على التغطية وليس التنافس مع الخدمات التى تقدمها الحكومة.
- إيجاد آليات للتواصل مع رجال الأعمال ومحاولة الاستفادة منهم فى

تأمين نوارد الجمعيات الأهلية من خلال تعزيز مفهــوم المــسئولية الاجتماعية لديهم.

٣- **السياسات المقترحة للعمل الأهلى فى مجال تحسين مستوى المعيشة لدى المهمشين:** حيت يعتبر تحسين مستوى المعيشة مؤشرا جيدا لجودة حيــاة المهمشين فضلا عن أن تحسن مستوى المعيشة يضفا معانى أخر للحيــاة وريما يعمل على تبديل وتغير معان باخرى .. إذ أن ثمة علاقة طرديــة شديدة بين مستوى المعيشة واربعة متغيرات أخرى، ربما تــؤثر بــشكل مباشر على قدرة الفرد على تنظيم حياته اليومية وقدرته على الاســتقلالية واحساسه بالضغوط والمشقة بالاضافة إلى قدرته على صــناعة واتخــاذ القرار.. وكلها معان وثيقة الصلة بمفهوم معنى الحياة حسب الأدبيات التى توافرت لدينا.. **وبناء على ما تقدم فإننا نقترح على الجمعيــات الأهليــة تبنى السياسات التالية لتحسين معنى الحياة لدى الفئات المهمشة:**

- يجب أن يتبنى العمل الأهلي سياسات متعلقة بالتمويل متناهي الــصغر كوسيلة فعالة لتحسين مستوى معيشة المهمشين؛ بحيث يمكن من خلالها وضع الاستراتجيات العامة للتمويل والأهداف وإدارة المعلومات وتحقيق الانتشار الجغرافي العادل؛ بحيث يمكن احتواء الفقراء وتعيمهم للحراك الإجتماعى المنشود لهم.

- وفى ضوء استهداف الفقراء والدور التنموى لهذه المؤســسات تــصبح المرونة شرط ضروري فى التعامل معهم إذ أنهم أكثر تأثراً من غيرهم بالتحولات والتوترات الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاعات مفاجئة فى الأسعار وتزايد فى التضخم، ومع قدراتهم الاقتصادية المحدودة يــصبح التعثر المؤقت فى السداد أمراً وارداً ومن ثم ينبغي ألا يدفع الفقير ثمن هذا التوتر الاقتصادي.

- توفير آلية لقياس تطلعات الفقراء والمهمشين ومعنى الحياة لديهم؛ وذلك للتعرف على مدى رضاهم عن برامج تحسين الدخل والخدمات المقدمة إليهم؛ حتى يمكن تجويد الأدوات والبرامج ومراجعة الأخطاء والسلبيات.
- ابتكار إستراتيجيات تسويقية متجددة تلاءم السياق الثقافي الذى تدور فيه، فالرسالة الإعلانية التى تلاءم المزارع تختلف عن تلك التى تلاءم الصياد عن تلك التى تلاءم أهل الصعيد.
- تطوير منتجات جديدة من أجل زيادة الأثر الكلى أو الشامل مثل التأمين الصحى والتأمين على الحياة، صناديق المعاش، التأمين ضد مخاطر الائتمان أو القروض الاستهلاكية، وتطوير خدمات جديدة مثل قروض لبدء الأعمال بأقساط وفترات سماح مناسبة، التأمين، التحويلات، تشجيع الحسابات الادخارية،والقروض الاستهلاكية "للأغراض الأسرية" (مثل الزواج والحالات الطارئة) أو القروض المصممة لخدمة المشروعات التى تعمل على أساس أسرى، وهذا سوف يفيد أصحاب المشروعات متناهية الصغر، كما يفيد المؤسسات التى تمولهم عبر زيادة انتماء العميل والارتقاء بكفاءة مؤسسات الإقراض متناهى الصغر فى احتواء الفقراء.
- الاهتمام بالتدريب وخدمات الاستشارات وتنمية الأعمال لأن هذا من شأنه الارتقاء بإدارة المشروعات متناهية الصغر وتقليل المخاطر التى يتعرض لها القرض والعميل فى آن واحد.

٤- **السياسات المقترحة للعمل الأهلى فى مجال تحسين خدمات البنية الأساسية لدى المهمشين:** وهنا على الجمعيات الأهلية أن تجعل أحد مهامها هو مراقبة تنفيذ الدولة للاتفاقيات الدولية التى تنادى تجرم التهميش

الاجتماعى بكافة صورة وتحمل الدولة مسئولية توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين. والتى جاءات فى المواد الأولى من اتفاقية حقوق الانسان الى صدرت عام ٤٨ وقدمت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على كافة الحقوق؛ **ومن ثم فعلى الجمعيات الأهلية أن تنتهج سياسات تكفل النقاط التالية:**

- حق المشاركة في صنع قرار تنموي محلي ويتحمل أعباء تنفيذ مشروعاتها باسترجاع تكاليف التشغيل والصيانة وبالجهود الذاتية أو الإمكانيات المحلية لتوفير الخدمات الرئيسية والمرافق الأساسية بخلق فرص عمل منتجة ومجزية ونتاج سلعي يناسب الدخول الضعيفة.
- حق المواطن فى اختيار نوعية حياه أفضل(مسكن- بيئة).
- حق المواطن فى اختيار معيشة كريمة (غذاء- كساء- إيواء-عمل).
- معاونة الدولة فى الايفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير طبقا لآرائهم، وأيضا الاحتياجات الرئيسية التي توفر إمكانيات بشرية أفضل لجموع المجتمع المحلي.

**سادساً- الاستراتيجيات التى تقوم عليها السياسات المقترحة للعمل الأهلي:**

**تتضمن رؤيتنا لسيسات العمل الأهلي فى تحسين معنى الحياة لدى الفئات المهمشة على ثلاثة استراتيجيات رئيسة فى العمل هى :**

١- **التشبيك:** وتساعد هذه الاستراتيجية الجمعيات الأهلية على الوصول الى المناطق الجغرافية المحتاجة والاستفادة من الموارد المحلية المتاحة؛ وذلك من خلال التشبيك مع جمعيات قاعدية داخل المناطق المهمشة والتى تحتاج الى خدمات تعجز الجمعيات القاعدية عن اشباعها بمفردها.

٢- **التكامل:** وتقوم هذه الاستراتيجية على تكامل الخدمات التـــى تقـــدمها الجمعيات الأهلية مع بعضها من ناحية ومع الخـــدمات التـــى تقـــدمها الحكومة والقطاع الخاص من ناحية ثانية؛ بما يضمن فى نهاية المطافة التغطية الكالملة لكل المناطف والفئات المهمشة، ويمنع فى الوقت ذاتـــه التكرار والازدواجية فى تقديم الخدمات.

٣- **الشراكة:** ويقصد بها اعتماد الجمعيات الأهلية فى سياسات عملها علـــى التخطيط التشاركى فى التنمية، والذى يحمل كل من الجمعيات الأهليـــة والحكومة مهام محددة فى التنمية تناسب قدرات وامكانات وموارد كـــل قطاع على حدة .. وليس فقط شراكة فى التخطـــيط بـــل فـــى التنفيـــذ والمتابعة والتقيم أيضا.

**سابعاً: مناهج العمل الخاصة بتنفيذ السياسات المقترحة:**

**يتضمن تنفيذ السياسات المقترحة قيـــام الجمعيـــات الأهليـــة بانتهـــاج مجموعة من المناهج التنموية التى تتناسب مع الاحتياجـــات الملحـــة للفئـــات المهمشة والتى تؤثر بشكل مباشر على معنى الحياة لدى هذه الفئات.. ومـــن أهم تلك المناهج ما يلي:**

١- **المنهج الحقوقي(الحق فى التنمية)Right Approach** : نقصد به جملة الجهود المدنية التى تبذلها منظمات المجتمع المدنى بشكلٍ سلمى لتوجيه صانعى السياسة نحو توزيع موارد الدولة وعوائد التنمية فيها بـــصورة عادلة، تضمن الاستفادة القصوى للأفراد من هذه الموارد، كـــلٌ حـــسبُ حاجته، وكلٌ حسبُ طاقته، ويقوم هذا النهج على عدم التمييز بين أفـــراد المجتمع الواحد من حيث حقهم في الاستفادة من ثمار وعوائـــد التنميـــة بشكل عادل، ويعد هذا من المبادئ العالمية للديمقراطية، وتعتبر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي حقوق يتساوى فيها كل البشر على اختلاف مشاربهم، رجالا ونساء، كبارا وصـــغارا،

بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس أو العجز والقدرة، أو الميول العرقية، وجدير بالذكر أن الهدف النهائي من التنمية هي المرحلة التي يجب فيها ضمان حقوق الانسان، وتمتع الجميع بتلك الحقوق داخل المجتمع الوحد، وعلى جميع المستويات..وبمعنى آخر، فإن غياب "العدالة الاجتماعية" في المجتمع، وكذلك غياب "الآليات التشريعية والإدارية والمؤسساتية" اللازمة لتفعيل تلك العدالة، قد وفر لمفهوم "الحق في التنمية" مناخاً مناسباً وأرضاً خصبة للنمو والحياة والظهور على السطح بشكل واضح يفرض نفسه على الواقع والأحداث فرضا.حيث يغلب تداول مفهوم الحق في التنمية في البلدان التي تعاني أزمة حقيقية في ديمقراطيتها، أو غياب واضح فى العدالة الاجتماعية؛ مما يتحتم معه استخدام ذلك المفهوم وتداوله بشكل واسع.

٢- **التمكين Enabling:** ويقصد به تدعيم وتقوية دافعية الفرد ومساعدته على ضبط مشاعره في مواقف الصراع والتنافس.

٣- **التعليم Teaching:** مساعدة الفرد على تعلم مهارات حل المشكلة بشكل سلمي بعيداً عن العنف، وذلك من خلال تدريب المواطن على مهارات إدارة التفاوض والحوار، والمناقشة، وتقديم التفسيرات والمعلومات المناسبة للمواقف الاجتماعية العنيفة، وهذا ما ينعكس على سلوكه في علاقته مع الآخرين.

٤- **التسهيل Facilitating:** ويقصد به الحفاظ على حرية العميل في الفعل، وحمايته من الإكراه غير المعقول، وتعريفه بأساليب التفكير الجيد، والإنصات والاستماع الإيجابي، ومهارات الاتصال الفعال، مع الاهتمام هنا بتهيئة وتعبئة الدعم البيئي، ونقصد بالدعم البيئي العمل على تطويع الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد لتكون أكثر ملائمة لسلوكه السلمي في المواقف المختلفة.

## المراجع

### اولاً : المراجع العربية :

(١) أبو طاحون، عدلي علي، دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة،من أعمال(المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية،الإسكندرية،١٩٩٦)
(٢) ابوهرجة، محمد إبراهيم، تحالف منظمات المجتمع المدنى فى صناعة سياسة الرعاية الصحية فى مصر)سالة دكتوراة غير منشورة كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، حلوان، ٢٠٠٧م)
(٣) أحمد، محمد عبد الحميد، دراسة الأزمات الأسرية للأسر الفقيرة ومؤشرات علاجها من منظور نموذج التدخل في الأزمات في خدمة الفرد، بحث منشور في (المؤتمر العملي السادس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ٢٠٠٦)
(٤) آدلر، الفريد ، معنى الحياة، ترجمة عادل نجيب بشرى( الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤م) .
(٥) الإسكوا، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة(التقرير الثاني، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٨م)
(٦) ألباز، شهيد، العمل الأهلي العربي، من أعمال (مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية،القاهرة، ١٩٨٩)
(٧) أنظر التقرير الختامي – المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار ،هامبورج ، ١٩٩٧ )
(٨) أنويكومار، أدينيا، مفهوم الاقصاء، ترجمة بثينة الإبراهيمي ( انظر موقع متن لقراءة الموضوع على الرابط)
(٩) إيفانز ، مارتين وآخرون، تعزيز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ للمجتمع الصالح نحو سياسة اجتماعية لدولة قطر(الأمانة العامة لتخطيط التنموي، قطر، أيار/ مايو ٢٠٠٩)
(١٠) باشة، عبدالعليم مهور، الدولة وتهميش الشباب في الجزائر(الباحث الاجتماعي، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٠م)
(١١) برنامج الإعلام التنموى تقرير الفقر فى مصر( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١٠م)
(١٢) البسيونى، مختار فؤاد، دراسة تقويمية لإدارة وتنظيم جمعيات رعاية وتعليم الفئات الخاصة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة،القاهرة، ٢٠٠٦م)

(١٣) البشير، ابراهيم حامد، مرافعة لصالح الحقيقة والعدالة والوحدة، موقع الكتروني http://www.sudaneseonline.com/ar/article_12450.shtml
(١٤) بيبرس، إيمان، نحو تفعيل سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة( كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م) ص٣٠.
(١٥) جمال الدين، هبة، بحث مؤثرات نوعية الحياة بين البعد الذاتي والبعد الموضوعي( المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١م)
(١٦) الجوهرى، هناء محمد، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على نوعية الحياة في المجتمع المصري، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م)
(١٧) حامد، نجلاء محمد، دور المؤسسات الترويح ية في رعاية وتأهيل ا لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بجمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي السا دس ( معهد الدراسا ت والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨م)
(١٨) حجازي ،أحمد على مصطفى، المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية بالمجتمع المصري(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، جامعة الأزهر،٢٠٠٣)
(١٩) الحديني، أماني مسعود، المهمشون والسياسة في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية( القاهرة، ٢٠١٤)
(٢٠) حسن، سعودى محمد، دور الجمعيات الأهلة فى الحد من التهميش الاجتماعى الموجه ضد المرأة المعاقة، بحث علمى منشور فى(مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية،العدد(٣٣)،المجلد الثانى،كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان،٢٠١٢م)
(٢١) حسن، سعودي محمد، تقويم فعالية برامج جمعيات تأهيل المعوقين حركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية.جامعة أسيوط،أسيوط، ٢٠٠٦م)
(٢٢) حسين، جمال مصطفى، دراسة مقارنة لجهود المنظمات غير الحكومية في تربية ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر وبعض الدول الأجنبية( رسا لة ماجستير غير منشورة،. كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٦م)
(٢٣) حمود، حسن، مراجعة نقدية لتجارب ناجحة في السياسة الاجتماعية المتكاملة، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ( الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧)

(٢٤) خليفة، عبد الرحمن إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان في العالم العربي( صـــنعاء، دار الخليل بن أحمد، ٢٠٠١م)
(٢٥) خليل، عبد الله، الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية ودليل مقارن للتــشريعات: المبادرة العربية لتشريعات المنظمات الأهلية الــدليل التــشريعي العربــي والــدليل المقارن"(برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "الأجفند" الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٦م).
(٢٦) دياب ،محمد حافظ ، بحوث الجمعيات الأهلية فى الوطن العربي، قــراءات تحليليــة نقدية، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،١٩٩٧م)
(٢٧) رجب، إبراهيم عبد الرحمن، تطور ممارسة طريقة تنظيم المجتمع فى الخارج، مقالة كتبها فى (إبراهيم عبد الرحمن وآخرون، تنظيم المجتمع: أسس نظريــة وتطبيقــات عملية، الكتاب الثالث، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)
(٢٨) زيتون، أحمد وفاء، تنظيم المجتمع: مفاهيم وقضايا وحالات(القــاهرة، دار الحكــيم للطباعة والنشر، ١٩٩٣م)
(٢٩) سراج الدين، إسماعيل، حرية تداول المعلومات في مــصر (مكتبــة الإســكندرية ، الإسكندرية ،٢٠٠٩)
(٣٠) السروجى، طلعت مصطفى ، السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة ( القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤م)
(٣١) السروجى، طلعت مصطفى، ثلاثية التنمية البشرية ونوعية الحياة والتحديث، كمــدخل الإستراتيجية وآلية التخطيط الاجتماعي، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ( كليــة الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٣م)
(٣٢) سلام، منى جميل، إستخدام إستراتيجية التنمية المتواصلة للتخفيف من حدة الفقرفــي المجتمع المحلى (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الخدمــة الاجتماعيــة، جامعــة القاهرة ، فرع الفيوم،٢٠٠٤م)
(٣٣) السيد، ندا حسين، الرعاية الإنسانية كمدخل لمواجهة الإستبعاد الإجتمــاعى للفقــراء الغارمين بمؤسسة مصر الخير( رسالة دكتــوراة غيــر منــشورة ،كليــة الخدمــة الاجتماعية جامعة حلوان ،حلوان،٢٠١٤م)

(٣٤) شالوكا، عادل إبراهيم، حول مفهوم التهميش وأشكاله، صحيفة الركوبة السودانية، موقع الكتروني بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٥ -http://www.alrakoba.net/articles action-show-id-23330.htm

(٣٥) الشاهين، شاهين علي عوض، الحق في التنمية والتطور كحق من حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة، ( فرنسا، جامعة رين الفرنسية، ١٩٩٧م)

(٣٦) شلبى، نمر ذكى، خدمات الرعاية الصحية وتحسين نوعية الحياة للمسنين فى مصر، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثلاثون، كلية الخدمة الاجتناعية،جامعة حلوان، حلوان،٢٠٢٢م)

(٣٧) شومر، توفيق وآخرون : الإدمان الاجتماعي وحماية المهمشين، منتدى جامعة الدول العربية للشباب(، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م)

(٣٨) الصغير، صالح بن محمد، الجهود التطوعيثة وسبل تنظيمها وتفعيلها، بحث علمى منشور بالمؤتمر العلمى للعمل التطوعى والأمن فى الوطن العربى ( الرياض، ٢٠١٠م)

(٣٩) صن، أمارتيا، التنمية حرية: مؤسسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقى جلال ( سلسلة عالم الفكر، العدد ٣٠٣، الكويت، ٢٠٠٤م).

(٤٠) الطيب، منال حمدى، دور الأخصائى الاجتماعى فى مشروعات محو الأمية بجمعيات تنمية المجتمع المحلى بالفيوم ( رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم، ١٩٩٤)

(٤١) العايب، حبيب، دراسة ميدانية حول قضايا التهميش فى تونس(المعهد العربى لحقوق الانسان، تونس،٢٠١٢م)

(٤٢) عبد الباقي، عزة نادي، تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى مجال تأهيل المعوقين حركيا فى ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠١٢م)

(٤٣) عبد الرازق، أحمد حسين و عماد حمدى داود،: تصور مقترح لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير وتحديث التعليم بحث علمى منشور مقدم بالمؤتمر العلملى السنوى السابع ( كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٤م)

(٤٤) عبد اللطيف، هبة أحمد، دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة المعيلة(رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم،٢٠٠٤م)

(٤٥) عبدالباقى، عزة نادي عبد الظاهر، تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركيًا (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٢)
(٤٦) عبدالحليم، سلوي رمضان، العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال كمؤشرات لتحسين نوعية الحياة، بحث علمي منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر( كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠م)
(٤٧) عبدالعال، عبد الحليم رضا، السياسة الاجتماعية ( أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة،( الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩)
(٤٨) عبدالعال، محمد، فعالية برامج جمعيات تنمية المجتمع فى تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة(رسالة ماجيستير غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة،فرع الفيوم،٢٠٠٤م)
(٤٩) عبيد، نيفين، النساء المعيلات لأسر،ودور برامج التنمية، برنامج تدعيم المشاركة في بحوث التنمية ، بحث غير منشورفى( مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة، ٢٠٠١م).
(٥٠) عبير على على النعناعى، إسهامات الجمعيات الأهلية فى تحقيق التمكين المستدام للأسرة الفقيرة، بحث منشور فى (مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثلاثون، الجزء الأول، أبريل، ٢٠١١
(٥١) عدلى، هويدا، فعالية مؤسسات المجتمع المدنى وتأثيره على بلورة سياسات إنفاق الخدمات التعليمية ، بحث علمى مقدم لندوة دولة الرفاهية الاجتماعية ، المنفذة فى الفترة من ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية (الأسكندرية ، ٢٠٠٥م)
(٥٢) العزبى، زينب، دور الجمعيات الأهلية في رعاية وتأهيل المعوقين،من أعمال(المؤتمر العلمي الأول،حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي،الإسكندرية، ١٩٩٦)
(٥٣) علام،اعتماد محمد علام ودينا مفيد، العمل الحرفي ونوعية الحياة( مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م)
(٥٤) العيسوي، إبراهيم ، الفقر والفقراء في مصر الواقع والتشخيص والعلاج (مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد الثالث عشر،الكويت،١٩٩٨م).

(٥٥) فهمـــي، محمـــد ســيد، أطفـــال الـــشوارع: مأســاة حـــضارية فـــي الألفيـــة الثالثة،(الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٠)
(٥٦) قنديل، أمانى، الإسهام الإقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية: دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة ،١٩٩٩م)
(٥٧) قنديل، أماني،المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهليـــة العربيـــة (القاهرة،دار المستقبل العربي،١٩٩٤م)
(٥٨) كشك، محمد بهجت، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ،( دارالمعرفة الجامعية ، الأسكندرية، ٢٠٠١م)
(٥٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، اقصاء الـــشباب مـــن منطقـــة الاسكوا: العوامل الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية( تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس، الامم المتحدة، نيويورك،٢٠١١م)
(٦٠) الليثى، هبة، مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر،القمة الاجتماعية: الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، جامعـــة القـــاهرة، مركـــز دراســـات وبحـــوث الـــدول النامية،١٩٩٦.
(٦١) مارشال، جوردون، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المجلد الثالث، ط ١، ٢٠٠١م)
(٦٢) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيـــا، مـــدارس اللغـــات الرســـمية والخاصة، شعبة التعليم العام والتدريب، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٣م)
(٦٣) محرم، ابراهيم وأخرون، الحياة الحلوة: مدخل للتنمية الإنسانية( مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)
(٦٤) محمد، إبراهيم عبد الهادى، تنظيم المجتمع بين النظرية والتطبيق ( المكتب العلمـــى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الأسكندرية، ١٩٩٧م)
(٦٥) محمد، حسين فهمي، تطـــويـــر نظـــم المعلـــومات المحاســـبية لترشـــيد اتخـــاذ القرارات في إطار المعايير المحاســـبـــية للوحـــدات غيـــــــر الهـــادفـــــــة للربـــــح، (رسالة ماجستير كلية التجارة. جامعة عين شمس.المحاسبة، 2010)
(٦٦) محمد، عبد العزيز حسين، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي الأســـر الفقيرة بوسائل تحسين مستوي معيشتها، بحث منشور في (المؤتمر العلمي الـــسادس

الفقر وحقوق الأسرة أفاق جديدة للتنمية، المعهد العلي للخدمة الاجتماعية بالقــاهرة، ٢٠٠٧)

(٦٧) محمد، نهي عبد الرازق، إستراتيجية مقترحة للجمعيات الأهليــة المــصرية لتلبيــة الاحتياجات التربوية لذوي الإعاقة العقلية(رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة ،٢٠١٠ م)

(٦٨) محمد، نيفين عبد المنعم، إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال رعاية المــرأة لتمكينها من القيام بدورها فى تنمية المجتمع المحلى (رسالة ماجيستير غير منــشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان،٢٠٠٢م)

(٦٩) محمود، عبد المنعم محمد، دور مؤســسات المجتمــع المــدني فــي رعايــة ذوى الاحتياجاتالخاصة من المعاقين في مصر، بحث منشورفى (مجلة كليه التربية،العدد الخامس،كلية التربية ،جامعة الفيوم،الفيوم، ٢٠٠٧.م)

(٧٠) محمود، محمود محمد، دور منظمات المجتمع المدنى فى إشباع إحتياجــات المــرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية،بحث منشور فى( المؤتمر العلمى السادس عشر، كليــة الاجتماعية ،جامعة حلوان،حلوان،٢٠٠٣.م)

(٧١) مدكور، إبراهيم، المعجم الوجيز (مجمع اللغة العربية، القاهره، ١٩٩٢م)

(٧٢) مرسى، أبو بكر، ظاهرة أطفال الشوارع: المفهوم والانتشار(القاهرة،مكتبة النهــضة المصرية،٢٠٠١)

(٧٣) مركز بصيرة لبحوث ودراسة الرأى العام، الفقر فى مصر. القاهرة. ٢٠١٤م.

(٧٤) مصطفى، مديحة، مداخل طريقة تنظيم المجتمع لتدعيم التطوع كأحد أليات المشاركة المجتمعية المجتمع المدرسى، ورقة عمل مقدمة للمــؤتمر العلمــى الــسنوى الثــانى والعشرون(كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، الفيوم، ٢٠١٢م)

(٧٥) المليجى، إبراهيم عبد الهادى، تنظيم المجتمع،مداخل نظرية ورؤية واقعية (المكتــب الجامعى الحديث ، الأسكندرية ، ٢٠٠٣م)

(٧٦) منظمة الصحة العالمية – تقرير ١٩٩٩.

(٧٧) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي( القاهرة١٩٩٩ م)

(٧٨) موسى، سامي محمود، جودة الحياة لدى المعوقين جسمياً والمسنين وطلاب الجامعة، بحث علمي منشور في (مجلة الإرشاد النفسي، العدد الثالث عشر، مركــز الإرشــاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١،)

(٧٩) نبيل، عماد محمد، الرعاية الإنسانية كمدخل لتحسين نوعية حياة فقراء الريف (رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ،حلوان،٢٠١١م)
(٨٠) النجار، باقر سليمان،العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقترحاته وردوده وإبعاده – (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية،العدد ١١، المنامة،١٩٩٨)
(٨١) نشرة كاريتاس مصر، (القاهرة العدد ٢٥، ديسمبر ١٩٩٧)
(٨٢) نوفل، محمد نعمان، بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلي على التعليم ودور منظمات المجتمع المدنى فى التعامل معها، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٢
(٨٣) هاشم، صلاح. مؤهلات الجمعيات الأهلية للدفاع عن حق الإنسان فى التنمية، بحث منشور فى ( مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، القاهرة، أبريل ٢٠١٢م)
(٨٤) هاشم، صلاح، المغارم التنموية للانفلات الأمنى ودور الجمعيات الأهلية فى الحد منها، بحث منشور فى( المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، أبريل ٢٠١٤م)
(٨٥) هالة شعبان عوض:برنامج مكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة للمرأة الفقيرة،رسالة ماجستير غير منورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، حلوان،٢٠١٤.
(٨٦) الهرميل، نها ممدوح، آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،٢٠٠٤.
(٨٧) وزارة الشئون الاجتماعية، مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر( القاهرة، ١٩٩٣م)
(٨٨) ويكبيديا الموسوعة الحرة، معنى الحياة. ٢٠١٤م.
(٨٩) ياخضر، حياة بنت سعيد، آثار تهميش الوقف على العقيدة (المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الجامعة الاسلامية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م)

## ثانيا : المراجع الاجنبية :

**(1)** Seligman, Martine ,christopher P., , **Charcter Strengths and Virtues**,(N.Y. Oxford University Press. 2004)
(2) (EFA, Tenth meeting of the Working Group on Education for All: **Concept paper on Marginalization**, Paris, 9-11 December 2009

(3) Avner, Marcia, **Lobbying and Advocacy Handbook for Nonprofit Organizations**, Shaping Public Policy at the State and Local Level (Publisher, Fieldstone Alliance, New York, 2009.

(4) Basil ,Servious D,; Naria K; Mekdes G ;**The Role of local NGOs in promoting articipation in CBR** ,CBR participatory strate Africa, Based on the roceedings of a Conference UgandaSeptember, 2001.

(5) Bhalla, A.S and laperyre, **Poverty and Exclusion in a global world** (2nd Rev Ed,) Hampshire: Macmillan, 2004)

(6) Boudon, R, **The Unintended Consequences of Social action**, the Macmillan press, New York, 1982)

(7) Cellucci, Carlo, **Knowledge and the Meaning of Human Life La Sapienza**, University of Rome.http://w3.uniroma1.it/cellucci

(8) Crosby, F., **Relative Deprivation in Organizational Settings, Research in Organizational Behavior**, Vol. (6), 1984.

(9) Diaz, Albertan, **Nongovernmental Development Organization and grace routs in Peru Latin America** (Volanta ,vol1,No2,U.N,2004)

(10) Donal ,Anderso,: **the Assembly – atool for transforming communities, (Schumacher (E.F)Society,** Great Barrington.M.A.1999)

(11) Dowse, Robert E. John, **Political Sociology** (John witty and sons.U.K, 1982)

(12) El Baredi,Mona,**Toward A Pro- poor Educational Policy For Egypt**, Socioeconomic Policies And Poverty Alleviation Programs In Egypt (Cairo university,, CEFRS, 2001)

(13) Geschwender, **Social structure and Nigro revolt an examination of some hypotheses**, **social forces** ( J. A. 1964)

(14) Ghaldaun center An Assessment of Grass Roots Porticipation ,( Cairo, Egypt's Development,1993)

(15) Gurr, Ted Robert. **Why men rebel**, **Princeton** university press, Princeton (N. J. 1970).

(16) Hancock, Tremor, **quality of life indicators and the DHC**. Health Promotion center press. Ontario. 2000.

(17) http://www.urbandictionary.com/define.php?term=the%20meaning%20of%20life

(18) Kagan, Mark Burton and Carolyn, **Marginalization**, Pre editorial draft for chapter in press in Isaac Prilleltensky and Geoff Nelson, (Eds.), Community Psychology: In pursuit of wellness and liberation,( MacMillan/Palgrave, London, 2003)

(19) Kim, Sook Hyun, **Niches of youth Empowerment: A study of North Korean Refugee organizations**, pHD, Graduate School of Arts Sciences Dissertation, Boston University, 2011

(20) Manaski, Charles, **Social Planning with partial Knowledge of Social interactions**, Department of Economic, Policy, (Newzland university , Newzland,2008.)

(21) Markoveky and C.W. Younts: **Prospects for Distributive Justice Theory**, Social Justice Research, Vol. (14), No. (1), 2001

(22) Martin, J., **Relative Deprivation; Theory of Distributive Injustice for An Erea of Shrinking Resources**, Research in Organization Behavior, Vol. (3), 1981

(23) Masala, Carmelo & Donatella Rita Petretto: **From Disablement to enablement: Conceptual Models of Disability in the 20th Century**(University of cagliari, Italy, 2008)

(24) Metz,Thaddeus, New **Developments** in the Meaning of Life (University of the W I waters and, South Africa, 2007)

(25) Mo Ray, et al, **Critical issues in social work with old people**, First Edition, Palgrave Macmillan, New York, 2009

(26) Morgan, Diana, **Volunteering , its placing Community** ,Capacity Building, paper presented in voluntary conference (New york,15-16 September 2008)

(27) Narayan ,Deepa and Others, **Voices Of The poor** (cryin out for change)( Word Bank , Oxford University Press,2000)

(28) Oxford Wordpower Dictionary, Second edition, Oxford University Press, New york, 2006

(29) Pettigrew, T.F.. **Summing up: Relative deprivation as a key social Psychological construct, in I.** N.Y., Cambridge, Ma, Cambridge University Press, 2002.

(30) Phongpaichit, P, **Development Civil Society and NGOs** (**Australia,** University of Chulalongkorl, 2000)

(31) Randall, Collins, **Conflict Sociology**, Toward an Explanatory Science (Academic press. New York, 1975)

(32) Rayse, David, **The importance of Voluntery efforts in Developing Countries**, (Thomson press, new York,2011)

(33) Robert Adams: **Empowerment, Participation and Social work** (Fourth Edition, Palgrave Macmillan, New York, 2008)

(34) Runesson, Katarina, **Right to Development or Development through Rights**?, Master Thesis, (Centre for the Study of Human Rights, Goteborg University, 2004/04/22)

(35) Scarlet, Come Lesion, **quality of life in south Africa**. urban studies center press. Vol. 37. No. 9. New York. 2003.

(36) Sharma, Ursula, **The Role of Urban Community Development in improving women headed household**, study of gender (North Carolina ,university of Carolina,2009.)

(37) Singh, Madhu, UNESCO Institute for Education, Hamburg. (١٩٩٧

(38) Stewart, John, THE john.stewart@evolutionary manifesto.com , 2009

(39) Stolow N, **The Development and Standards of Living in Paris**, Collection in Transit in Transit and Exhibition, Unesco Press, Paris, 2002. P. 18.

(40) Turner, Mignon, **Answering the Call for Civic Engagement**: How low-income Countries Plan to Involve Citizens in Poverty Reduction (M.A., University of Delaware, 2006 ).

(41) Vander, Walt Sarel,**Conceptualizing Poverty for Social Development in The easterm cape** , South Africa , Portelizabeth , Eastermcape Training , 2004

(42) Wikipedia, **Meaning of life**، the free ,Encyclopedia, 2010

(43) Wilber's, J.S., **Advocacy and lobbying in America** (Washington, 1998)

(44) Wong B.I., **quality of life Definition and Models**. : quality of life Research unit. (University of Toronto. 2002.)

الهوامش:

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: ***السياسة الاجتماعية ( أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية***، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٢٧٦.

(2) Phongpaichit, P: ***Development Civil Society and NGOs , Australia,*** University of Chulalongkorl, 2000, p4.

(٣) الإسكوا: ***السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة*** ، التقرير الثاني ، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٨،ص٧.

(٤) مارتين إيفانز وآخرون : ***تعزيز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ للمجتمع الصالح نحو سياسة اجتماعية لدولة قطر***،إدارة الشئون الاجتماعية، الأمانة العامة لتخطيط التنموي، أيار/ مايو ٢٠٠٩، ص ٥.

(٥) مجموعة الأمم المتحدة لتنمية: ***إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية (المذكرة التوجيهية الثانية)***، اكتوبر٢٠٠٣، ص٣.

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: ***الفقر في غربي آسيا"منظور اجتماعي"***، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص٦.

(٧) محسن معوض وآخرون: ***ورقة عمل " التمكين القانوني للفقراء: المفهوم والآفاق"***، مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"،القاهرة ١٥-١٧ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢.

(٨) محمد السيد الإمام: ***مقدمة في علم الاجتماع الريفي***، المنصورة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٦٠

(٩) سعيد إسماعيل على: ***المواطنة في الإسلام***، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢٨٧.

(١٠)مكتب العمل الدولي: ***الخلاص من الفقر***، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي الدورة٩١، التقرير الأول (ألف)، جنيف، ٢٠٠٣،ص١٣.

(١١) برنامج الأمم المتحدة الانمائى : تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠، ***الثروة الحقيقية للأمم "مسارات إلى التنمية البشرية"***، ص٨.

(١٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائى:تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق ، ص١٢.

(١٣) مريم غريب : ***الحماية الاجتماعية خدمة أم حق،*** الحوار المتمدن،المحور: الحركة العمالية والنقابية، العدد: ٢٦٩٨ ، ٢٠٠٩/٧/٥ موقع الكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=177156

(١٤) محمد حامد الصياد: محاضرات في التأمينات الاجتماعية "القضايا – التحديات – الآفاق"، مصر، يونيو ٢٠٠١ ، ص٨.

(١٥) xv) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: ***الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية***،بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان ، ١٠ – ١١ مارس ٢٠١٠.

(١٦) الحملاوي صالح عبد المعتمد: ***الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية الواجب توافرها للمرأة العاملة في قانون العمل،*** ورقة عمل مقدمة لمؤسسة البرنامج التنموي للمرأة والطفل،المؤتمر السادس والعشرين،الفيوم،٦:٧ فبراير ٢٠١٠ م.

(17) David Hulme and Mathilde Maitrot: ***International experience of delivering social protection: Are there lessons for Bangladesh?[DRAFT],*** Books World Poverty Institute, The University of Manchester, UNDP Conference – Dhaka 2011.

(١٨) نهاد محمد كمال يحي :***دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري،*** دراسة ميدانيه وتحليليه للفترة من ١٩٧٠_١٩٩٥،رسالة دكتوراه،غير منشوره ،كليه الآداب قسم الاجتماع _عين شمس ،٢٠٠٠.

(19) Miraftab F : Flirting with The enemy , Callenges Faced by NGOS in Development and Empowerment , Habitat International , 2003

(٢٠) أحمد على مصطفى حجازي: ***المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية بالمجتمع المصري***،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية، جامعة الأزهر،٢٠٠٣.

(٢١) نها ممدوح الهرميل: ***آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع***، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،٢٠٠٤.

(٢٢) جمال محمد محمد حماد : ***آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري*** ، دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية،٢٠٠٥.

(٢٣) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم:***الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لتطبيق الممارسة العامة لخدمة الاجتماعية في مواجهتها*** ،بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر ،ضمان الجودة والاعتماد في تعليم الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي ومصر ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ، المجلد السابع ،٢٠٠٦.

(٢٤) نجاة محمود عبد المقصود فرحة: ***دراسة مقارنة لإسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر***، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية الاجتماعية ، العدد (٢٦) الجزءالثانى ،القاهرة كلية خدمة اجتماعية حلوان،٢٠٠٩.

(25) Catherine Ferguson: ***Enhancing the Role of NGOS and Civil Society in Poverty Alleviation: Challenges and Opportunities,*** A Paper Prepared for the High Level Expert Group Meeting on Poverty Eradication, Organized by the Division for social Policy and Development, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Geneva, Switzerland, 20-22 June 2011.

(٢٦) هبه الليثي : ***القضاء علي الفقر "الحد من الفقـــر"*** (مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنمويـــــــــــــــــــة للألفيـــــــــــــــــــــة)، ١٠/٢٠١٠م
www.ncwegypt.com/.../4th_conf_economics_Heba_Al_leisy.doc

(27) Document prepared by Jean-Pierre GOLLE Vice-President of the Grouping 'Extreme Poverty and Social Cohesion, Grouping of the Conference of NGOs of the Council of Europe, International Movement ATD Quart Monde, September 2007, p 17.

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة للتنمية: **الحد من الفقر وحقوق الإنسان**، وثيقة عملية"، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٢.

(29) Armando Barrientos: ***Social Protection and Poverty****, United Nations,* Research Institute for Social Development, Social Policy and Development, Programme Paper Number 42, January 2010, p8:p9.

(30) United Nations: ***Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in a Globalizing World Report of the Secretary-General***, tem 3 (a) (i) of the provisional agenda, Follow-up to the World Summit for Social Development, Thirty-nine session 13-23 February 2001, p5.

(31) Bhalla, A.S and laperyre, F. (2004). **Poverty and Exclusion in a global world** (2nd Rev Ed,) Hampshire: Macmillan.

(32) Wikipedia, **Meaning of life** و the free ,Encyclopedia, 2010

(33) http://www.urbandictionary.com/define.php?term=the%20meaning%20of%20life

(٣٤) منظمة الصحة العالمية – تقرير ١٩٩٩.

(35) Carlo Cellucci, **Knowledge and the Meaning of Human Life La Sapienza**, University of Rome .http://w3.uniroma1.it/cellucci

(36)Madhu Singh, UNESCO Institute for Education, Hamburg. (١٩٩٧

(٣٧) أنظر التقرير الختامي – **المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار** ،هامبورج ، ١٩٩٧

(٣٨) ويكبيديا الموسوعة الحرة، **معنى الحياة.** ٢٠١٤م.

(39) Boudon, R. (1982). **The Unintended Consequences of Social action**, the Macmillan press.

(40) Collins, Randall. (1975). **Conflict Sociology**, Toward an Explanatory Science, New York: Academic press.

(41) Coleman, James. (1986). **Individual interests and Collective action**, New York: Cambridge University Press.

(42) Alfred Adler, The meaning of Life, USA. 1931

(43) Thaddeus Metz, New **Developments** in the Meaning of Life, University of the W I waters and, South Africa, 2007

(44) Stephen Macedon، MEANING OF LIHE , Princeton, July 2009

(45) B. Markoveky and C.W. Younts: **Prospects for Distributive Justice Theory**, Social Justice Research, Vol. (14), No. (1), 2001, P. 48.

(46) Robert E. Dowse, John A. Hughes. (1982). **Political Sociology**, John witty and sons.

(47) Martin, J: **Relative Deprivation; Theory of Distributive Injustice for An Erea of Shrinking Resources**, Research in Organization Behavior, Vol. (3), 1981, P.P. 53 – 107.

(48) Crosby, F.: **Relative Deprivation in Organizational Settings, Research in Organizational Behavior**, Vol. (6), 1984, P.P. 51 – 93.

(49) Pettigrew, T.F.. **Summing up: Relative deprivation as a key social Psychological construct, in I.** N.Y., Cambridge, Ma, Cambridge University Press, 2002.

(50) Geschwender, **Social structure and Nigro revolt an examination of some hypotheses**, **social forces**, J. A. (1964). 43: 248-256.

(51) Gurr, Ted Robert. **Why men rebel**, **Princeton** university press, Princeton. N. J. (1970).

(52) Come Lesion Scarlet, **quality of life in south Africa**. urban studies center press. Vol. 37. No. 9. New York. 2003. P. 5.

(٥٣) سلوي رمضان عبدالحليم، **العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال كمؤشرات لتحسين نوعية الحياة**، بحث علمي منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر، في الفترة من ٢٤-٣/٢٥، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠، ص ص ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

(54) Tremor Hancock, **quality of life indicators and the DHC**. Health Promotion center press. Ontario. 2000. P. 2.

(٥٥) جوردون مارشال، موسوعة **علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المجلد الثالث، ط ١، ٢٠٠١، ص ص ١٥٥٧، ١٥٥٨.

(٥٦) سامي محمود موسي، **جودة الحياة لدى المعوقين جسمياً والمسنين وطلاب الجامعة**، بحث علمي منشور في مجلة الإرشاد النفسي، العدد الثالث عشر، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٢٦.

(٥٧) هناء محمد الجوهري، **المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على نوعية الحياة في المجتمع المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

(٥٨) طلعت مصطفى السروجي، **ثلاثية التنمية البشرية ونوعية الحياة والتحديث، كمدخل الإستراتيجية وآلية التخطيط الاجتماعي**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر " التنمية البشرية وتحديث مصر "، المنعقد في الفترة من ١٤-١٥ مايو، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٣.

(59) Wong B.I., **quality of life Definition and Models**. : quality of life Research unit. university of Toronto. 2002. P. 2.

(٦٠) طلعت مصطفى السروجي، **السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ( القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤م) ص ٣٨٠

(٦١) اعتماد محمد علام، دينا مفيد، **العمل الحرفي ونوعية الحياة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

(٦٢) جمال الدين، **بحث مؤثرات نوعية الحياة بين البعد الذاتي والبعد الموضوعي**، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١م.

(٦٣) أمارتيا صن، **التنمية حرية: مؤسسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة شوقى جلال( سلسلة عالم الفكر، العدد ٣٠٣، الكويت، ٢٠٠٤م).

(٦٤) ابراهيم محرم وأخرون، **الحياة الحلوة: مدخل للتنمية الإنسانية**( مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م) ص ص ٧-١١.

(65) Mark Burton and Carolyn Kagan*: **Marginalization,*** Pre editorial draft for chapter in press in Isaac Prilleltensky and Geoff Nelson, (Eds.), Community Psychology: In pursuit of wellness and liberation. To be published 2003 by MacMillan/Palgrave, London.

(٦٦) إبراهيم مدكور: المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهره، ١٩٩٢، ص ٦٥٢.

(٦٧) (lxx) حامد البشير إبراهيم: التهميش في السودان: مرافعة لصالح الحقيقة والعدالـــة والوحـــــــــــــدة، موقـــــــــــــع الكترونـــــــــــــي http://www.sudaneseonline.com/ar/article_12450.shtml

(٦٨) (lxxi) حياة بنت سعيد بن عمر ياالخضر: اثار تهميش الوقف على العقيدة، المـــؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية الـــسعودية، الجامعـــة الاســـلامية، ١٤٣٠هـــــ - ٢٠٠٩م، ص٣٧٩.

(69) Oxford Wordpower Dictionary, Second edition, Oxford University Press, New york, 2006, P 477.

(٧٠) حبيب العايب:دراسة ميدانية حول قضايا التهميش فى تونس "حى الـــسيدة المنوبيـــة وحى رزيق نموذجا "،المعهد العربى لحقوق الانسان،تونس،٢٠١٢،ص٤٠.

(71) Tenth meeting of the Working Group on Education for All (EFA): ***Concept paper on Marginalization,*** Paris, 9-11 December 2009

(٧٢) عادل إبراهيم شالوكا: ***حول مفهوم التهميش وأشكاله،*** صحيفة الركوبة الـــسودانية، موقع الكترونـــي بتـــاريخ ٢٠١٢/٧/١٥ -http://www.alrakoba.net/articles action-show-id-23330.htm

(٧٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا): **اقصاء الشباب مـــن منطقـــة الاسكوا:** العوامل الديمغرافية والاقتصادية والتعليميـــة والثقافيـــة، تقريـــر الـــسكان والتنمية، العدد الخامس، الامم المتحدة، نيويورك،٢٠١١، ص٦.

(٧٤) حامد البشير إبراهيم، **التهميش في السودان:** مرافعـــة لـــصالح الحقيقـــة والعدالـــة والوحدة، http://www.sudaneseonline.com/ar/article_12450.shtml

(٧٥) دينيا أنويكومار، **مفهوم الاقصاء،** ترجمة بثينة الإبراهيمي ( انظر موقع متن لقراءة الموضوع على الرابط :

(٧٦) عادل إبراهيم شالوكا: ***حول مفهوم التهميش وأشكاله،*** صحيفة الركوبة السودانية، موقع الكتروني بتاريخ ٢٠١٢/٧/١ -http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-23330.htm

(٧٧) اديتيا أنوبكومار: ***مفهوم الإقصاء،*** ترجمة: بثينة الإبراهيم، انظر موقع متن لقراءة المتن والهامش http://www.matenalarab.com/2013/09/blogpost_1299.html#.VEXnrFefWeU

(٧٨) أماني مسعود الحديني: المهمشون والسياسة في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤.

(٧٩) عبدالعليم مهور باشة، الدولة وتهميش الشباب في الجزائر، الباحث الاجتماعي، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٠، ص ٢٣٤:ص٢٣٥.

(٨٠) توفيق شومر وآخرون : **الإدمان الاجتماعي وحماية المهمشين** ، منتدى جامعة الدول العربية للشباب ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٨ .

(٨١) إيمان بيبرس : **نحو تفعيل سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية** ، منتدى السياسات العامة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٠ .

(٨٢) محمد عبد الحميد احمد: **دراسة الأزمات الأسرية للأسر الفقيرة ومؤشرات علاجها من منظور نموذج التدخل في الأزمات في خدمة الفرد** ، بحث منشور في المؤتمر العملي السادس الفقر وحقوق الأسرة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٤١ .

(٨٣) معهد التخطيط القومي: **تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧ .

(٨٤) عبد العزيز حسين محمد : **التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي الأسر الفقيرة بوسائل تحسين مستوي معيشتها** ، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس الفقر وحقوق الأسرة أفاق جديدة للتنمية، المعهد العلي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٣٨ .

(٨٥) صلاح هاشم، **المغارم التنموية للانفلات الأمنى ودور الجمعيات الأهلية فى الحد منها**، بحث منشور فى( المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، القاهرة، أبريل ٢٠١٤م)

(٨٦) مركز بصيرة لبحوث ودراسة الرأى العام، الفقر فى مصر. القاهرة . ٢٠١٤م.

(٨٧) تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨ ، **مرجع سبق ذكره** ، ص١٣ .

(٨٨) تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨ : **العقد الاجتماعي في مصر (دور المجتمع المدني)** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣ .

(٨٩) شاهين علي عوض الشاهين، **الحق في التنمية والتطور كحق من حقوق الإنسان،** رسالة دكتوراه غير منشورة، ( فرنسا، جامعة رين الفرنسية، ١٩٩٧م)

(٩٠) إبراهيم عبد الرحمن رجب، **تطور ممارسة طريقة تنظيم المجتمع فى الخارج،** مقالة كتبها فى (إبراهيم عبد الرحمن وآخرون، **تنظيم المجتمع:** أسس نظرية وتطبيقات عملية، الكتاب الثالث، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣) ص ٩٥

(٩١) أحمد وفاء زيتون، **تنظيم المجتمع: مفاهيم وقضايا وحالات**(القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٣م) ص٣١٩-٣٤٧.

(92) Stolow N, **The Development and Standards of Living in Paris**, Collection in Transit in Transit and Exhibition, Unesco Press, Paris, 2002. P. 18.

(٩٣) صلاح هاشم. **مؤهلات الجمعيات الأهلية للدفاع عن حق الإنسان فى التنمية** ، بحث منشور فى ( مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٢م)

(٩٤) برنامج الإعلام التنموى **تقرير الفقر فى مصر**( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١٠م) ص١،٢

(٩٥) باقر سليمان النجار،العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقترحاته وردوده وإبعاده – (المنامة–سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية،العدد١٩٩٨،١١)،ص٤١.

(٩٦) –أماني قنديل ،المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية (القاهرة،دار المستقبل العربي،١٩٩٤)،ص ٦٠.

- Ghaldaun center An Assessment of Grass Roots Porticipation ,( Cairo, Egypt's Development,1993)p.61

(٩٧) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، مدارس اللغات الرسمية والخاصة، شعبة التعليم العام والتدريب، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٣ ،ص٥.

(٩٨) نشرة كاريتاس مصر، (القاهرة العدد ٢٥، ديسمبر ١٩٩٧)ص٧.

(٩٩) شهيد ألباز، العمل الأهلي العربي ، من أعمال (مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية،القاهرة، ١٩٨٩) ص١١.

(١٠٠) وزارة الشئون الاجتماعية، مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧٠.

(١٠١) محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع- مأساة حضارية في الألفية الثالثة، (الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٠) صص٣-٤٣.

(١٠٢) أبو بكر مرسي محمد /ظاهرة أطفال الشوارع – المفهوم والانتشار – (القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،٢٠٠١)صص٥٤-٥٥.

(١٠٣) المرجع السابق ،ص٥٥.

(١٠٤) شهيدة ألباز، المرجع السابق ص١٣.
(١٠٥) باقر النجار، المرجع السابق ص١٧.
(١٠٦) زينب إبراهيم العزبي، دور الجمعيات الأهلية في رعاية وتأهيل المعوقين ،من أعمال(المؤتمر العلمي الأول،حول الجمعيات الأهلية
(١٠٧) وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي،الإسكندرية، ١٩٩٦) ص٢٠٥.
(١٠٨) وزارة الشئون الاجتماعية ،مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر، مرجع سبق ذكره،ص١٧٠
(١٠٩) أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر ،مرجع سابق، ص ٩٢.
(١١٠) وزارة الشئون الاجتماعية،المؤشرات الإحصائية في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية،(١٩٨٩-١٩٩٠)القاهرة،١٩٩١،ص٧.
(١١١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان ،حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة١٩٩٩ صص٢٩١-٢٩٢.
(١١٢) عدلي علي أبو طاحون، دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ،من أعمال(المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية،الإسكندرية ،١٩٩٦)صص١٢٥-١٢٦.
(113) Marcia Avner, **Lobbying and Advocacy Handbook for Nonprofit Organizations**, Shaping Public Policy at the State and Local Level, New York, Publisher, Fieldstone Alliance, 2009, p.119.
(١١٤) عبد الرحمن إبراهيم خليفة، **التنمية وحقوق الإنسان في العالم العربي**( صنعاء، دار الخليل بن أحمد، ٢٠٠١م) ص ٦١.
(115) Wilber's, J.S.: **Advocacy and lobbying in America** (Washington, 1998) P. 73.
(116) Katarina Runesson, **Right to Development or Development through Rights**?, Master Thesis, (Centre for the Study of Human Rights, Goteborg University, 2004/04/22)

(117) Mo Ray, et al, : **Critical issues in social work with old people**, First Edition, Palgrave Macmillan, New York, 2009, P21.

(118) Carmelo Masala & Donatella Rita Petretto: **From Disablement to enablement: Conceptual Models of Disability in the 20th Century**, University of cagliari, Italy, 2008, PP1236-1237.

(119) Sook Hyun Kim: **Niches of youth Empowerment: A study of North Korean Refugee organizations**, pHD, Graduate School of Arts Sciences Dissertation, Boston University, 2011, PP11-13.

(120) Sook Hyvn Kim: **Niches of youth Empowerment: A study of North Korean Refugee organizations**, pHD, Graduate School of Arts Sciences Dissertation, Boston University, 2011, PP17-18.

(١٢١) عبير على على النعناعى: **إسهامات الجمعيات الأهلية فى تحقيق التمكين المستدام للأسرة الفقيرة**، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثلاثون، الجزء الأول، أبريل، ٢٠١١، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

(122) Amjad Rabi: ***Integrating a System of Child Benefits Into Egypt's Fiscal Space, Poverty Impact, Costing, and Fiscal Space,*** UNICEF, 20-Jan-12, p6.

(123) The Social Research Center***: Social Protection and Justice in Egypt Today: Experiences, Questions and The Political Road Ahead,*** American University in Cairo, Egypt , 19 May 2012.

(124) Markus Loewe: ***Social Security in Egypt AN Analysis and Agenda for Policy Reform,*** Working Paper 2024.

(١٢٥) أمنية حلمي: ***كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر***،المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٠٥) ، نوفمبر ٢٠٠٥، ص١:ص٦.

(١٢٦) نبيل محمود حكم: ***أهمية التنسيق بين نظم ومؤسسات الحماية الاجتماعية في مصر***،مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، في الفترة من ١٢-١٤ أكتوبر ٢٠٠٢.

(127) Ravi Srivastava: ***A Social Protection Floor for India,*** Executive Summary, A Joint United Nations Study, April 2013, p3.

(128) Sudha Pillai: ***The "SOCIAL PROTECTION FLOOR" IN INDIA***, Secretary of the Planning Commission of India, 2011, p1.

(١٢٩) حسن حمود: ***العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية***، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٣٠) محمد زيدان و محمد يعقوب: ***فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي***، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير – تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلى بالشف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي ٣-٤ ديسمبر ٢٠١٢، ص١٠ : ص١١.

(١٣١) زيرمى نعمة: ***الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر***، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير – تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلى بالشف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي ٣-٤ ديسمبر ٢٠١٢، ص١١:ص١٣.

(132) Ministere des Finances: ***La fiscalité salariale un instrument de la protection sociale***, la lettre de la DGI, Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 42, Algeria.

(133) Simone Cecchini, Rodrigo Mart□nez: ***Inclusive Social Protection in Latin America: A Comprehensive, Rights-based Approach,*** Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Santiago, Chile, January 2012, p24.

(134) Helena Ribe, David A. Robalino, Ian Walker: ***Achieving Effective Social Protection for All in Latin America and the Caribbean (From Right to Reality),*** The World Bank, 2010, p7